هيئة كبار العلماء

العقيدة الإسلامية

كما جاء بها القرآن الكريم



للشيخ

محمد أبو زهرة



الأزهر الشريف

AL AZHAR AL SHARIF

هيئة كبار العلماء

مطابع الأزهر

Azhar.press@yahoo.com

٧٠٢ العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم

السعر

العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف
هيئة كبار العلماء

العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم

تأليف الإمام
محمد أبو زهرة

الأزهر الشَّريف
هيئة كبار العلماء
الطَّبعة الأولىٰ
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م

تليفون: ٠٢٢٥٩٣٩٠٤٦ فاكس: ٠٢٢٥٩٣٩٠٤٦

الموقع الإلكترونيُّ: www.azhar.eg/scholars

متعهِّد الطَّبع: مجمع مطابع الأزهر الشَّريف

فهرست الهيئة المصريَّة العامَّة

لدار الكتب والوثائق القوميَّة

العَقيدَةُ الإسلاميَّةُ كَما جاءَ بِها القُرآنُ الكَريمُ

ص: ١٧,٥ × ٢٥ سم

عدد الصَّفحات: ١٢٨

رقم الإيداع: ١٩٠٠٨/ ٢٠٢٢م

الترقيم الدولي: ٩-٥١٥-٢٠٥-٩٧٧-٩٧٨

مُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ العقيدة ضرورةٌ لا يستغني عنها إنسانٌ عاقلٌ؛ إذ إنَّ الإنسان يشعرُ في قرارة نفسه بوجود قوَّةٍ عليا تحكم حركة الحياة، وعبر التَّاريخ حاول الإنسان طلب هذه القوَّة، وتصوَّرها في كلِّ شيءٍ؛ فعبد مخلوقاتٍ متنوِّعةً، ولكنَّه لم يهتدِ إلىٰ الخالق أبدًا إلَّا بالوحي الَّذي نزل من عنده.

وقد تردَّدت في قلوبِ البشريَّةِ وعلىٰ ألسنتِها أسئلةٌ حائرةٌ: مَن أنا؟ ومِن أين جئتُ؟ وإلىٰ أين أصيرُ؟ ولم تفلحْ فلسفةٌ ولا نظريَّةٌ في الجوابِ عن هذه الأسئلةِ بما يريحُ الفطرةَ المتطلِّعةَ إلىٰ بارئِها، إلَّا عقيدة الإسلامِ؛ فإنَّها أجابتْ عن هذه الأسئلةِ ومثيلاتِها بوضوحٍ تامٍّ.

وعلىٰ الرَّغْمِ من وضوحِ هذه العقيدةِ ونقائِها وصفائِها فإنَّ الشَّهواتِ والشُّبهاتِ تعرضُ أحيانًا للنَّاسِ فَيُصِيبُ بعضَ القلوبِ بما يغيِّر هذا الصَّفاءَ والنَّقاءَ؛ ولهذا كان العلماءُ ورثةَ الأنبياءِ؛ يهتدون بهديِهم، ويدلُّون الخلقَ علىٰ ربِّهم، ويتواصون بالعقيدةِ والإيمانِ جيلًا بعد جيلٍ.

ومن العلماءِ الَّذين تحمَّلوا أمانةَ العلمِ؛ فصانوه ونقلوه، العلَّامةُ محمَّد أبو زهرة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَهَـذَا الشَّـيْخُ الجَلِيـلُ قَـدْ وَهَبَـهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَقْلِيَّـةً نَاقِـدَةً وَمَلَكَـةً تَحْلِيلِيَّةً، مَكَّنَتْهُ مِنْ صِيَاغَةِ فِقْهٍ مُوَاكِبٍ لِلتَّطَوُّرِ الحَيَاتِيِّ، الَّذِي كَانَ مَسْلَكًا مُهِمًّا مِنْ مَسَالِكِ أَئِمَّةِ الاجْتِهَادِ، دُونَ أَنْ تَجْرُفَهُ بعض دَعَاوَىٰ التَّجْدِيدِ إِلَىٰ مَزَالِقَ وَمَهَاوٍ لا يُحمدُ عقباها.

وَقَـدْ حَـاوَلَ فِي كِتَابِـهِ هَـذَا: «العَقِيـدَةُ الإِسْـلَامِيَّةُ كَمَـا جَـاءَ بِهَـا القُـرْآنُ الكَرِيـمُ» أَنْ يَضَـعَ مَنْهَجًـا وَاضِـحَ المَعَالِـمِ، صَحِيـحَ الاسْـتِدْلَالِ، وَاضِـحَ الأَلْفَاظِ، فِي أَخْطَرِ القَضَايَا العِلْمِيَّةِ، وَهِيَ قَضِيَّةُ العَقِيـدَةِ، الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِيهَا المَنَاهِـجُ وَزَلَّـتِ فيهـا بعـض الأَقْـدَامُ.

وَلَـمْ نَقِـفْ عَلَىٰ الأَصْلِ الخَطِّيِّ لِلْكِتَابِ، وَلَكِـنْ وَصَلَـتْ إِلَيْنَا طَبَعَاتٌ عِـدَّةٌ مِنْـهُ، وَوَصْفُهَا كَالتَّالِي:

الطَّبْعَـةُ الأُولَـىٰ: طَبْعَـةُ مَجْمَـعِ البُحُـوثِ الإِسْـلَامِيَّةِ، بِالأَزْهَـرِ الشَّـرِيفِ، ضِمـنَ بُحُـوثِ المُؤْتَمَـرِ الثَّـانِي لِلْمَجْمَـعِ، المُحَرَّم ١٣٨٥هـ-مايـو١٩٦٥م، وَذَلِـكَ فِي حَيَـاةِ الشَّـيخِ «أَبُـو زهْـرَة»، وَيُمَثِّـلُ فَاتِحَـةَ تِلْـكَ البُحُـوثِ، وَيَقَـعُ فِي ٦٨ صَفْحَـةً دُونَ الفِهْـرِسِ - الَّـذِي يَكُـونُ عَـادَةً مَرْقُومًـا مَـعَ نُظَرَائِـهِ نِهَايَـةَ البُحُـوثِ جَمِيعًـا، وَقَـدْ سَـلَكَ بِـهِ المُؤَلِّـفُ الجَـادَّةَ المَطْرُوقَـةَ لَـهُ فِي عُمُـومِ كِتَابَاتِـهِ؛ مِـنْ وَضْـعِ الفِقَـرِ الرَّقْمِيَّـةِ، الَّتِـي تُعَـدُّ لَوْنًـا مِـنَ الشَّـرحِ المَوْضُوعِـيِّ لِلأَفْـكَارِ المَطْرُوحَـةِ، وَسَـبْكِهَا فِي سِيَاقٍ مُتَرَابِـطٍ لا يَنِـدُّ عَنْـهُ شَـيْءٌ مِمَّـا يُـرادُ الإِلْمَـامُ بِمَضْمُونِـهِ، وتَـكَادُ تَكُـونُ تِلْـكَ الطَّبْعَـةُ خِلْـوًا مِـنَ الضَّـبْطِ بِالشَّـكْلِ، ولَـمْ تُكْتَـب فيهـا الآيَـاتُ القُرآنِيَّـةُ بِالرَّسْـمِ العُثْمَانِـيِّ، وَلَكِنَّهَـا قَـدْ ضُبِطَـتْ بِالشَّـكلِ ضَبطًـا كَامِـلًا.

الطَّبعَةُ الثَّانِيَةُ: طَبعَةُ مَجْمَعِ البُحُوثِ الإسلَامِيَّةِ، بالأَزْهَرِ الشَّرِيفِ؛ سِلْسِلَةُ البُحُوثِ الإِسلَامِيَّةِ، الكِتَابُ الثَّاني، (د.ت)، وَتَقَعُ في ١٠٣ صَفْحَةٍ بالفِهْرِس، تَقديم: الدُّكتور/ عبد الحليم محمود رَحِمَهُ اللَّهُ شَيخ الأزهر الشريف الأسبق، والأمين العامّ لمجمع البحوث الإسلامية آنَذَاكَ، وكان تاريخُ كتابةِ المُقَدِّمة: ربيع الآخِر ١٣٨٩هـ-يونيو ١٩٦٩م، وهذه الطَّبعة تَخلو مِنَ الفِقَرات الرَّقْميَّة الَّتي شَادَهَا المؤلِّفُ في وَضْعِهِ الأَوَّل، وتَكادُ تَكُونُ خِلْوًا من الضَّبط بالشَّكل كسابقتها، وقد كُتِبَتْ فيها الآياتُ القُرآنيَّة الكَريمة بالرَّسم الإملائيِّ المُعتَاد.

الطَّبعة الثَّالثة: هَدِيَّة مجلة الأزهر المجانية لشهر المُحَرَّم ١٤٢٥هـ، وتقع في ١٢٨ صفحةً بالفِهْرِس، وفي أَوَّلها تَرجمةٌ للمؤلِّف تحت عُنوان: «مُحمَّد أبو زهرَة.. فَقيهٌ مُلتَزِمٌ» بقلم: الدكتور/ مُحَمَّد رَجَب البَيُّومِيّ، وقد أُشير في هذه الطَّبعة إلىٰ أصلها، وهو البَحث المَذْكُورُ آنِفًا عند الحديث عن الطَّبعة الأُولَىٰ، وفي هذه الطَّبعةِ أُعيدت الفِقرات التي رَقَمَهَا المؤلِّفُ، وشَأنُها في الضَّبطِ بالشَّكل شأنُ النُّسخةِ السَّابِقَةِ، وقد كُتِبَتْ فيها الآياتُ بالرَّسْم العُثْمانيِّ.

الطَّبعة الرَّابِعة: طبعة دار الفِكر العَرَبيِّ، القاهرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، وتَقَعُ في ٦٤ صفحةً بالفِهرس، وفي أَوَّلها تَعريفٌ بالشَّيخ الإمام محمَّد أبو زهرة، بقلم الناشر: محمَّد محمود الخضريّ، وفي هذه الطَّبعةِ وُضعت الفِقرات الرَّقْميَّة، والضَّبطُ فيها قليلٌ جِدًّا، ولَكِنَّهُ أكثرُ مِنَ الطَّبعتَينِ السَّابقتَين، ولم تُكتَب فيها الآياتُ بالرَّسم العُثمانيِّ، ولكنَّها ضُبِطَت بالشَّكل ضَبطًا كاملًا، وتَتَميَّزُ هذه الطَّبعةُ بإبرازِ الأفكارِ الرَّئيسةِ والجُمَلِ المِحْوَرِيَّةِ فِي أَثْنَاءِ سَوْقِ الكلام.

وتَتَّفِقُ الطَّبعاتُ السَّابقةُ جميعُها في عدم التَّحقيق العِلميِّ لِنَصِّ الكتاب، ومن العجيب أن تَتَوَارَدَ علىٰ تَصحيفاتٍ واضحةٍ دونَ التَّنبيه عليها، وقد نَبَّهنا علىٰ ذلك وغَيرِه في طبعتنا هذه، الَّتي نرجو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن تكونَ خَيرَ ما أخرجته المَطابعُ من هذا الكتابِ؛ إحياءً لتُراث كبار أهل العلم، وخِدمةً لِطالبي المعرفة.

وقد افتَتَحَ المؤلِّفُ كتابَه بِرَسْم خُطوطٍ عريضةٍ للعقيدةِ الإسلاميَّةِ؛ من خلال استِلهام كلمةِ الشهادة، وبيان ما تقتضيه نَهجًا فارِقًا وجامِعًا مَعًا.

وفي براعةٍ يُحاوِلُ المؤلِّفُ التفريقَ بَينَ قَبولِ خَبرِ الآحادِ في العَقيدةِ وعَدَم رَدِّهِ وبَيْنَ إضافَتِهِ إلىٰ أَصْلِ العَقيدَةِ الَّذي يُعَدُّ مُنْكِرُهُ كافِرًا، بقُيودٍ تَجعَلُ نُصْبَ عَيْنِهَا: أَنَّ ما احْتَمَلَ الإيمانَ مِن وَجْهٍ والكُفْرَ مِن تِسعَةٍ وتِسعِينَ وَجْهًا لم يُغادِرْ دائرةَ الإسلام؛ ضَبطًا لِنِصابِ الأُمورِ حتَّىٰ لا نقعَ في فَوْضىٰ التَّكفيرِ والتَّبديعِ الَّتي نعاني مِنْها في مُجتمعنا المُعاصِر.

وقد جعل المؤلِّفُ كِتابَهُ هَذا مَقصورًا علىٰ ما لا يَسَعُ مُسلمًا أن يَجهَلَهُ، مُعتَمِدًا علىٰ قَطعيِّ الدّلالَةِ من القرآنِ الكَريم، أَمَّا ما يَقبَلُ التَّأويلَ مِمَّا يَتَّصِلُ بالعَقائِدِ فقد تَعَرَّضَ فيه المؤلِّفُ لأقربِ تأويلٍ، مع تَرجيحِ ما يَكونُ تأويلُهُ قائمًا علىٰ دَليلٍ من كتابٍ أو سُنَّةٍ، ومِثلُ القُرآنِ في الاستدلالِ والاعتمادِ: السُّنَّةُ المُتَواتِرَةُ، الَّتي تُعاضِدُ ما جاءَ في القُرآنِ ولا تَزيدُ عليه.

ثم انبَرىٰ المؤلِّفُ بعدَ ذلكَ للحديثِ عن تَلازُمِ الإسلام والوَحْدانيَّةِ تَلازُمًا لا فَكاكَ منه، وذَلِكَ التَّوحيدُ الَّذي هو مُوجَبُ شَهادَةِ أن لا إلهَ إلا الله هو دِينُ الأنبياءِ جميعًا؛ كَلِمَةَ اتِّفاقٍ عند القائمينَ بالقِسْطِ في كُلِّ مِلَّةٍ.

وقد وَلَجَ المؤلِّفُ للحديثِ عن النصوص المهمة للتشبيه، ولَعَلَّ المُبادَرَةَ إلىٰ هذا المَبْحَثِ مَبْنِيَّةٌ علىٰ ما أحاط به من وجهات نظرٍ متباينةٍ تجاوزت الحَراكَ العِلْميَّ، وتحوَّلَ ما كان ينبغي أن يقفَ عنده سجالُ العلمِ إلىٰ نارِ تكفيرٍ وتصنيفٍ واتِّهامٍ أصابت الجميعَ، وهو ما دَفَعَ المؤلِّفَ إلىٰ تخصيص شطر كبير من الكتاب في مناقشة تلك القَضِيَّةِ، مُختارًا ما انْبَلَجَ لَدَيْهِ سَبيلُهُ، ووَضَحَتْ عنده حُجَّتُهُ، مع الرَّدِّ علىٰ المُخالِفِ بنَهجٍ طَرَفاهُ المَعقولُ والمَنقولُ، ثم رجَّح المؤلفُ بين هذه الآراء فقال: «والَّذي يَنتَهِي إليهِ النَّظَرُ هوَ مَا يَأتِي:

أوَّلًا: اتِّفاقُ العُلماءِ علىٰ أنَّ اللهَ تَعالىٰ مُنَزَّهٌ عَن أن يَكونَ مُتَّصِفًا بِما تَتَّصِفُ الحَوادِثُ بِهِ، فَلَيسَ لَدَيهِ يَدٌ كَأَيدِي النَّاسِ، ولا عَينٌ كَعُيُونِهِم، وَلا وَجهٌ كَوُجُوهِهِم.

ثانيًا: اتِّفاقُ العُلماءِ عَلىٰ أنَّ العامَّةَ لا يَصِحُّ أن يَخُوضُوا في تَأويلِ هذهِ الآياتِ ولا تَفسيرِها، ولَكِن عَليهِم أن يُؤمِنُوا بِأنَّ اللهَ تَعالىٰ مُنَزَّهٌ عَن أن يَكونَ لَهُ ما يُشبِهُ الآدَمِيِّينَ وسائِرَ الحَوادِثِ، ولَكِنَّ المَعنىٰ المَجازِيَّ لَيسَ عَلَيهِم أن يَطلُبوه؛ لأنَّهُ لَيسَ إلَّا مِن عِلمِ الخاصَّةِ الَّذي لا يُطالَبُ بِهِ العامَّةُ، ولا يُطالَبُ بِهِ إلَّا مَن يُطيقُ إدراكَهُ، ويَكفِي مِن العامِّيِّ التَّنزيهُ الإجماليُّ.

ثالثًا: أنَّنا نَرىٰ أنَّ السَّلَفَ لم يُفسِّرُوا بِظَواهِرِ الألفاظِ؛ فَلَم يَقولُوا: إنَّ للهِ يَدًا لا نَعلَمُها، ولا: إنَّ للهِ عَينًا لا نَعلَمُها، ونَظَرُنا في ذلكَ مُستَمَدٌّ مِن كلامِ ابنِ الجَوزيِّ والغَزاليِّ، وأنَّ بَعضَهُم كانَ يُفسِّرُ هذهِ الألفاظَ بِما يَتَّفِقُ مَعَ التَّنزيهِ، ونَستَبعِدُ أن يَكونَ مِثلُ عليِّ بنِ أَبي طالِبٍ وأَبي بَكرٍ وعُمَرَ وابنِ

عبَّاسٍ، وغيرِهم مِن عِليَةِ العُلماءِ يفهمُونَ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: أنَّ للهِ يدًا[1].

ثُمَّ تناول المؤلِّفُ الحديثَ عن قَضيَّةِ الجَبرِ والاختيارِ، مُتَمَثِّلًا في ذلك ما ارْتآهُ من فلسفيَّةِ هَذا الخِلافِ وكَونِهِ علىٰ هامِشِ الاعتقادِ ولَيسَ في لُبِّهِ، وزُبدَةُ هَذهِ المَسألةِ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالِقُ كُلِّ شيءٍ، وأَنَّهُ فعَّالٌ لما يُريدُ، وأَنَّهُ لا يُمكِنُ أن يَقَعَ في مُلْكِهِ إلَّا ما يَشاؤُهُ، ولا مَشيئةَ في تَسييرِ هَذا الوُجودِ لِسواهُ؛ ولكِنَّ ذَلِكَ لا يَمنَعُ مَسئوليَّةَ العَبدِ عن أفعالِهِ، واستحقاقَهُ عليها الجَزاءَ المُلائِمَ.

وناقَشَ المؤلِّفُ قَضيَّةَ تَعليلِ أَفعالِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وما انْجَرَّ تبعًا لها مِن خَوضٍ في الحُسنِ والقُبحِ خوضًا غَرِقَ في لُجَّتِهِ كَثيرٌ ونَجا إلىٰ ساحِلِهِ مَن وفَّقهُ اللهُ، ونَحا المؤلِّفُ في ذَلِكَ إلىٰ أَنَّ خَلقَ الأشياءِ فَوقَ تَقديرِ العَبيدِ لها بالحُسْنِ والقُبْحِ؛ فالغاياتُ الَّتي يُدركونها إنَّما هي بعدَ إنشاءِ الكَونِ، وما بُثَّ فيه وما يُحكَمُ به من أَسرارٍ ونَواميسَ؛ فآراءُ الفَلاسِفَةِ والمُتكَلِّمينَ كَلامٌ فيما وَقَعَ بعدَ الوُقوعِ، وما وَقَعَ لا يَصِحُّ أن يَكونَ حاكِمًا علىٰ مَن أَنشَأَهُ وأَبدَعَهُ، فَمِنْ فُضُولِ القَولِ البَحثُ فيما لا تُدرِكُهُ العُقولُ إلَّا أَمانيَّ، والَّذي يَنبغي الكَفُّ عَمَّا لا تَحتمِلُهُ الطَّبائعُ البَشَريَّةُ، والمَفزَعُ إنَّما هو لِكَمالِ التَّسليمِ للقُدرةِ الإلهيَّةِ والإرادةِ العَليَّةِ الَّتي لا تُقيِّدُها عِلَّةٌ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو العَليمُ الحَكيمُ اللَّطيفُ الخَبيرُ.

---

(١) أي بمعنىٰ الجارحة.

ثُمَّ يَمَّمَ المؤلِّفُ وَجهَهُ شَطرَ الوَحدانيَّةِ في العِبادَةِ، الَّتي تَعني ألَّا يُعبَدَ سِوىٰ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وتِلكَ نَتيجةٌ لازِمَةٌ لوَحدانيَّةِ الذَّاتِ العَليَّةِ، وقد جَحَدَ المشركونَ بَدَهِيَّاتِ العُقولِ بفَصلِهِم اللَّازمَ عن المَلزومِ، فالإسلامُ والشِّركُ نَقيضانِ لا يَجتمعانِ.

وثانيهما: ألَّا يُعبدَ اللهُ إلَّا بما شَرَعَ، فلا تُترك السُّنَّةُ إلىٰ البدعةِ، ولا يُترَكُ الوحيُ إلىٰ الهوىٰ، ومِن هذا حرَّرَ المؤلِّفُ قاعدةً مُفادُها: أنَّه لا وساطةَ بين العبدِ وربِّهِ، سالِكًا في ذلك سَبيلًا مُتجافيًا عن بُنيَّاتِ الطَّريقِ، بوَسَطيَّةٍ تَنْأىٰ عن إفراطٍ وتَفريطٍ.

ثُمَّ أَقبلَ المؤلِّفُ علىٰ مُناقشةِ مَبحثِ جَرَيانِ الخَوارِقِ للعاداتِ علىٰ أَيْدي غَيرِ الأنبياءِ، وهو ما يَرتبطُ ارتباطًا وَثيقًا بقَضيَّةِ كَراماتِ الأَوْلياءِ، ويَرىٰ المؤلِّفُ أنَّه لا يوجدُ دَليلٌ عَقليٌّ أو نَقْليٌّ يَمنعُ وُجودَ الخَارِقِ علىٰ أَيْدي بَعضِ النَّاسِ، ولكن ليسَ هُناكَ دَليلٌ قَطْعيٌّ يوجِبُ اعتقادَ ذلك عند البعضِ، كما أنَّ جَرَيانَ الخارقِ لا يَرفَعُ صاحبَه إلىٰ مَرتبةِ التَّقديسِ، لا في حَياتهِ ولا بعد مَمَاتِهِ، وخَوارقَ العاداتِ يجريها الله علىٰ أيدي الصالحين إكرامًا لهم ومعونةً، وأما خوارق العادات لغير أهل الصلاح فهي من قَبيل الاستدراج.

وَوَصَلَ قِطارُ حَديثِ المؤلِّفِ إلىٰ شَطرِ كلمةِ الشَّهادَةِ، الَّتي تَتَضمَّنُ مَعْنَيينِ جَليلَينِ:

أحدُهما: أنَّ الإسلامَ - الَّذي تُعَدُّ هذه الشَّهادةُ مِفتاحَ بابِهِ- لَيسَ مِن عَمَلِ مُحمَّدٍ ﷺ، بل إنَّه فيه رَسولٌ مُبيِّنٌ وليسَ مُنْشِئًا.

وآخِرُهما: أنَّ الإيمانَ بأنَّ سيدنا مُحَمَّدًا ﷺ رَسولُ اللهِ يوجِبُ الأَخذَ بكُلِّ ما جاءَ به من أوامِرَ ونَواهٍ.

ويَضَعُ المؤلِّفُ قَواعِدَ حاكِمَةً في إطارٍ مُسْتَقًى مِنَ التَّصديقِ بمَضمونِ الشَّهادَتَينِ:

إحْداها: أنَّ الأحكامَ التَّكليفيَّةَ النَّبويَّةَ هيَ مِن عِندِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ما دامتْ قد ثَبَتَتْ بطَريقٍ قَطْعيٍّ لا شُبْهَةَ فيه.

وثانيتُها: الاعتقادُ الجَازِمُ بأنَّ القُرآنَ الكَريمَ قد أنزلَهُ اللهُ تعالَىٰ، وأنَّه بعِباراتِهِ ومَعانيهِ وأَحكامِهِ مِن عندِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنَّه حَقٌّ لا يأتِيهِ الباطِلُ مِن بَينِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ.

وثالثتُها: الإيمانُ بأنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ يَستَلْزِمُ عَقيدةً وعَمَلًا وسُلوكًا؛ فمَن يَعتقِدُ تَحريمَ ما أَحَلَّ اللهُ تعالَىٰ بالنَّصِّ في القُرآنِ الكريم لا يؤمِنُ بالقُرآنِ، ومَن يَسْتَحِلُّ ما حَرَّمَ اللهُ تعالَىٰ بالنَّصِّ في القُرآنِ لا يؤمِنُ بالقُرآنِ، وكذلكَ مَن يَزعُمُ أنَّ الأحكامَ التَّكليفيَّةَ ليست في مصلحةِ النَّاسِ، أو أنَّ القَوانينَ الوَضْعيَّةَ أَعْدَلُ مِنَ التَّشريعاتِ الإلهيَّةِ، ويَلُفُّ لَفَّهُ مَنْ يُحاوِلُ أنْ يُخْرِجَ القُرآنَ الكَريمَ عن ظاهرِهِ بغَيرِ سَنَدٍ سائغٍ مِنْ نَقْلٍ صَحيحٍ أو عَقْلٍ صَريحٍ، ثُمَّ يَزْعُمُ ذَلِكَ تَأويلًا، وما هو إلَّا تَحريفٌ يَغُرُّ المَخْدوعِينَ، ولا يَنْفُقُ لَدَىٰ المُتَّقِينَ.

ثُمَّ يَتطَرَّقُ المؤلِّفُ إلىٰ الحَديثِ عن الإيمانِ بالغَيبِ والرُّسُلِ جَميعًا واليَومِ الآخِرِ؛ فالإيمانُ بالغَيبِ هو فَرْقُ ما بَينَ الدِّينِ والزَّنْدَقَةِ المارِقَةِ

الَّتي لا تَخضعُ إلا للمادَّةِ وحدَها، ويَرسُمُ المؤلِّفُ لَوحةً مُتبايِنَةَ الألوانِ للتَّعامُلِ الإنسانيِّ مع قَضيَّةِ الغَيبِ، رابِطًا بينَ اتِّساعِ أُفُقِ العَقلِ السَّديدِ وبُروزِ مِنْطَقَةِ الإيمانِ بالغَيبِ خِلافًا لِمَنْ خالَ أَوهامَ شُكوكِهِ عَقْلًا، أمَّا الإيمانُ بالرُّسُلِ السَّابقينَ فهو مِن ضَرورةِ الرِّسالةِ المُحَمَّديَّةِ، الَّتي تُمَثِّلُ آخِرَ لَبِنَةٍ في صَرْحِ الرِّسالاتِ الإلهيَّةِ، ومِن البَدَهيَّاتِ أنَّ الإيمانَ بالرُّسُلِ السَّابقينَ وما أُنزِلَ عليهم مِن كُتُبٍ وما أُوتوهُ مِن شَرائعَ إنَّما يَعني الإيمانَ بما جاءَ مِن عندِ اللهِ مَحْضًا لَم يُشَبْ بتَحريفٍ أو تَبديلٍ أو تَغييرٍ.

أمَّا الإيمانُ باليَومِ الآخِرِ، بما يَتَضَمَّنُهُ مِن أَهوالٍ ومَنازِلَ؛ مِن بَعثٍ وحَشرٍ.. وغَيرِ ذَلِكَ، فهو الحَقيقةُ المُطْلَقَةُ الَّتي لا مِراءَ فيها؛ فالإيمانُ بالبَعثِ والحَياةِ الآخِرةِ قَرينُ الإيمانِ بالغَيبِ؛ لأنَّ البَعثَ ليسَ أَمرًا مَشهودًا بينَ أَيدينا، بل هو والحَياةُ الآخِرةُ أمرانِ مُغَيَّبانِ، والقياسُ المادِّيُّ القاصِرُ مَبْناهُ النَّظَرُ المَحْسوسُ، أمَّا القياسُ القُرآنيُّ فهو قياسُ المَنْطِقِ المُستقيمِ؛ لأنَّهُ قياسُ ما يَقَعُ على ما قد وَقَعَ مِن شواهدَ وأدلَّةٍ.

وقد قَرَّرَ المؤلِّفُ أنَّ نَعيمَ الآخِرةِ وعِقابَها أمرانِ مادِّيَّانِ مُدْرَكانِ بالحِسِّ، لا مَعْنَويَّانِ فقط كما أَفَكَهُ المُتَخَرِّصونَ، وأنَّهما خالِدانِ دائمانِ لا يَنقطِعانِ ولا يَفنَيانِ.

وقد أَثْبَتَ المؤلِّفُ الشَّفاعةَ يومَ القيامةِ مُقَيَّدَةً بإذنِ الرَّحمنِ ﷻ للشَّافِعِ، وارتضائِهِ شأنَ المَشْفوعِ له، كما دَلَّتْ على ذلك النُّصوصُ.

ثُمَّ خَتَمَ المؤلِّفُ كِتابَهُ بإثباتِ رُؤيةِ المؤمنينَ اللهَ سُبحانَهُ وتَعالَى يومَ القيامةِ، ولَعَلَّ في ذلك فأْلَ خَيرٍ وحُسْنَ خاتمةٍ لهذا المؤلَّفِ حِسًّا ومَعْنًى،

الَّذي حَرَصَ فيه مؤلِّفُهُ علىٰ الاقتصارِ علىٰ أُصولِ العَقيدةِ، مُعتَمِدًا علىٰ النُّصوصِ الصَّريحةِ القَطْعيَّةِ؛ ما جَعَلَ كِتابَهُ هَذا إحياءً لما دَرَسَ مِن مَلامحِ الوَسَطِيَّةِ، وعلامةً يَؤُوبُ إليها شُداةُ أَنوارِ السَّعادَةِ الأَبَديَّةِ.

الأمانة العامة

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور حسن الشافعي
عضو هيئة كبار العلماء

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ أنبيائه ورسله، وخاتمهم محمد بن عبد الله ﷺ وبعدُ،،،

فهذا موضوع جليل القدر، يهمُّ كل إنسان في هذه الحياة، وهو عقيدته التي يعيش عليها، وعليها يلقىٰ ربه ﷻ، ومن ثمّ فقد عُنيت شريعة الإسلام - في مصدريها الأولين: الكتاب والسنة - بأمر العقيدة وأركانها: من الإيمان بالله وحده، وبالأنبياء كافة، وبالآخرة والحساب والجزاء.

وجاء عصر التدوين، فكَتَب الأئمةُ منذ الصدر الأول، وفي مقدمتهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت: ١٥٠هـ)، وتلاه ثلاثة من أئمة الهدىٰ: أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) في بغداد، وأبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) فيما وراء النَّهر، وأبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) في مصر، كتبوا جميعًا -في علم التوحيد - أو العقيدة أو علم الكلام - أصولًا قائمة علىٰ الكتاب والسنة فشرحها اللاحقون، وأضافوا إليها في كل عصر ما تمس إليه حاجة الناس في ظروفهم المتجددة، وأحوالهم المتغيرة.

وكان من أبرع الكُتَّاب، وأبرزِ المؤلفين في علوم الشَّرع الشريف في عصرنا، الشيخ الفقيه محمد أحمد أبو زهرة (ت: ١٩٧٤م) الذي طبَّقت

شهرته الآفاق، ونالتْ كتبُه ومؤلفاته رضا العلماء والباحثين في شرق العالم الإسلامي وغربه، ونُقل بعضها إلىٰ اللغات العالمية، ومنها رسالتنا هذه التي يُهديها الأزهر الشريف مرة أخرىٰ إلىٰ الأجيال المعاصرة من شباب الإسلام، بل إلىٰ الناس كافة؛ ليتعرَّفوا أصول العقيدة الإسلامية، وخصائصها، وسماتها، ونتائجها، وثمراتها - كما جاءت في كتاب الله الخالد (القرآن الكريم)، وكما بينَّها النبي الخاتم ﷺ في سنته المباركة وهديه العظيم.

وإنه ليشرفني أن أكتب هذه الكلمات ترحيبًا بالطبعة الجديدة لهذا الكتاب القيِّم، شاكرًا للأزهر، داعيًا لإمامه الأكبر، وعلمائه الكرام، ولمصر ورجالها، ولسائر بلاد المسلمين أن يحفظهم الله من كل سوء، وينفع بهم خلقه أجمعين، ويشملنا جميعًا برحمته، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين.

وكتبه: أ.د/ حسن الشافعي

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

تحريرًا في الجمعة ٢٨ من المحرم ١٤٤٤هـ

الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢م

مُقدِّمَة بقلم:
أ.د/ عبد الحَليم محمود
شَيخِ الأزهَرِ الأسبَقِ

الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ أَشرَفِ المُرسَلِينَ سَيِّدِنا محمَّدٍ وعَلَىٰ آلِهِ وأَصحابِهِ أجمَعِينَ.

وبَعدُ:

فإنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ قَد تَذَرَّعَ لِفَهمِ القرآنِ الكَريمِ والعلومِ الَّتي انبَثَقت عنهُ بالذَّوقِ العَربيِّ الفَصيحِ، وبالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ الصَّحيحةِ، وسارُوا في فَهمِهِ علىٰ أنَّهُ كُلٌّ لا يَتجَزَّأُ، ويُفسِّرُ بَعضُهُ بَعضًا؛ فَعَرفُوا الإيمانَ مِن صِفاتِ المُؤمنِ الَّتي ذَكَرَها القرآنُ الكَريمُ في مِثلِ قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾. [الحجرات: ١٥]

ومِثلِ قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾. [الأنفال: ٢]

وَوَجدُوا الإيمانَ يُذكَرُ مُتضمِّنًا العَمَلَ أو مَقرونًا بِهِ فَعَمِلُوا، فكَمَلَ إيمانُهُم، وعَلَىٰ هذا النَّحوِ فَهِمُوا شَعائِرَ الإسلامِ، وتَوحِيدَ اللهِ وكمالاتِهِ المُطلَقَةَ، والرُّسُلَ الكِرامَ ووظائِفَهُم، والملائِكَةَ الأَطهارَ وصِفاتِهِم.

وَجاءَ المُتأخِّرُونَ الَّذينَ فَقَدُوا الذَّوقَ العَربيَّ الفَصيحَ، والاسترشادَ الواعِيَ مِن القرآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ؛ فَصَبُّوا قَوالِبَ التَّوحِيدِ في قَواعِدَ جافَّةٍ، ومِن ثَمَّ ضَعُفَ الإيمانُ، وضَعُفَتِ الإرادةُ تَبعًا لِذلِكَ، وضَعُفَتِ الأخلاقُ بِالتَّالي.

ومِن تَوفِيقِ اللهِ أَن أَخَذَ المُصلِحونَ يَتَّجِهونَ بِتيَّارِ الإصلاحِ إلىٰ الوَضعِ السَّليمِ، فَارتَفَعَت أصواتُ الغَيُورِينَ بِضَرورةِ إصلاحِ المُجتَمَعاتِ الإسلاميَّةِ، وذَلِكَ بِالرُّجوعِ في فَهمِ التَّوحيدِ بِالذَّاتِ إلىٰ الكِتابِ الكَريمِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ والاسترشادِ بِهِما علىٰ نَحوِ مَا فَعَلَ السَّلَفُ الصَّالِحُ حتَّىٰ نَسعَدَ كَما سَعِدُوا.

ويَسُرُّ الأمانَةَ العامَّةَ لِمَجمَعِ البُحوثِ الإسلاميَّةِ أَن تُقدِّمَ للمُسلِمِينَ كِتابَها الشَّهريَّ الثَّانِيَ: «العَقيدةُ الإسلاميَّةُ كَما جاءَ بِها القُرآنُ الكَريمُ» لِفَضيلةِ الأُستاذِ الجَليلِ الشَّيخِ «محمَّد أبو زهرة» عُضوِ المَجمَعِ، وهوَ عالِمٌ فاضِلٌ مَعروفٌ في العالَمِ الإسلاميِّ بِأَبحاثِهِ القيِّمةِ وتآلِيفِهِ العَديدَةِ في مُختَلِفِ القَضايا الإسلاميَّةِ والعَرَبيَّةِ، والَّتي لَها قِيمَتُها وأَصالَتُها.

والأمانةُ العامَّةُ تُقدِّمُ لهُ خالِصَ شُكرِها وعَمِيقَ تَقدِيرِها علىٰ هَذا البَحثِ القيِّمِ في النَّاحيةِ العَقائديَّةِ.

واللهَ تَعالىٰ نَسأَلُ أَن يَنفَعَ بِهِ، وأَن يُوَفِّقَنا جميعًا لِمَا فِيهِ خَيرُ الإسلامِ والمُسلِمِينَ.

واللهُ المُوفِّقُ والمُستَعانُ، وصَلَّىٰ اللهُ علىٰ سَيِّدِنا محمَّدٍ ﷺ، وآلِهِ وأَصحابِهِ ومَنِ اهتَدَىٰ بِهَديِهِم إِلَىٰ يَومِ الدِّينِ.

رَبيع الآخِر سَنةَ ١٣٨٩هـ

يونيو سَنةَ ١٩٦٩م

الدُّكتور عَبد الحَلِيم مَحمُود

الأَمِينُ العامُّ لِمَجمَعِ البُحوثِ الإِسلامِيَّةِ

تَرجَمةُ المؤلِّف(١)

هوَ الإمامُ محمَّدُ بنُ أحمَدَ أَبو زُهرَة (١٣١٦ - ١٣٩٤ هـ = ١٨٩٨ - ١٩٧٤م)، من أكبَرِ عُلماءِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ في عَصرِهِ، مَولِدُهُ بِمَدينةِ المحلَّةِ الكُبرىٰ، تَربَّىٰ بالجامِعِ الأحمديِّ، وتَعلَّمَ بِمَدرسةِ القَضاءِ الشَّرعيِّ (١٩١٦هـ- ١٩٢٥م)، وتَولَّىٰ تَدريسَ العُلومِ الشَّرعيَّةِ والعَربيَّةِ ثَلاثَ سَنواتٍ، ودرَّس في المَدارِسِ الثَّانَويَّةِ سَنتَينِ ونصفًا.

بَدَأَ اتِّجاهُهُ إلىٰ البَحثِ العِلميِّ في كلِّيَّةِ أُصولِ الدِّينِ (١٩٣٣م) وعُيِّنَ أُستاذًا مُحاضِرًا للدِّراساتِ العُليا في الجامِعةِ (١٩٣٥م) وعُضوًا بالمَجْلِسِ الأعلىٰ للبُحوثِ العِلميَّةِ، وكانَ وكيلًا لكلِّيَّةِ الحُقوقِ بجامِعةِ القاهِرةِ، وَوكيلًا لِمَعهدِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ، وأَصدَرَ مِن تَأليفِهِ أكثَرَ مِن أَربَعينَ كِتابًا، مِنها المَطبوعاتُ الآتِيةُ:

١- الخَطابةُ.

٢- تاريخُ الجَدَلِ في الإسلامِ.

٣- أُصولُ الفِقهِ.

٤- المِلكيَّةِ ونَظريَّةُ العَقدِ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

---

(١) [«الأعلامُ» للزِّركليِّ: ٦/ ٢٥ بتصرُّفٍ يَسيرٍ].

٥- مُذكِّراتٌ في الوَقفِ.

٦- تَوارِيخُ مُفصَّلةٌ ودِراسةٌ فِقهيَّةٌ أُصوليَّةٌ للأئمَّةِ الأربعةِ؛ فَأَخرَجَ لكلِّ إمامٍ كِتابًا ضَخمًا؛ أَبو حَنيفةَ، مالِكٌ، الشَّافعيُّ، ابنُ حَنبَلٍ.

٧- الأَحوالُ الشَّخصيَّةُ.

٨- أَحكامُ التَّرِكاتِ والمَوارِيثِ.

٩- خُلاصةُ أَحكامِ الأَحوالِ الشَّخصيَّةِ والوَصايَا والمَوارِيثِ؛ كَتَبَها إجابةً لِطَلَبِ مَعهَدِ القانونِ الدَّوليِّ بِواشُنطن، وتُرجِمَت إلىٰ الإنكلِيزيَّةِ.

١٠- الوَحدةُ الإِسلاميَّةُ.

١١- تَنظيمُ الإِسلام للمُجتَمَعِ.

١٢- الحرِّيَّةُ والعُقوبةُ في الشَّريعةِ الإِسلاميَّةِ.

١٣- مُحاضَراتٌ في مُقارَناتِ الأَديانِ.

١٤- مُحاضَراتٌ في المُجتَمَعِ الإِسلاميِّ.

وَكانَت وَفاتُهُ بِالقاهِرةِ (١٣٩٤هـ ١٩٧٤م)، رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، وصَلَّىٰ اللهُ علىٰ سَيِّدِنا محمَّدٍ، وعَلىٰ آلِهِ وصَحبِهِ وَسَلَّمَ.

١ - الكَلِمةُ الجامِعةُ للعَقيدةِ الإسلاميَّةِ هيَ: شَهادةُ أَن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، وهيَ الَّتي نُردِّدُها في كلِّ صَلاةٍ، وهيَ الَّتي كانَ يَدعُو بِها النَّبيُّ ﷺ بِدِعَايَتِهِ، وهيَ الَّتي يَدعُو إليها كلُّ داعٍ إلىٰ الإسلامِ، وهيَ فَيصَلُ التَّفرِقَةِ بينَ الكُفرِ والإيمانِ، وهيَ الأساسُ للبناءِ التَّكليفيِّ في الإسلامِ.

ولِمَقامِ كَلِمَةِ: «أَشهَدُ أَن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ» في دَلالتِها علىٰ أَركانِ العَقيدةِ الإسلاميَّةِ، نُشيرُ إلىٰ بَعضِ ما تَضمَّنَتهُ مِن مَعانٍ، غيرَ مُفصِّلِينَ في هَذِهِ المَعاني، بَل نُوجِزُ القَولَ، ونُعرِّجُ مِن بَعدِ ذلكَ بالتَّفصيلِ علىٰ ما يَقتَضِيهِ المَقامُ مِن بَيانِ مَعاني العَقيدةِ كما جاءَت في القرآنِ.

٢ - أَقُولُ: ما تَضمَّنَتهُ كَلِمةُ الشَّهادةِ -أوِ الشَّهادتَينِ كما يُعبِّرُ كَثيرٌ مِنَ العُلَماءِ- بَيانُ أَنَّ المَعبودَ بِحَقٍّ في الإسلامِ واحِدٌ، لا يُشارِكُهُ أَحَدٌ؛ فهوَ واحِدٌ في الخَلقِ؛ فلا يُشارِكُهُ في إنشاءِ هذا الكَونِ وما فيهِ ومَن فيهِ أَحَدٌ، وهوَ في ذاتِهِ وصِفاتِهِ لا يُماثِلُهُ أَحَدٌ، وَفِي العُبوديَّةِ لا يَستَحِقُّ العِبادةَ سِواهُ، وهَذا صَريحُ الشَّهادةِ الأُولىٰ: «أَشهَدُ أَن لا إلهَ إلَّا اللهُ»؛ ذلكَ لأَنَّها تَضمَّنَت نَفيًا وإِثباتًا، أو تَضمَّنَت قَصرًا وتَخصيصًا؛ تَضمَّنَت نَفيَ الأُلوهيَّةِ عَن غيرِهِ، وتَضمَّنَت بِالاستِثناءِ بعدَ النَّفيِ إِثباتَ الأُلوهيَّةِ لهُ.

والأُلوهيَّةُ هيَ استِحقاقُهُ العِبادةَ وَحدَهُ؛ ولكنَّ استِحقاقَ العُبوديَّةِ لا يَكونُ إلَّا إذا كانَ هوَ المُتفضِّلَ بالنِّعَمِ وَحدَهُ، فهوَ الَّذي أَنعَمَ بالوُجودِ، وشُكرُ النِّعَمِ واجِبٌ بِحُكمِ العَقلِ والمَنطِقِ، وبِحُكمِ كلِّ نِظامٍ يَستَمِدُّ مِنَ الحقِّ قُوَّتَهُ، ولا يَتفرَّدُ بالعِبادةِ إلَّا إذا كانَ مُنفرِدًا بِذاتٍ وصِفاتٍ لا يُشارِكُهُ فيها أحَدٌ، وبذلِكَ الفَهمِ المُستَمَدِّ مِنَ النَّفيِ والإثباتِ والقَصرِ والاختِصاصِ بالأُلوهيَّةِ - تَثبُتُ كلُّ هذهِ المَعاني الَّتي تَتَعلَّقُ بالوَحدانيَّةِ، ولذلكَ فَضلٌ مِنَ البَيانِ نَذكُرُهُ في مَوضِعِهِ مِن بَحثِنا إن شاءَ اللهُ تَعالىٰ، وهوَ المُستَعانُ المُوَفِّقُ.

٣- وتَتَضمَّنُ ثانِيةً: الإيمانَ بِرِسالةِ محمَّدٍ ﷺ، وأنَّهُ رَسولٌ مِن عِندِ اللهِ تَعالىٰ رَبِّ العالَمينَ، أَرسَلَهُ لهِدايةِ البَشَرِ أجمعينَ، وأنَّ الإيمانَ بالرِّسالةِ المحمَّديَّةِ يَتضمَّنُ الإذعانَ للمُعجِزةِ الَّتي أَثبتَ بها رِسالتَهُ، والَّتي تَحدَّىٰ بها الَّذينَ خاطَبَهُم أن يَأتُوا بِمِثلِها، وأنَّه لا يُمكِنُ لِأحدٍ أن يَأتِيَ بِمِثلِها، كما قالَ سُبحانَهُ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨].

كَما يَتضمَّنُ الإيمانُ بأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ ﷺ الإيمانَ بِرِسالاتِ اللهِ تَعالىٰ للأنبياءِ، وبأنَّ ثَمَّةَ رِسالةً إلهيَّةً يُرسِلُها اللهُ تَعالىٰ لِهِدايةِ الخَلقِ ولإرشادِهِم إليهِ، ولِيَكونُوا مَسئُولينَ عنِ المُخالَفةِ، ومُستَحِقِّينَ للثَّوابِ علىٰ الطَّاعةِ، وأنَّ اللهَ تَعالىٰ أعلَمُ حيثُ يَجعَلُ رِسالتَهُ؛ فهوَ يَختارُ النَّبيِّينَ، وهوَ الَّذي يَصطَفِيهِم مِن عِبادِهِ وعَلَىٰ مُقتَضىٰ حِكمَتِهِ.

ويَتضمَّنُ الإيمانُ بِرسالةِ محمَّدٍ ﷺ الإيمانَ بأنَّ الله تعالىٰ يُكلِّمُ عِبادَهُ؛ إمَّا بالوَحي يُوحِيهِ، وإمَّا بِخطابِهِ مِن وراءِ حِجابٍ، وإمَّا بِرسولٍ مِنَ المَلائكةِ يُرسِلُهُ إليهِ، كما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾

[الشورىٰ: ٥١، ٥٢]

٤- وتَتضمَّنُ الشَّهادةُ بأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ تَصدِيقَهُ في كلِّ ما أَمَرَ بهِ وكلِّ ما نَهىٰ عنهُ، سَواءٌ أَكانَ ذلكَ بيانًا للقُرآنِ أم كانَ بيانًا لِما أوحىٰ اللهُ تَعالىٰ بهِ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]؛ فكلُّ ما قرَّرَهُ النَّبيُّ ﷺ يَجِبُ الإذعانُ لهُ علىٰ أنَّهُ حُكمُ اللهِ تَعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[الأحزاب: ٣٦]

فالشَّهادةُ بالرِّسالةِ تَقتَضِي لا مَحالةَ الإيمانَ بِصدقِ كلِّ ما جاءَ علىٰ لِسانِ الرَّسولِ ﷺ، فَيَجِبُ الإيمانُ بِفرضيَّةِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والحَجِّ، والصَّومِ، وعَددِ الصَّلَوَاتِ، ومَعاني الحَجِّ، ومَناسِكِهِ، وكَونِهِ إلىٰ البَيتِ الحَرامِ، وكَونِ رُكنِهِ الأكبرِ الوُقوفَ بِعرفَةَ، وكذلكَ تَحريمُ الرِّبا، وتَحريمُ الخَمرِ والمَيسِرِ والزِّنىٰ، والإقرارُ بأنَّ عُقوباتِها هيَ ما جاءَت في القرآنِ الكريمِ.

ويُعَدُّ كافِرًا مَن أنكَرَ الأحكامَ الثَّابِتةَ في القرآنِ، القَطعيَّةَ مِن حيثُ دَلالةُ الآياتِ عَلَيها، وكذلكَ يُعَدُّ كافِرًا مَن يُنكِرُ أَمرًا ما عُلِمَ مِن الحَقائِقِ الدِّينيَّةِ بالضَّرورةِ، وتَواتَرَ العِلمُ بهِ جِيلًا بَعدَ جِيلٍ، مِن عَصرِ النَّبيِّ ﷺ، وهذا لهُ مَوضِعٌ مِن النَّظرِ يَجِبُ الإشارةُ إليهِ، فَلنُشِرْ مُوجِزِينَ تارِكِينَ الإفاضَةَ فيهِ إلىٰ مَوضِعِ الإفاضَةِ مِن عِلمِ أُصولِ الفِقهِ وعِلمِ أُصولِ الدِّينِ؛ فإنَّ فيهِما البَيانَ الكافِيَ، وفيهِما صَفوَ العَقلِ الإسلاميِّ في هذا المَقامِ.

العلمُ بالأحكامِ الإسلاميَّة

٥- الأحكامُ الشَّرعيَّةُ الَّتي جاءَ بها محمَّدٌ ﷺ يَجِبُ الإذعانُ لها بِمُقتَضىٰ شَهادةِ أَن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، سَواءٌ أكانَت هذهِ الأحكامُ ثابِتةً بِنُصوصِ القرآنِ، أم كانَت ثابِتةً بأقوالِ النَّبيِّ ﷺ، فالعَمَلُ بها واجِبٌ باتِّفاقِ عُلماءِ المسلمينَ، ما دامَ محمَّدٌ ﷺ قد قرَّرَها، ودَعا إلىٰ العَمَلِ بها.

بَيْدَ أنَّ هذهِ الأحكامَ مِنها: ما يَجِبُ الإيمانُ بهِ، ويُضافُ ذلكَ الإيمانُ إلىٰ أقسامِ العقيدةِ؛ بِحَيثُ يَكفُرُ مُنكِرُها؛ كَكَونِ الصَّلَواتِ خمسًا، وكَونِ الحجِّ إلىٰ بيتِ اللهِ الحرامِ الموجودِ بِمَكَّةَ، وكَونِ الصِّيامِ مَفروضًا في شَهرِ رَمَضانَ، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن الأمورِ المُقرَّرةِ الثَّابتةِ بِطَريقٍ قَطعيٍّ في سَنَدِهِ، وفي دَلالتِهِ، أوِ انعَقَدَ عليها الإجماعُ المُتواتِرُ الَّذي يُعَدُّ العِلمُ بهِ مِن الضَّروريِّ الَّذي يَكفُرُ جاحِدُهُ.

ومِن الأحكامِ ما لم يَكُن بهذهِ القُوَّةِ؛ كالمَسائِلِ الخِلافيَّةِ في الأحكامِ التَّكليفيَّةِ أو فِيما حَولَ العَقيدةِ؛ كَكَونِ الصِّفاتِ مُغايِرةً لِلذَّاتِ العَلِيَّةِ، أو هيَ والذَّاتُ العَلِيَّةُ شيءٌ واحِدٌ، أو هيَ أسماءُ اللهِ الحُسنَىٰ، وإنَّ ذلكَ

التَّقسيمَ أَوَّلُ مَن تعرَّضَ لهُ الإمامُ الشَّافِعيُّ(١) في «الرِّسالةِ»؛ فَلَقد قَسَّمَ الشَّافِعيُّ العِلمَ بالأحكامِ التَّكليفيَّةِ العَمَليَّةِ والاعتِقاديَّةِ إلىٰ قِسمَينِ:

القِسمُ الأوَّلُ: سَمَّاهُ «عِلمَ العامَّةِ»، وقالَ: إنَّهُ العِلمُ الَّذي لا يَسَعُ مُسلِمًا أن يَجهَلَهُ، بَل يَجِبُ عليهِ أن يَعرِفَهُ، فلا يَسَعُ مُسلِمًا غيرَ مَغلوبٍ علىٰ عَقلِهِ أن يكونَ بهِ جاهِلًا؛ مِثلُ فَرضِ الصَّلَواتِ الخَمسِ، ووُجوبِ الزَّكاةِ في الأموالِ، وتَحريمِ الزِّنىٰ والسَّرِقةِ والقَتلِ وشُربِ الخَمرِ، وهذا القِسمُ موجودٌ في القرآنِ الكَريمِ نَصًّا، ودَلالتُهُ فيهِ قَطعيَّةٌ، ولا يَجري التَّأويلُ الصَّحيحُ فيهِ، وقد وَرَدَ في السُّنَّةِ المُتواتِرةِ، وانعَقَدَ عليهِ إجماعُ العُلماءِ في كلِّ العُصورِ، حتَّىٰ صارَ العِلمُ بهِ ضَروريًّا، وهوَ ما يُعبِّرُ عنهُ اصطلاحُ عُلماءِ المسلمينَ بأنَّهُ «المَعلومُ بالضَّرورةِ»، وهوَ إطارُ الإسلامِ الَّذي يُعَدُّ الشَّخصُ خارِجًا عنِ الإسلامِ إذا خَرَجَ عنهُ، وهوَ حدودُ الشَّرعِ الإسلاميِّ، ويَخرُجُ عَن هذا الشَّرعِ مَن يَتَعدَّىٰ حُدودَهُ.

والقِسمُ الثَّاني: «عِلمُ الخاصَّةِ» كما يُسمِّيهِ الشَّافِعيُّ رضيَ اللهُ تَعالىٰ عنهُ، وقالَ فيهِ ذلكَ الإمامُ الجليلُ: ما يَعرِضُ للنَّاسِ مِن فُروعِ الشَّريعةِ الَّتي لَيسَ فيها نصُّ كِتابٍ لا يَحتَمِلُ التَّأويلَ، ولم يَكُن فِيها نصٌّ مُتواتِرٌ عنِ الرَّسولِ صَلَواتُ اللهِ تَعالىٰ وسَلامُهُ عَليهِ، أو وُجِدَ نَصٌّ ولكِن بِخَبرِ الآحادِ لا بِالخَبرِ المُتواتِرِ، أو كانَتِ النُّصوصُ فيهِ قابِلةً للتَّأويلِ(٢).

---

(١) هو: [محمَّدُ بنُ إدريسَ بنِ العبَّاسِ بنِ عثمانَ بنِ شافعٍ، الهاشميُّ القُرَشيُّ المُطَّلبيُّ أبو عبدِ اللهِ، ت: ٢٠٤هـ].

(٢) [«الرِّسالة»: ٣٥٧ ومَا بَعْدَهَا (بتصرُّفٍ)].

٦- هذهِ خُلاصَةُ ما قرَّرَهُ الإمامُ، ولْنترُكِ الكَلِمةَ لهُ في بيانِ النَّوعَينِ؛ فهوَ يَقولُ: «العِلمُ عِلمانِ: عِلمُ عامَّةٍ لا يَسَعُ بالِغًا غيرَ مَغلوبٍ علىٰ عَقلِهِ جَهلُهُ؛ مِثلُ الصَّلَوَاتِ الخَمسِ، وأنَّ للهِ علىٰ النَّاسِ صَومَ شَهرِ رَمَضانَ، وحَجَّ البَيتِ إذا استَطاعُوهُ، وزَكاةً فِي أَموالِهِم، وأنَّهُ حَرَّمَ عَليهِمُ الزِّنىٰ والقَتلَ والسَّرِقَةَ والخَمرَ، ومَا كانَ في مَعنىٰ هَذا ممَّا كُلِّفَ العِبادُ أن يَعقِلوهُ ويَعمَلوهُ ويُعطوهُ مِن أنفُسِهِم وأَموالِهِم، وأن يَكُفُّوا عنهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وهذا الصِّنفُ كلُّهُ مِن العِلمِ موجودٌ نَصًّا في كِتابِ اللهِ، ومَوجودٌ عامًّا عِندَ أهلِ الإسلامِ، يَنقُلُهُ عَوامُّهُم عمَّن مَضىٰ مِن عَوامِّهِم، يَحكُونَهُ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ ولا يَتنازَعُونَ في حِكايَتِهِ ولا وُجوبِهِ عَلَيهِم، وَهَذا العِلمُ العامُّ الَّذي لا يُمكِنُ فيهِ الغَلَطُ مِن الخَبَرِ ولا التَّأويلُ، ولا يَجُوزُ فِيهِ التَّنازُعُ»[1].

ويُبيِّنُ القِسمَ الثَّاني؛ وهوَ عِلمُ الخاصَّةِ، فَيَقولُ:

«ما يَنوبُ العِبادَ مِن فُروعِ الفَرائِضِ، وما يُخَصُّ بهِ مِن الأَحكامِ وغَيرِها، ممَّا ليسَ فيهِ نَصُّ كِتابٍ، ولا في أَكثَرِهِ نَصُّ سُنَّةٍ، وإن كَانَتْ في شَيءٍ مِنهُ سُنَّةٌ فإنَّما هيَ مِن أَخبارِ الخاصَّةِ - أي: أَخبارِ الآحادِ - لا أخبارِ العامَّةِ - أَيِ: الأخبارِ المُتواتِرةِ - وما كانَ مِنْهُ يَحتَمِلُ التَّأويلَ»[2].

ويَنتَهي الشَّافِعيُّ مِن هذا التَّقسيمِ إلىٰ أمرَينِ جَوهَرِيَّينِ:

أوَّلُهما: أنَّ عِلمَ العامَّةِ يُكَلَّفُهُ كلُّ مُسلِمٍ؛ بلا فَرقٍ بَينَ خاصَّةِ الأمَّةِ مِن المجتهِدِينَ وعامَّتِها؛ فإنَّهُ لُبُّ الإسلامِ، وإطارُهُ الَّذي يَخرُجُ مِن الإسلامِ

---

(١) [«الرِّسالة»: ٣٥٧ وما بَعدَها بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٢) [م.ن: ٣٥٩ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

مَن لا يَعلَمُهُ ويُدرِكُهُ، ويُذعَنُ لِمَا اشتَمَلَ عليهِ، وعِلمُ الخاصَّةِ لا يَقومُ بهِ إلَّا العُلماءُ الَّذينَ يَنصَرِفونَ إلىٰ الدِّراساتِ العِلميَّةِ وأُوتُوا فَهمًا سَليمًا وعِلمًا بِكِتابِ اللهِ تَعالىٰ، وسُنَّةِ رَسولِهِ ﷺ، وعِلمًا باللُّغةِ العَربيَّةِ؛ لُغةِ القرآنِ، وَوِعاءِ عِلمِ الإسلامِ، وهذا النَّوعُ مِن العِلمِ فَرضُ كِفايةٍ، لا يُطالَبُ بِهِ كلُّ واحِدٍ مِن الأُمَّةِ، ولَكِن تُطالَبُ الأُمَّةُ بتَهيئةِ الفُرَصِ لِهَؤلاءِ المُجتهِدِينَ.

ثانيهما: أنَّ عِلمَ العامَّةِ عِلمٌ بالظَّاهِرِ والباطِنِ؛ أَي: عِلمٌ بالعَمَلِ والاعتِقادِ، وأمَّا عِلمُ الخاصَّةِ الَّذي يَسَعُ بعضَ المُسلِمينَ أَن يَجهَلوهُ، فهوَ عِلمُ الظَّاهِرِ فَقَطْ، أي إنَّهُ يَجِبُ أن يُعمَلَ بهِ، ولا يَجِبُ اعتِقادُهُ؛ بحَيثُ لا يَكفُرُ مَن لا يَعتقِدُهُ.

٧- ونَنتَهي مِن هذا إلىٰ أنَّ الشَّافِعيَّ وغَيرَهُ مِن العُلماءِ يَرَونَ أنَّ العَقائِدَ لا تَثبُتُ بأَحاديثِ الآحادِ ثُبوتًا مُوجِبًا لِتكفيرِ المُنكِرِ، وإن كانَت هذهِ الأحاديثُ تُوجِبُ العَمَلَ، وقَد صَرَّحَ بذلكَ فَقالَ[١]: «ومَنِ امتَنَعَ مِن قَبولِ ما جاءَ بهِ الكِتابُ أوِ السُّنَّةُ المُجمَعُ علَيها استُتِيبَ، أمَّا خَبَرُ الخاصَّةِ - أي: حَديثُ الآحادِ- فهوَ مُلزِمٌ للعالَمينَ في العَمَلِ، وليسَ لهُم ردُّهُ، كما أنَّهُ ليسَ لهُم رَدُّ شَهادةِ العُدولِ، ولَكِنَّ الخبَرَ إذا جاءَ عن طَريقِ الانفِرادِ، لو شَكَّ شاكٌّ في هَذا لم نَقُل لهُ: تُبْ، بَل نَقولُ لهُ: ليسَ لكَ أن تَشُكَّ، كما ليسَ لكَ إلَّا أن تَقضِيَ بشَهادةِ الشُّهودِ العُدولِ وإن أَمكَنَ الغَلَطُ، ولَكِن تَقضِي بذلكَ علىٰ الظَّاهِرِ مِن صِدقِهِم»[٢].

---

(١) [في «الرِّسالة»: ٤٦٠ - ٤٦١ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٢) «جِماعُ العِلم». [كَذا في هامِشِ الأصلِ، وهو فيه: ١٣-١٤ بمَعناهُ، لا مِن قَولِ الشَّافِعيِّ؛ بَل مِن قَولِ مُناظِرِهِ لَهُ، حِكايةً عَن قَولِ الشَّافِعيِّ].

ونَرىٰ بهذا أنَّهُ يُقرِّرُ أنَّ مَن لا يَأخُذُ بِحَديثِ الآحادِ في العَقيدةِ لا يَكفُرُ، ولَكِن يَنبَغِي لهُ أن يَأخُذَ، وهذا الَّذي نَراهُ.

إنَّنا نَرىٰ أنَّ أحاديثَ الآحادِ الَّتي رَوَاها الثِّقاتُ العُدولُ والَّتي ليسَ في مَتنِها شُذوذٌ يَجِبُ ألَّا تُرَدَّ في العَمَلِ، ويَجِبُ أيضًا ألَّا تُرَدَّ في العَقائِدِ، ولَكِن مَن لا يَأخُذُ بِها لا يُعَدُّ مُرتَدًّا عنِ الإسلامِ، ولا خَارِجًا عنهُ.

وإنَّ هذا رَأيُ العُلماءِ الَّذينَ قَصَدُوا لِهذا البابِ، ولا يَنبَغِي لأحدٍ أن يَرفُضَهُ؛ لأنَّ للأحاديثِ المَرويَّةِ بِطَريقِ الآحادِ مَكانَتَها في الاعتِبارِ؛ فالاحتِياطُ لِتكفيرِ المسلمِ يَجعَلُ احتِمالَ الغَلَطِ الَّذي يَكونُ في الانفِرادِ بِروايةِ حَديثِ الآحادِ مانِعًا مِن اعتِبارِهِ قَدِ ارتَدَّ؛ لأنَّ الرِّدَّةَ لا تَكونُ إلَّا بِدَليلٍ قَطعِيٍّ لا يُوجَدُ احتِمالَ الإيمانِ قَطُّ.

٨- وعَلَىٰ هذا المِنهاجِ نَسيرُ؛ فَسَنَرىٰ أنَّ الأصلَ في إثباتِ العَقائِدِ لا يَكونُ إلَّا بالكِتابِ الَّذي لا يَقبَلُ التَّأويلَ، والسُّنَّةِ المُتواتِرةِ الَّتي تُثبِتُ العِلمَ الضَّرورِيَّ، وأمَّا خَبرُ الآحادِ فإنَّنا نَرىٰ أنَّهُ -مَعَ وُجوبِ مَنعِ رَدِّهِ ووُجوبِ قَبُولِهِ- لا يُثبِتُ العَقائِدَ إثباتًا قَطعِيًّا.

فإذا كانَ قَد ذُكِرَ بالسُّنَّةِ غَيرِ المُتواتِرةِ أمورٌ اعتِقاديَّةٌ؛ كَبَعضِ الأخبارِ عمَّا يَكونُ يَومَ القِيامةِ، وعمَّا يَكونُ في الجنَّاتِ مِن نَعيمٍ مُقيمٍ، وعمَّا يَكونُ في آخِرِ الزَّمانِ مِن أخبارِ الدَّجَّالِ، ونُزولِ المَسيحِ عليهِ السَّلامُ، وغَيرِ ذلكَ ممَّا يُذكَرُ في أخبارِ الآحادِ الَّتي يَروِيها ثِقاتٌ عُدولٌ يُطمَأَنُّ إلىٰ رِوايَتِهِم، وزَكَّاهُم أهلُ الخِبرةِ والعِلمِ، فإنَّنا نَقبَلُهُ ولا نَرُدُّهُ، كما أنَّنا يَجِبُ عَلَينا القَضاءُ في الدِّماءِ والأموالِ بِشَهادةِ أَمثالِ هَؤلاءِ، ولَكِن لأنَّ التَّكفيرَ أمرٌ

خَطيرٌ، واعتِبارُ المُسلِمِ مُرتَدًّا، معَ احتمالِ الغَلَطِ في خَبرِ الآحادِ، يَمنَعُ مِن اعتِبارِهِ قَطعِيًّا في السَّنَدِ، وكذلكَ ما يَكونُ مُتواتِرًا يَحتَمِلُ التَّأويلَ غيرَ المُتكَلَّفِ - فإنَّهُ يُقبَلُ النَّصُّ، ولَكِن لا يُعتبَرُ مُؤَوِّلُهُ مُرتَدًّا.

وإنَّ كَثيرينَ مِنَ العُلماءِ يَستَشهِدونَ علىٰ كَثيرٍ مِنَ الأُمورِ الاعتِقاديَّةِ بِأَحاديثِ آحادٍ، ولا نَرُدُّ استِشهادَهُم، ولَكِن إن تَجاوَزُوا ذلكَ إلىٰ دَرَجةِ التَّكفيرِ لِمُنكِرِ ما يَجِيءُ في أَخبارِ الآحادِ، فإنَّا لا نُعاضِدُهُم، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ، والهَادي إلىٰ سَواءِ السَّبيلِ.

وإنَّا في دِراسَتِنا في هذا البَحثِ لَنعتَمِدُ علىٰ ما ثَبَتَ بالقُرآنِ الَّذي لا يَقبَلُ التَّأويلَ، وما يَقبَلُ التَّأويلَ ممَّا يَتَّصِلُ بالعَقائِدِ تَعرَّضنا لِأَقربِ تَأويلٍ، أو ما يَكونُ تَأويلُهُ قائمًا علىٰ دَليلٍ مِن كِتابٍ أو سُنَّةٍ، ومِثلُ القرآنِ في الاستِدلالِ والاعتِمادِ السُّنَّةُ المُتواتِرةُ، وما ثَبَتَ مِن تَواتُرٍ في السُّنَّةِ يُعاضِدُ ما جاءَ في القرآنِ ولا يَزيدُ عليهِ.

وفي الجُملةِ إنَّنا نُبيِّنُ مِنَ العَقائِدِ ما لا يَسَعُ مُسلِمًا أَن يَجهَلَهُ، أو مَا يُسَمِّيهِ الشَّافِعيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «عِلمَ العامَّةِ»، ونَذكُرُ ما يَتَعلَّقُ بالعَقائِدِ ولا نَزيدُ.

والآنَ نَبتَدِئُ في الدِّراسةِ بالرُّكنِ الأَوَّلِ مِن أَركانِ الشَّهادَتَينِ، وهوَ: شَهادةُ أَن لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وهوَ أَصلُ الاعتِقادِ في الأَديانِ السَّماويَّةِ كلِّها، ولا يَختَلِفُ فيهِ دِينٌ سَماوِيٌّ عَن دِينٍ، وهيَ مِقياسُ الحقِّ والباطِلِ، والمِيزانُ الَّذي يُعتَمَدُ عليهِ في بَيانِ زَيفِ العَقائِدِ الَّتي زِيدَت علىٰ الأَديانِ السَّماويَّةِ، أو حُرِّفَت فيها مَعانيها عَن مَواضِعِها.

١ - التَّوحِيدُ

٩ - الإِسلامُ دِينُ الوَحدانيَّةِ، وهوَ لهذا الدِّينُ الجامِعُ بَينَ الدِّياناتِ السَّماويَّةِ كلِّها؛ فهوَ الَّذي سَجَّلَ في مَصدَرِهِ الأوَّلِ -وهوَ القرآنُ- أنَّ التَّوحِيدَ هوَ الأساسُ في الدِّياناتِ السَّماويَّةِ كلِّها؛ فإبراهِيمُ أَبُو الأنبياءِ قامَت رِسالَتُهُ علىٰ التَّوحيدِ، وقَبْلَهُ نُوحٌ، وهُودٌ، وشُعَيبٌ، ولُوطٌ، ويَعقوبُ، وإِسحاقُ، والأَسباطُ، ويُوسُفُ، وكلُّ هَؤُلاءِ دَعَوا إلىٰ التَّوحِيدِ، وكانَ قِوامَ رِسالَتِهم.

ومُوسىٰ وعِيسىٰ رِسالَتُهما قامَت علىٰ التَّوحِيدِ، وقَد سَجَّلَ ذلكَ القُرآنُ الكريمُ في القَصَصِ الَّذي قَصَّهُ مِن أَخبارِ هَؤُلاءِ الرُّسُلِ الكِرامِ.

وقالَ تَعالىٰ في بيانِ وَحدةِ الرِّسالةِ الإلهيَّةِ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورىٰ: ١٣، ١٤].

وإنَّ الدِّينَ الَّذي طَلَبَ اللهُ تَعالىٰ إلىٰ أَنبيائِهِ أَن يُقيمُوهُ ولا يَتفرَّقُوا فيهِ، وهوَ ما كَبُرَ علىٰ المُشرِكِينَ أَن يَدعُوَهُم إليهِ، هوَ التَّوحِيدُ للهِ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ،

وهوَ الَّذي تَفرَّقَ فيهِ الَّذينَ أُورِثُوا الكِتابَ الَّذي جاءَت بهِ أَنبياؤُهُم، وأَثارُوا الشَّكَّ حولَهُ بِأَوهامٍ سَيطرَت عَلَيهِم، وأَفكارٍ ابتَدَعُوها، ما أَنزَلَ اللهُ بِها مِن سُلطانٍ.

التَّوحِيدُ إِذَن دِينُ الأَنبياءِ جَميعًا، وهوَ أَقوىٰ وَحدةٍ جامِعةٍ بينَ رِسالاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلىٰ خَلقِهِ، وعلىٰ الَّذينَ يُناقِشُونَ ويُجادِلُونَ في تَوحِيدِ اللهِ مِن الَّذينَ يَحمِلُونَ اسمَ دِيانةٍ أَصلُها سَماوِيٌّ أَن يَبحَثُوا بِعَقلٍ مُتَحَرِّرٍ مِنَ الأَوهامِ أَصلَ اعتِقادِهِم، مُتَقَصِّينَ التَّاريخَ الصَّادِقَ، فَسَيُنَبِّئُهُم بالحَقِّ الَّذي لا رَيبَ فيهِ، ويَترُكُونَ مِن بَعدِ ذلكَ كلَّ شكٍّ مُريبٍ.

أركانُ الوَحدانيَّة

١٠ - الوَحدانيَّةُ الَّتي قَرَّرَها القرآنُ الكَريمُ لهَا أَركانٌ ثَلاثَةٌ أو نَواحٍ ثَلاثٌ، كلُّ ناحِيَةٍ تُشِيرُ إلىٰ حَقيقةٍ ثَبَتَت مِن القُرآنِ الكريمِ؛ فَقَد أَثبَتَ القرآنُ الكريمُ أنَّ اللهَ تعالىٰ خالِقُ كلِّ شَيءٍ، وأَنَّهُ وَحدَهُ المُنشِئُ، وجاءَت بذلكَ الآياتُ الكَثيرةُ الدَّالَّةُ علىٰ أنَّ اللهَ تَعالىٰ خَالِقُ كلِّ شَيءٍ، وأنَّهُ وَحدَهُ بَديعُ السَّمَواتِ والأَرضِ، وهذِهِ هيَ وَحدانيَّةُ التَّكوينِ والإِنشاءِ.

وأَثبَتَت نُصوصُ القرآنِ الكَريمِ أيضًا أنَّ اللهَ تَعالىٰ مُنفَرِدٌ بِذاتِهِ وصِفاتِهِ، وأَنَّهُ تَعالىٰ لا يُماثِلُهُ أَحَدٌ مِن خلقِهِ، وليسَ شيءٌ مِن خَلقِهِ يُشابِهُهُ، كما قالَ تَعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]

وكانَت آياتُ القُرآنِ صَريحةً في أَنَّهُ لا يُعبَدُ إلَّا اللهُ سُبحَانَهُ وَتَعالَىٰ كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

وكانَت وَحدانيَّةُ العِبادةِ والأُلوهيَّةِ ثَمرةَ وَحدانيَّةِ الذَّاتِ العَلِيَّةِ الَّتي ليسَت مِن جِنسِ ما خَلقَت، وهيَ لا تُماثِلُ الحَوادِثَ، ومُفتَرِقَةٌ عنها: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]،

وكانَتِ العِبادةُ أيضًا شُكرًا للخالِقِ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وكانَ سُجودُ الكائناتِ غيرِ العاقِلةِ بِمُقتَضَىٰ الخَلقِ والتَّكوينِ، وكانَت عِبادةُ العاقِلينَ بِمُقتَضَىٰ الإرادةِ والاختيارِ.

هذهِ هيَ نَواحِي الوَحدانيَّةِ، وكلُّها جاءَ في القُرآنِ بالنَّصِّ الَّذي لا تَأوِيلَ فيهِ، وبالعِبارةِ لا بِالإشارةِ، ولْنَبتَدِئْ بِبَيانِ وَحدانيَّةِ الذَّاتِ ومَعَها وَحدانيَّةُ الصِّفاتِ.

الوَحدانيَّةُ في الذَّات

١١- والوَحدانيَّةُ في الذَّاتِ يُقِرُّ بها المسلمونَ أجمَعُونَ(١)؛ فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غيرُ خلقِهِ، وهذا أَصلُ المَعنىٰ يَتَّفِقونَ عليهِ مِن غيرِ نكيرٍ؛ فلا يُنكِرُ أَحَدٌ علىٰ أَحَدٍ أَصلَ هذا المَعنىٰ، فلا اختِلافَ فيهِ عِندَ أهلِ القِبلةِ، وهوَ في مَرتَبةِ البَدَهِيَّاتِ المَعلومةِ مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، لا يَمتَري فيها عالِمٌ مِن العُلماءِ، ولا فِرقةٌ مِن الفِرَقِ، ولا مَذهَبٌ مِن المَذاهِبِ الإسلاميَّةِ، سَواءٌ أكانَ مُتَّصِلًا بالفَلسَفةِ أم كانَ مُجانِبًا لها، فهيَ مِن العِلمِ الَّذي لا يَسَعُ مُسلِمًا أن يَجهَلَهُ، كَما قالَ الإمامُ الشَّافِعيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢)، وأَصلُهُ مِن القرآنِ قولُهُ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]

ولا نُريدُ أن نَتصدَّىٰ إلىٰ أَقوالِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ واختِلافِها في جُزئيَّاتِ حَولَها، فهذا المَعنىٰ الكلِّيُّ هوَ الَّذي يَجِبُ أن نَقِفَ عِندَهُ، ولا يَصِحُّ أن نَخوضَ في خِلافٍ في مَسائِلَ جُزئيَّةٍ ليسَت مِن لُبِّ الوَحدانيَّةِ، ولكنَّها حَولَها، والدُّخولُ في دائِرتِها والخَوضُ فِيها لا يُجدي، ولا يُعطِي عِلمًا جَديدًا باللهِ تَعالىٰ القَويِّ شَديدِ المِحالِ.

---

(١) [انظر: «الإقناع في مَسائِلِ الإجماع» لابنِ القَطَّانِ: ١/ ٣٧].

(٢) [انظر فِقرَة رَقْم: «٦» مِن هَذا الكِتابِ].

وقد وصف اللهُ سبحانَهُ ذاتَهُ العليّةَ؛ فقالَ تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤].

وجاءَ في آياتٍ أُخرىٰ مِثلُ قولِهِ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾،[الإخلاص:١:٤]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [التحريم: ٢]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤: ١٦]، وقولِهِ تعالَت كَلِماتُهُ وصِفاتُهُ: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣]

وهكذا نَجِدُ القرآنَ الكريمَ يُعرِّفُ مَن أنزَلَهُ بِلسانٍ عربيٍّ بِصفاتِهِ وبِأفعالِهِ، والعُلماءُ الَّذينَ يَتمسَّكُونَ بالنُّصوصِ يَقِفونَ عِندَ تعريفِ الذَّاتِ العَليَّةِ بما وَرَدَ مِن القرآنِ الكَريمِ مِن تَعريفِها بِأَسمائِهِ الحُسنىٰ، ولكنَّ هَؤُلاءِ إذ يَتَمسَّكُونَ بالنُّصوصِ وبِالأسماءِ الحُسنىٰ الَّتي جاءَت في القرآنِ الكَريمِ يُقرِّرونَ أنَّ هذهِ الأسماءَ وإن تَشابَهَت في الاسمِ معَ صِفاتِ النَّاسِ كَالقُدرةِ والإرادةِ والحَياةِ فَإنَّ حَقيقةَ هذهِ المَعاني الَّتي تُنسَبُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ غَيرُ ما هوَ مَعروفٌ عِندَ العِبادِ، فما يُضافُ إليهِ سُبحانَهُ وَتَعالَىٰ هوَ غيرُ

مـا يُضـافُ إلىٰ النَّاسِ، ومـا يُضافُ إلىٰ النَّاسِ يَليقُ بِذواتِهِـمُ المَخلوقـةِ، ومـا يُضـافُ إلىٰ اللهِ تَعالـىٰ يَليـقُ بالخالِـقِ الَّـذي لَيـسَ مِثلَـهُ شَـيءٌ لا في ذاتِـهِ ولا في صِفاتِـهِ وأسـمائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهـوَ مـا يَليـقُ بالتَّنزيـهِ الكامِـلِ لِـرَبِّ العالَمِيـنَ.

١٢- هَـذَا هـوَ مَعنَـىٰ وَحدانيَّـةِ الـذَّاتِ في نَظَـرِ الَّذيـنَ يَقِفُـونَ عِنـدَ النُّصـوصِ القرآنيَّـةِ، ويَستأنِسـونَ لِفَهمِهِـم بِالأَحاديـثِ النَّبويَّـةِ الَّتـي رُوِيَـت عَـن طَريـقِ الثِّقـاتِ، ولقَـد فَسَّـرَ الوَحدانيَّـةَ في الـذَّاتِ الَّذيـنَ يَتَّجِهـونَ إلـىٰ التَّنزيـهِ علـىٰ مُقتَضـىٰ العَقـلِ بمـا لا يَخـرُجُ علـىٰ النَّقـلِ، وقـد قـالَ الأَشـعَرِيُّ(١) في كِتابِهِ: «مَقَالاتِ الإِسلاميِّينَ»(٢) تَفسيرًا لِوَحدانيَّـةِ الـذَّاتِ بمـا لا يَخـرُجُ عَـن مَعـاني النُّصـوصِ في صُورَتِهِ(٣) الواضِحـةِ، فقَـد قـالَ: «إنَّ اللهَ واحِـدٌ أَحَـدٌ(٤)، لَيـسَ كَمِثلِـهِ شـيءٌ وهـوَ السَّـميعُ البصيـرُ، ولَيـسَ بجِسـمٍ ولا شَـبَحٍ، ولا جُثَّـةٍ ولا صُـورةٍ، ولا لَحـمٍ ولا دَمٍ ولا شَـخصٍ، ولا جَوهَـرٍ ولا عَـرَضٍ، ولا بِـذي لَـونٍ ولا طَعـمٍ، ولا رائحـةٍ ولا مِحَسَّـةٍ(٥)، ولا بِـذي حَـرارةٍ ولا بُـرودةٍ، ولا رُطوبـةٍ ولا يُبُوسـةٍ، ولا طُـولٍ ولا عَـرضٍ ولا عُمـقٍ، ولا اجتِمـاعٍ ولا افتِـراقٍ ... ولا بِـذي أَبعـاضٍ أو أَجـزاءٍ، ولا جَـوارِحَ ولا

---

(١) هو: إمام أهل السنة: [عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ، أبو الحَسَنِ، ت: ٣٢٤هـ].

(٢) [١٥٥-١٥٦ (ط. ريتر) بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ، حِكَايَةً لِقَولِ المُعتَزِلَةِ في التَّوحِيدِ، وفي (ط. محيي الدين عبد الحميد): ١/ ٢٣٥].

(٣) [لعَلَّ الأولَىٰ: صُورَتِها].

(٤) [«أَحَدٌ» زِيَادَةٌ علَىٰ نَصِّ «المَقَالات»].

(٥) [في «المَقَالات»: «مِجَسَّة» بالمُعجَمَةِ].

أَعضاءٍ، ولَيسَ بِذِي جِهاتٍ[١]، ولا بِذِي يَمينٍ وشِمالٍ وأَمامٍ وخَلفٍ[٢]، ولا يُحيطُ بهِ مَكانٌ، ولا يَجرِي عليهِ زَمانٌ، ولا تَجوزُ عليهِ المُماسَّةُ ولا العُزلةُ، ولا الحُلولُ في الأماكِنِ، ولا يُوصَفُ بِشَيءٍ مِن صِفاتِ الخَلقِ الدَّالَّةِ علىٰ حُدوثِهِم[٣]، ولا يُوصَفُ بأَنَّهُ مُتَناهٍ، ولا يُوصَفُ بِمِساحةٍ ولا ذَهابٍ في الجِهاتِ ولَيسَ بِمَحدودٍ، وَلا والِدٍ ولا مَولودٍ ... لا تُدرِكُهُ الحَواسُّ، ولا يُقاسُ بالنَّاسِ، ولا يُشبِهُ الخَلقَ بِوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، ولا تَجرِي عليهِ الآفاتُ، ولا تَحُلُّ بهِ العَاهاتُ، وكلُّ ما خَطَرَ بِالبالِ وتُصُوِّرَ بِالوَهمِ فَغيرُ شَبيهٍ[٤] لهُ، ولم[٥] يَزَل أَوَّلًا سابِقًا مُتَقدِّمًا للحادِثاتِ[٦]، مَوجودًا قَبلَ المَخلوقاتِ، ولم يَزَل حيًّا قادِرًا[٧] ... لا تُحيطُ بهِ الأوهامُ ... شيءٌ لا كالأَشياءِ، عالِمٌ قادِرٌ حيٌّ، لا كالعُلَماءِ القَادِرينَ الأَحياءِ، وإنَّهُ القَديمُ وَحدَهُ[٨]، ولا إِلهَ سِواهُ، ولا شَريكَ لهُ في مُلكِهِ، ولا وَزيرَ لهُ في سُلطانِهِ، ولا مُعِينَ علىٰ إنشاءِ ما أَنشأَ وخَلقِ ما خَلَقَ، لم يَخلُقِ الخَلقَ علىٰ مِثالٍ سَبَقَ، ولَيسَ خَلقُ شَيءٍ بأَهوَنَ عليهِ مِن خَلقِ شيءٍ آخَرَ، ولا بِأَصعَبَ عليهِ منهُ، لا يَجوزُ عليهِ احتِرازُ[٩] المَنافِعِ، ولا تَلحَقُهُ

---

(١) [في «المَقَالات»: «ولَيسَ بذي أَبعَاضٍ وأَجزاءٍ وجَوارِحَ وأَعضَاءٍ، ولَيسَ بذي جِهاتٍ»].

(٢) [في «المَقَالات» بزيادَة: «وفَوقٍ وتَحتٍ»].

(٣) [في «المَقَالات»: «حَدَثِهِم»].

(٤) [في «المَقَالات»: «مُشْبِهٍ»].

(٥) [في «المَقَالات»: «لم» بدونِ واوِ العَطفِ].

(٦) [في «المَقَالات»: «للمُحدَثاتِ»].

(٧) [في «المَقَالات»: «عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا»، مَعَ زيادَة: «ولا يَزالُ كَذلِكَ»].

(٨) [في «المَقَالات» بزيادَة: «ولا قديم غيره»].

(٩) [في «المَقَالات»: «اجتِرَار»]

المَضـارُّ، ولا يَنالُـهُ السُّـرورُ واللَّـذَّاتُ، ولا يَصِـلُ إليـهِ الأَذىٰ والآلامُ، ليـسَ بِـذِي غايـةٍ فيَتَناهـىٰ، ولا يَجـوزُ عليـهِ الفَنـاءُ، ولا يَلحَقُـهُ العَجـزُ والنَّقـصُ، تَقَـدَّسَ عـن مُلامَسـةِ النِّسـاءِ، وعـنِ اتِّخـاذِ الصَّاحِبـةِ والأَبنـاءِ».

١٣- هـذا كَلامُ الأشـعَرِيِّ نَقَلنـاهُ عَـن كِتابِـهِ: «مَقـالات الإِسـلاميِّين»، وقـد ذَكَـرَ أَنَّـهُ كلامُ المُعتزلـةِ، ولكنَّـا وَجدنـاهُ يَتَّفِـقُ مـعَ مَعنىٰ القـرآنِ الظَّاهِـرِ إلَّا في عِبـاراتٍ قَـد تكـونُ مُخالِفـةً للظَّاهِـرِ؛ فَحَذَفناهـا لِيكُـونَ العَقـلُ مُتَّفِقًـا مـعَ النُّصـوصِ الظَّاهـرةِ للقُـرآنِ، وهـيَ تَتَّفِـقُ مـعَ آراءِ العُلمـاءِ جَميعًـا في مَعنَـىٰ وَحدانيَّـةِ الـذَّاتِ بَعـدَ حَـذفِ العِبـارَاتِ الَّتـي كانَـت مَثـارَ الاختِـلَافِ بَيـنَ العُلمَـاءِ، مِثـلُ عِبـارَةِ[1]: «لا تُدرِكُـهُ الأَبصَـارُ... ولا يُسـمَعُ بالأَسـمَاعِ»؛ إذ إنَّ الأُولَـىٰ فيهـا مـا يُشِـيرُ إلـىٰ نَفـي[2] الرُّؤيَـةِ يَـومَ القيامـةِ[3]، وذلـكَ مَوضِـعُ خِـلافٍ، والثَّانيـةُ فيهـا مـا يُشيرُ إلـىٰ نَفـي صِفـةِ الـكَلامِ عـن اللهِ تَعالـىٰ، وذلـكَ مَوضِـعُ كلامٍ بيـنَ عُلمـاءِ الـكَلامِ، والاختِـلافُ فيـهِ وفي سـابِقِهِ نَفيًـا وإثباتًـا لا يَمَـسُّ وَحدانيَّـةَ الـذَّاتِ، بَـل هُـوَ اختِـلَافٌ جُزئِـيٌّ، ولَيـسَ اختِلَافًـا في أَصـلِ الفِكـرَةِ.

وإنَّ العلمـاءَ الَّذيـن أَثبَتُـوا للهِ تَعالـىٰ كُلَّ مـا أَثبَتَـهُ القـرآنُ والحديـثُ - ولـو حَديـثَ آحـادٍ - مِن أَفعالٍ وأَحـوالٍ وصِفاتٍ يَرَونَ أَنَّهـا لا تُنافِي وَحدانيَّةَ

---

(١) [التي وَرَدَت في «مَقالات الإسلاميِّين»: ١٥٦ (ط. ريتر)، ١/ ٢٣٥ (ط. محيي الدين عبد الحميد)].

(٢) [في الأصلِ: «نَفس»، وهُوَ تَصحِيفٌ].

(٣) [بَل هِيَ عِبَارَةُ القُرآنِ الكَرِيمِ، ونَفيُ الإدرَاكِ لايَستَلزِمُ نَفيَ الرُّؤيَةِ؛ كَمَا هِيَ عَقِيدَةُ أَهلِ السُّنَّةِ، خِلافًا للمُعتَزِلَةِ].

الذَّاتِ العَلِيَّةِ، وعَدَمَ مُشابَهَتِها للحَديثِ[١]؛ فابنُ تيميَّةَ[٢] الَّذي حَمَلَ لِواءَ إثباتِ كلِّ الأحوالِ والأفعالِ الَّتي تَقترِنُ بِاسمِ اللهِ تَعالىٰ ذي الجَلالِ والإكرامِ ما دامَت قَد وَرَدَت في القرآنِ أوِ الحَديثِ المُتواتِرِ أو غَيرِ المُتواتِرِ - يُقرِّرُ أنَّ هذهِ الأحوالَ، وإن تَشابَهَت في الاسمِ مَعَ ما يَقومُ بهِ الآدَمِيُّونَ وما يَكونُ لهُم مِن أحوالٍ، ليسَت مِن نوعِها، ولَيسَت مِثلَها، فَيَقُولُ في «العَقيدَةِ الحَمَويَّةِ»[٣]: «ومَذهبُ السَّلَفِ - في اعتِقادِهِ هوَ -[٤] بينَ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ؛ فلا يُمَثِّلونَ صِفاتِ اللهِ تَعالىٰ بِصِفاتِ خَلقِهِ، كما لا يُمثِّلونَ ذاتَهُ بذَواتِ خَلقِهِ، ولا يَنفُونَ عنهُ ما وَصَفَ بهِ نَفسَهُ، أو وَصَفَهُ بهِ رسولُهُ ﷺ، فَيُعطِّلُوا أسماءَهُ الحُسنىٰ، وصفاتِهِ العُليا، يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عن مَواضِعِهِ ويُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ تَعالىٰ وآياتِهِ»[٥].

وإنَّ أبا الحَسَنِ الأشعَرِيَّ يُروىٰ عنهُ أنَّهُ يُقرِّرُ ذلكَ؛ فَيُقرِّرُ[٦] أنَّ: «الصَّوابَ هوَ أن يُوصَفَ اللهُ تَعالىٰ بما وَصَفَ بهِ نَفسَهُ أو وَصَفَهُ بهِ رَسولُهُ مِن غيرِ مُشابَهةٍ لِمَخلوقاتِهِ، لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحَديثُ، ويُتَّبَعُ في ذلكَ سَبيلُ السَّلَفِ الماضِينَ، أهلِ العِلمِ والإيمانِ، والمَعاني المَفهومةُ

---

(١) [لَعَلَّ الأولَىٰ: للمُحدَثِ].

(٢) [ت: ٧٢٨هـ].

(٣) [في الأصلِ: «المُحَمَّدِيَّة»، وهُوَ خَطأٌ مَطبَعِيٌّ، والصَّوابُ ما أثبَتناهُ، وانظُر: ١/ ٤٢٨ مِنَ الطَّبعَةِ التي اعتَمَدَها المُؤَلِّفُ (ط. ١٣٢٣هـ)، وصفحة: ٣٧٢-٣٧٣ مِنَ الطَّبعَةِ الحَديثَةِ (ط. التويجري)].

(٤) [في الأصلِ: «وهُوَ»، ولَعَلَّ الصَّوابَ حَذفُ وَاوِ العَطفِ].

(٥) [«الحَمَويَّة الكُبرَىٰ»: ١/ ٤٢٨].

(٦) [أي: ابنُ تَيمِيَّةَ، في: «الإكليل في المُتَشابِهِ والتَّأويل»: ٢٨ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ لا تُرَدُّ بالشُّبُهاتِ، فَيَكونَ مِن بابِ تَحريفِ الكَلِمِ عَن مَواضِعِهِ، ولا يُعرَضُ عَنها، لِيكونَ(١) مِن بابِ الَّذينَ إذا ذُكِّرُوا بآياتِ رَبِّهم يَخِرُّونَ(٢) عَلَيها صُمًّا وعُمْيانًا، ولا يُترَكُ تَدَبُّرُ القُرآنِ، فَيَكونَ مِن بابِ الَّذينَ لا يَعلمونَ الكتابَ إلَّا أَمانيَّ(٣)»، مَعَ مُلاحظةِ عَدَمِ التَّشابُهِ بينَ هذهِ الصِّفاتِ وصِفاتِ الحَوادِثِ.

وبهذا يَتبيَّنُ أنَّ الَّذينَ أَخَذُوا بِظَواهِرِ القرآنِ وظَواهِرِ الأَحاديثِ لم يَختلِفُوا عنِ الَّذينَ يَأخُذُونَ بِتأويلِ الظَّاهِرِ وعَدَمِ الأَخذِ بأَحاديثِ الآحادِ؛ فإنَّ الجَميعَ قَدِ اتَّفقُوا علىٰ تَنزيهِ الذَّاتِ العَلِيَّةِ عن أن يَكونَ لها ما يُشبِهُ الحَوادِثَ مِن صِفاتٍ أو أَفعالٍ أو أَحوالٍ؛ فَقَد أَثبَتُوا أنَّ اللهَ تَعالىٰ يَرضَىٰ ويَسخَطُ، ويُحِبُّ ويُبغِضُ، ويُريدُ ولا يُريدُ، وكلُّ هذهِ صِفاتٌ وأَحوالٌ للهِ تَعالىٰ ليسَت كما يَكونُ للنَّاسِ، فَكلُّ شيءٍ يُوصَفُ بهِ اللهُ تَعالىٰ وإن تَشابَهَ في الاسمِ مَعَ ما يُوصَفُ بهِ الخَلقُ، يَكونُ ما للهِ تَعالىٰ مُخالِفًا لِمَا هوَ لِخلقِهِ، تَحقيقًا لِقَولِهِ تَعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

[الشورىٰ: ١١]

---

(١) [لَعَلَّ الأولىٰ: فَيَكُونَ].

(٢) [في الأصلِ: «لم يَخِرُّوا»، والصَّوابُ ما أَثبَتناهُ، وهُوَ المُوافِقُ لمَا في «مَجموعِ الفَتاوىٰ»: ١٣/ ٣٠٥].

(٣) «تَبيينِ كَذِبِ المُفتري فيما نَسَبَ لأبي موسىٰ الأشعري» (ص: ١٤٨، ١٤٩)، [كَذا في هامِشِ الأصلِ، والصَّوابُ: «...فيمَا نَسَبَ إلىٰ الإمامِ أبي الحَسَنِ الأشعَري»؛ ولم نَقِف علىٰ النَّصِّ المَذكُورِ في المَوضِعِ المُشارِ إلَيهِ؛ وهُوَ مِن كَلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ كَما سَبَقَ آنِفًا].

١٤ - هـذهِ نَظـرةُ الَّذيـن يُثبِتُـونَ للهِ كلَّ مـا جـاءَ في القُـرآنِ والحَديـثِ - ولـو حَديـثَ آحـادٍ - ولا ننسَـىٰ أَن نُكـرِّرَ هُنا مـا قُلناهُ مِـن قَبـلُ: مِـن أنَّ أَحادِيـثَ الآحـادِ تُقبَـلُ في العَقائِـدِ ولا تُـرَدُّ، ولَكِـن لا نُكَفِّـرُ مَـن يُنكِرُهـا.

وقـد نَقَلنـا لَـكَ مَا قَـرَّرَهُ الإمـامُ الشَّـافِعيُّ، ولا نَعلَـمُ لـهُ مُخالِفًـا، ولـم نَعلَـم أَنَّـهُ وَرَدَ نَقلٌ عـنِ ابـنِ تَيميَّـةَ وغَيـرِهِ مِـن المُتشـدِّدِينَ في الأخـذِ بِأَحادِيثِ الآحادِ في العَقائِـدِ يُكَفِّـرُ صَراحـةً الَّذيـنَ لا يَأخُـذُونَ بِأَحادِيـثِ الآحـادِ في العَقائِـدِ، أو يَعتبِرُونَـهُ مُرتَـدًّا؛ مَـعَ أنَّ الانفِـرادَ يَجعَـلُ ثَمَّـةَ احتِمـالًا للغَلَـطِ، كمـا قـالَ الشَّـافعيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخُصوصًـا أنَّ أَحادِيـثَ الآحـادِ لا يَعلَمُهـا كلُّ النَّـاسِ، بـل يَعلَمُهـا خاصَّـةٌ مِـنَ النَّـاسِ، ولذلـكَ سـمَّاها الشَّـافعيُّ بحـقٍّ «حَدِيـثَ الخاصَّـةِ» ولا يَعلَـمُ كُلَّهـا كُلُّ واحـدٍ مِـنَ الخاصَّـةِ وإن كانَ كلُّهُـم يَعلَمـونَ كُلَّهـا، ولَكِـن قَـد يَعلَـمُ بعضُهُـم بَعضَهـا ويَجهَـلُ الآخَـرُ، وهَكَـذا هـيَ مَعلومـةٌ للمَجمـوعِ[1].

وقَـد كانَ ذلـكَ في عَصـرِ الصَّحابـةِ وعَصـرِ التَّابعِيـنَ، ومَـن جـاءَ بَعدَهُـم مِـن المُجتهِدِيـنَ؛ فهـيَ بيـنَ جَميعِهِـم، حتَّـىٰ جُمِعَـت في المُدَوَّنـاتِ، فإنَّـهُ يُمكِـنُ أن يَعلَـمَ الواحِـدُ مـا في المَوضـوعِ الواحِـدِ مِـنَ الأَحادِيـثِ بالقِـراءةِ للمَكتـوبِ المُـدَوَّنِ.

(١) [«الرِّسالَة» للإمام الشَّافِعِيّ: ٤٢-٤٣ بتصرُّف].

التَّأويلُ والظَّاهِرُ والمُشتَبهاتُ

١٥ - انتهَينا إلىٰ أنَّ أَهلَ القِبلةِ جميعًا مُتَّفِقُونَ علىٰ وَحدانيَّةِ الذَّاتِ الإلَهيَّةِ، وأنَّها لا تُشبِهُ الحَوادِثَ، سَواءٌ في ذلكَ الَّذينَ يُؤوِّلُونَ ظَواهِرَ القُرآنِ، أو لا يَأخُذُونَ بِظَواهِرِ الألفاظِ مِن غيرِ تَخريجِها علىٰ مَجازٍ مَشهورٍ، ولو كانَ يَبدُو باديَ الرَّأيِ، والَّذينَ يَأخُذُونَ بِظَاهِرِ اللَّفظِ مِن غَيرِ التِفاتٍ للمَجازِ ولَو كانَ مَشهورًا، وعِباراتُ القَومِ تُومِئُ إليهِ؛ إذِ الجميعُ يَتَّجِهونَ إلىٰ التَّنزيهِ المُطلَقِ، وإنِ اختَلَفَتِ العِباراتُ وتَبايَنَتِ الإشاراتُ.

ولَكِن لا بُدَّ مِن الخَوضِ في مَوضوعِ المُتَشابِهِ الَّذي جاءَ في القرآنِ، وأَهلِ التَّأويلِ وأَهلِ التَّفويضِ، لا لأنَّ أَحَدَ الفريقَينِ يَنفِي التَّنزيهَ للذَّاتِ العَليَّةِ عن مُشابَهةِ الحَوادِثِ، بَل لأنَّ فيهِ تَوضيحًا لآيةٍ مِن كِتابِ اللهِ تَعالىٰ قَرَّرَ الأكثرونَ مِن العلماءِ أَنَّها في بابِ العَقيدةِ الإسلاميَّةِ، وأَنَّها تَتَعلَّقُ بتَنزيهِ الذَّاتِ العَليَّةِ، وكانَ حقًّا عَلينا أن نَتعَرَّضَ لها لِنُزيلَ الرَّيبَ، أو علىٰ الأَقَلِّ نُحاوِلُ إزالتَهُ، ولَن نَشُذَّ في قَولٍ، ولا نَبتَدِعَ فيهِ؛ لأنَّ الزَّلَلَ حيثُ يكونُ الابتِداعُ، وإذا كانَ الابتِداعُ في غَيرِ العَقيدةِ مأمونَ الخَطَرِ فهوَ في العَقيدةِ غَيرُ مأمونٍ، ورَحِمَ اللهُ أبا حَنيفةَ[1] إذ قالَ وقَد سُئِلَ: لماذا تَركتَ عِلمَ الكَلامِ إلىٰ الفِقهِ؟: إنَّ الخَطأَ في العَقيدةِ يُرمَىٰ صاحِبُهُ بالكُفرِ، أمَّا الخَطأُ في الفِقهِ فإنَّ صاحِبَهُ يُرمَىٰ بالمُخالَفةِ[2].

(١) هو: [النُّعمانُ بنُ ثابتِ بنِ زُوطَىٰ، ت: ١٥٠هـ].

(٢) [لم نَقِف عَلَيهِ عَنِ الإمَامِ أبي حَنيفَةَ، وإنَّمَا وَقَفنا علىٰ نَحوِهِ عَنِ الإمَامِ الشَّافِعِيِّ فقد ذَكَرَ ابنُ أبي حَاتِمٍ عَنهُ في: «آداب الشَّافعيِّ ومَناقِبِه»:(١٨٥): أنَّه كَانَ يَنهىٰ النَّهيَ الشَّديدَ عنِ الكلامِ في الأهواءِ ويقولُ: أحدُهم إذا خالفَهُ صاحبُهُ قالَ: كَفَرتَ، والعِلمُ إنَّما يُقالُ فيه: أخطأتَ].

١٦- يقـولُ اللهُ تعالـىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٧، ٨]

هـذهِ هيَ الآيـةُ الكَريمةُ الَّتي تَدورُ حَولَها مَعركـةٌ كَلامِيَّةٌ بيـنَ علماءِ الكلامِ مِـن المُتقدِّميـنَ والمُتأخِّريـنَ مِـن عَهـدِ المُعتَزِليـنَ[١] إلـىٰ عَهـدِ ابنِ تيميَّـةَ ومَـنِ اتَّبعَـهُ، ولَسنا نُريـدُ أن نَخُوضَ فيما قالَـهُ المُفسِّرونَ في مَعنىٰ المُحكَـمِ ومَعنىٰ المُتشـابِهِ، ولا أَن نَخُـوضَ في ذلـكَ المُعتَـرَكِ المُضطَـرِبِ، ولكِـن نُسجِّلُ قـولًا واحِدًا مِـن أَقـوالِ المُختلِفِينَ، وهـوَ قولُ ابنِ حزمٍ[٢] الظَّاهريِّ[٣] إنَّ القُرآنَ كُلَّهُ مُحكَـمٌ، وليسَ فيهِ مُتشابِهٌ إلَّا الحُروفُ الَّتي تَكونُ في أوائِلِ السُّوَرِ، وما جاءَ مِـن قَسَـمِ اللهِ تَعالىٰ بالأشياءِ وغَيرِها؛ كَقَسَمِهِ بالشَّمسِ وضُحاها، والقَمرِ إذا

(١) [لعَلَّ الأَوْلى: المُعتزِلَة].

(٢) هو: [عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سَعيدٍ، أبو محمَّدٍ، ت: ٤٥٦هـ].

(٣) [قـالَ ابنُ حَـزمٍ في «الإحكام» (١/ ٤٨): «والمُتشابِهُ لا يُوجَدُ في شيءٍ مِن الشَّرائعِ إلاَّ بالإضافةِ إلىٰ مَن جَهِـلَ دُونَ مَـن عَلِـمَ، وهـوَ في القرآنِ، وهـوَ الَّـذي نُهينا عَـنِ اتِّبـاعِ تأويلِهِ وعَـن طَلَبِـهِ، وأُمِرنـا بالإيمـانِ بِـهِ جُملـةً، ولَيـسَ هـوَ في القـرآنِ، إلَّا للأقسـامِ الَّتي في السُّـوَرِ؛ كَقَولِـهِ تَعالـىٰ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ١، ٢]، ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، [الفجـر: ١، ٢] والحـروفِ المُقَطَّعَـةِ الَّتـي في أوائـلِ السُّـوَرِ، وكلُّ مـا عَـدَا هَـذا مِـن القُـرآنِ فهـوَ مُحكَـمٌ»؛ ولا إشكالَ في العِبارَةِ؛ فـإنَّ المُثبَتَ في أوَّلِها غَيرُ المَنفيِّ في آخِرِهـا: فالإثبـاتُ لمَعرِفَـةِ الرَّاسـخينَ في العِلـمِ بـهِ، والنَّفـيُ لوُقوعِـهِ حَقيقَـةً إلَّا فيمـا ذَكَـرَهُ].

تَلاها، والنَّهارِ إذا جَلَّاها، ونَفيِهِ القَسَمَ بِالبَلَدِ[١]، والقَسَمِ بالقِيامَةِ والنَّفسِ اللَّوَّامةِ، وغيرِ ذلكَ مِن أنواعِ القَسَمِ الَّذي يَجيءُ علىٰ أنَّهُ قَسَمٌ مِن اللهِ تعالىٰ بِبَعضِ خَلقِهِ. وليسَ هُناكَ مُتشابِهٌ في نَظَرِ ابنِ حَزمٍ الظَّاهريِّ غيرُ هذهِ الأمورِ الَّتي ذَكَرَها؛ فما عَداها مُحكَمٌ لا رَيبَ فيه.

وغَيرُ الظَّاهِرِيَّةِ مِن العُلماءِ يَرونَ أنَّ في القرآنِ مُتَشابِهًا، ويَخُوضُونَ في بَيانِهِ خَوضًا كَبيرًا، ولا يُهِمُّنا ممَّا خاضُوا فيهِ إلَّا كَلامُهُم في التَّنزيهِ، وما تَتَّصِفُ بهِ الذَّاتُ العَلِيَّةُ؛ فَقَد وَرَدَ في القرآنِ الكَريمِ ذِكرُ الوَجهِ مُضافًا إلىٰ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ في مِثلِ قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وذُكِرَتِ اليَدُ مُضافةً إلىٰ ذاتِ اللهِ تَعالىٰ، في مِثلِ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وذُكِرَتِ العَينُ مُضافةً إلىٰ الذَّاتِ العَلِيَّةِ في مِثلِ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وذُكِرَ في نُصوصِ القرآنِ الكَريمِ أنَّهُ فوقَ[٢] العَرشِ؛ مِثلُ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وذُكِرَ أنَّهُ سُبحانَهُ وتَعالىٰ في السَّماءِ، فقالَ تَعالىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، وقولِهِ: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧]، وقالَ تَعالىٰ في شَأنِ عِيسَىٰ عليهِ السَّلامُ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨].

---

(١) [كثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ قد جعلَه إثباتًا علىٰ صورةِ النَّفيِ لسِرٍّ بلاغيٍّ].

(٢) لـم تـرد الفوقيـة علىٰ العـرش في نـصٍّ، ومقصـود المؤلـف رَحِمَهُ اللهُ: إثبـات الفوقيـة -وكـذا العلـو- اللاأمكانيَّيـن لله تعالىٰ، فهي فوقية قهر وجلال وعظمة.

..إلىٰ غَيرِ ذلكَ مِن العِباراتِ الَّتي تُوهِمُ أنَّ اللهَ تَعالىٰ يَكونُ منهُ ما يَكونُ للحَوادِثِ، وأنَّ لهُ وَجهًا ويَدًا وعَينًا، وأنَّهُ فَوق، وفي مَكانٍ.. إلىٰ آخِرِ ذلكَ مِن الجَوارِحِ الَّتي تَكونُ للحَوادِثِ، والَّتي تُوهِمُ أنَّ الذَّاتَ العَلِيَّةَ مُركَّبةٌ ممَّا تَركَّبَ منهُ أجزاءُ الإنسانِ، وهذا مُنافٍ للتَّنزيهِ.

١٧- هذا هوَ المُتشابِهُ الَّذي قالَهُ كثيرونَ مِن العُلماءِ، وسَواءٌ أكانَ هوَ المُتشابِهَ أم كانَ المُتشابِهُ أعمَّ مِن ذلكَ[١]؛ وهُنا نَجِدُ مِن العُلماءِ مَن يَقولُ: إنَّ ما ذَكَرَهُ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ في القرآنِ، وما ذَكَرَهُ عنهُ النَّبيُّ ﷺ يُؤخَذُ كما هوَ مِن غَيرِ تأويلٍ ولا تَفسيرٍ، بَل يُؤخَذُ اللَّفظُ، ومِن هَؤُلاءِ طائِفةٌ مِن الحَنابِلةِ، وقَد تَشَدَّدَ في الأخذِ بنَظَرِهِم ابنُ تَيميَّةَ، وادَّعَىٰ أنَّ ذلكَ هوَ قَولُ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعينَ.

ويَقولُ في ذلكَ: «ليسَ في كِتابِ اللهِ تَعالىٰ، ولا في سُنَّةِ رَسولِ اللهِ ﷺ، ولا عَن أحدٍ مِن سَلَفِ الأُمَّةِ، لا مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعِينَ ولا عَنِ الأئمَّةِ الَّذين أدرَكُوا زَمَنَ الأهواءِ والاختِلافِ حَرفٌ واحِدٌ يُخالِفُ ذلكَ؛ لا نصًّا ولا ظاهِرًا، ولم يَقُل أحَدٌ منهُم إنَّهُ تَعالىٰ ليسَ في السَّماءِ، ولا إنَّهُ ليسَ علىٰ العَرشِ، ولا إنَّهُ[٢] في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّ جَميعَ الأمكِنةِ بالنِّسبةِ إليهِ سَواءٌ، ولا إنَّهُ لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ، ولا مُتَّصِلٌ ولا مُنفصِلٌ، ولا إنَّهُ لا تَجوزُ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ إليهِ[٣]، ونَحوُها»[٤].

---

(١) [في العِبارَةِ حَذفٌ، لدلالَةِ السِّياقِ].

(٢) [في «الحَمَويَّة» بزِيادَةِ: «بذاتِهِ» بالاعتِمادِ علىٰ نُسخَةٍ مَخطوطَةٍ].

(٣) [في «الحَمَويَّة» بزِيادَةِ: «بالإصبَعِ»، وفي (ط: ١٣٢٣هـ)، و«مَجموع الفَتاوَىٰ»: ٥/ ١٥ : بزِيادَة: «بالأصابِعِ»].

(٤) «الحَمَويَّة الكُبرَىٰ»: [١]/ ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١ مِن: «مَجموعة الرَّسائِلِ [الكُبرَىٰ]».

هـذا رأيُ الَّذيـن يَأخُـذُونَ بِظَواهِـرِ الألفـاظِ، ولكنَّهُـم يُقـرِّرونَ أنَّ ذلـكَ يَكـونُ مِـن غيـرِ كَيـفٍ ولا تَشبيهٍ، ولا يُشـبِهُ مـا عليهِ الحَـوادِثُ، فَعُلُـوُّ اللهِ تَعالـىٰ وفَوقِيَّتُـهُ لَيسَـت كَفَوقِيَّتِنـا، ويَقـولُ في ذَلِـكَ: «مَذهَـبُ السَّـلَفِ بيـنَ التَّعطيـلِ والتَّمثيـلِ؛ فَـلا يُمثِّلُـونَ صِفـاتِ اللهِ تَعالىٰ بِصِفـاتِ خَلقِـهِ، ولا يَنفُـونَ عنـهُ مـا وَصَـفَ بـهِ نَفسَـهُ، أو وَصَفَـهُ بِـهِ رَسـولُهُ، فَيُعطِّلُـوا أسـماءَهُ الحُسنَىٰ وصِفاتِـهِ العُليـا، يُحرِّفُـونَ الكَلِـمَ عَـن مَواضِعِـهِ، ويُلحِـدونَ في أسـماءِ اللهِ وآياتِـهِ»[1].

١٨ - يَقـولُ ابـنُ تَيميَّـةَ هـذا، مـعَ بَعـضِ الحَنابلـةِ، ويُقـرِّرُ أنَّ هـذا مَذهَـبُ السَّـلَفِ، ويُصِـرُّ علىٰ رَمـيِ مَـن لا يَقولُـونَ ذلـكَ القَـولَ بأنَّهُـم مُعطِّلـونَ، يَنفُـونَ مـا أَثبَتَـهُ اللهُ تَعالىٰ لِنَفسِـهِ، ومـا أَثبَتَـهُ النَّبيُّ ﷺ، وقَـد يَرمِـي مَـن يُخالِفُـونَ قَولَـهُ بِالزَّيـغِ والضَّـلالِ.

ولَكِـن وَجَدنـا مِـن الحَنابِلـةِ مَـن يُنكِـرُ أن يَكـونَ ذَلِـكَ مَذهَـبَ السَّـلَفِ، ويَسـتَنكِرُ قَـولَ الَّذيـنَ يَزعُمُـونَ ذلـكَ، ومِـن هَـؤُلاءِ ابـنُ الجَـوزيِّ[2]؛ فقَـد أَخَـذَ عَلَيهِـم أنَّهُـم سَـمَّوُا الإضافـاتِ صِفـاتٍ، فاعتبَـرُوا الاسـتِواءَ صِفـةً، وأنَّهُـم حَمَلُـوا العِبـاراتِ علـىٰ ظاهِرِهـا، وأنَّهُـم أَثبَتُـوا العَقائِـدَ بِأَدلَّـةٍ غَيـرِ قَطعيَّـةٍ، وأَخَـذَ عَلَيهِـم أنَّهُـمُ اعتبَـرُوا ذلـكَ هـوَ عِلـمَ السَّـلَفِ، فَتَبيَّـنَ أنَّ عِلـمَ السَّـلَفِ غيـرُ ذلـكَ، وإليـكَ قَولَـهُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وقـد حَصَـرَ أَغلاطَهُـم في سَـبعةِ مَواضِـعَ:

---

(١) [«العَقيدَة الحَمَويَّة الكُبرَىٰ»: ١/ ٤٢٨].

(٢) هـو: [عبدُ الرَّحمنِ بـنُ عليِّ بـنِ محمَّـدٍ، أبـو الفَـرَجِ، ت:٥٩٧هـ] وذلـك في كتابه النفيس دفع شبه التشبيه، والـذي طُبِع بعناية العلامـة محمد زاهـد الكوثـري رحمه الله.

أوَّلُها: أنَّهُم سَمَّوُا الأخبارَ صِفاتٍ، وإنَّما هيَ إضافاتٌ، وليسَ كلُّ مُضافٍ صِفةً، فإنَّهُ قالَ تعالىٰ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[الحجر: ٢٩]، وليسَ للهِ صِفةٌ تُسمَّىٰ الرُّوحَ؛ فَقَد ابتَدَعَ مَن سَمَّىٰ المُضافَ صِفةً.

والثَّاني: أنَّهم قالُوا: هذهِ الأحاديثُ مِن المُتشابِهِ الَّذي لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ تعالىٰ، ثمَّ قالُوا: نَحمِلُها علىٰ ظَواهِرِها، فَواعَجَبًا! ما لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ تعالىٰ، أيُّ ظاهِرٍ لهُ؟! وهل ظاهِرُ الاستواءِ إلَّا القُعودُ؟ وظاهِرُ النُّزولِ إلَّا الانتِقالُ؟

والثَّالثُ: أنَّهم أثبَتُوا للهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ صِفاتٍ بأخبارِ آحادٍ، وصِفاتُ الحَقِّ جَلَّ جَلَالُهُ لا تَثبُتُ إلَّا بما تَثبُتُ بهِ الذَّاتُ مِن أدلَّةٍ قَطعيَّةٍ.

والرَّابعُ: أنَّهُم لم يُفرِّقُوا في الإثباتِ بَينَ خَبَرٍ مَشهورٍ؛ كَقَولِهِ ﷺ: «يَنزِلُ اللهُ تعالىٰ إلَىٰ السَّماءِ الدُّنيا»[1]، وبَينَ خَبَرٍ لا يَصِحُّ؛ كَقَولِهِ: «رَأيتُ رَبِّي في أَحسَنِ صُورةٍ»[2].

---

(١) [مُتَّفَقٌ عَلَيه: أخرَجَهُ البُخاريُّ (١١٤٥) ومُسلِمٌ (٧٥٨) مِن حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ].

(٢) [رَواهُ عَدَدٌ من الصَّحابَةِ منهم: ابنُ عبَّاسٍ، ومعاذُ بنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وغيرُهما:

* أمَّا حَديثُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: فأخرَجَهُ التِّرمِذيُّ في جامِعِهِ (٣٢٣٤)، وأحمَدُ في مُسنَدِهِ (٣٤٨٤)، والبَزَّارُ في مُسنَدِهِ (٤٧٢٧)، وأبو يَعلىٰ في مُسنَدِهِ (٢٦٠٨). وقال التِّرمِذيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ...».

* وأمَّا حَديثُ معاذِ بنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: فأخرَجَهُ التِّرمِذيُّ في جامِعِهِ (٣٢٣٥)، والطَّبَرانيُّ في الكَبيرِ (٢٠/ ١٤١/ح ٢٩٠) وفي الدُّعاءِ (١٤١٥). وقالَ التِّرمِذيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»].

والخامس: أنَّهم لم يُفرِّقوا بينَ حَديثٍ مرفوعٍ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ وبينَ حَديثٍ موقوفٍ علىٰ صَحابيٍّ أو تابعيٍّ[١]، فأثبَتُوا بهذا ما أثبَتُوا بهذا.

والسَّادس: أنَّهم تأوَّلُوا بعضَ الألفاظِ في موضِعٍ[٢]؛ كقولِهِ: «مَن أتاني يَمشِي أتيتُهُ هَرْوَلَةً»[٣] قالُوا: ضُرِبَ مَثَلًا للإنعامِ.

والسَّابعُ: أنَّهم حمَلُوا الأحاديثَ علىٰ مُقتضىٰ الحِسِّ، فقالُوا: ينزِلُ بذاتِهِ، وينتقِلُ ويتحوَّلُ بذاتِهِ، ثمَّ قالُوا: لا كما نعقِلُ، فغالَطُوا مَن يسمَعُ، وكابَرُوا الحِسَّ والعقلَ[٤].

ويَسترسِلُ ابنُ الجوزيِّ فيَرُدُّ هذهِ الأقوالَ، ويَرُدُّ نِسبتَها إلىٰ السَّلَفِ، ونِسبَتَها إلىٰ الإمامِ أحمَدَ[٥] خاصَّةً، ويقولُ[٦] في ذلكَ:

«رَأيتُ مِن أصحابِنا مَن تكلَّمَ في الأصولِ بما لا يَصلُحُ ... ورَأيتُهُم قَد نزَلُوا إلىٰ مَرتبةِ العَوامِّ، فحَمَلُوا الصِّفاتِ علىٰ مُقتضىٰ الحِسِّ؛ سَمِعُوا: «إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ آدمَ علىٰ صُورتِهِ»[٧]، فأثبَتُوا لهُ صُورةً ووَجهًا زائدًا علىٰ

(١) [الاصطِلاحُ المَشهورُ عِندَ المُحدِّثينَ هو تَسميةُ ما أُضيفَ إلىٰ التَّابعيِّ أو مَن دونَهُ مِن أتباعِ التَّابِعينَ فمَن بَعدَهُم: «مَقطوعًا»، وما كان مرويًّا عن الصحابة من أقوالهم أو أفعالهم يسمىٰ موقوفًا انظُر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٦، الباعث الحثيث: ص٤٦).

(٢) [الأولىٰ: «مَواضِع»].

(٣) [مُتَّفقٌ عليه : أخرَجَهُ البُخاريُّ (٧٤٠٥)، ومُسلِمٌ (٢٦٧٥)، مِن حَديثِ أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ].

(٤) «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ»: ٨، «مَجموعَة الرَّسائِلِ»[٩-١٠ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٥) هو: [أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنبَلِ بنِ هِلالٍ، أبو عَبدِ اللهِ، ت: ٢٤١هـ].

(٦) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ»: ٦ - ٩ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٧) [مُتَّفقٌ عَلَيهِ: أخرَجَهُ البُخاريُّ (٦٢٢٧) ومُسلِمٌ (٢٨٤١) مِن حَديثِ أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ].

الذَّاتِ، وعَينَينِ وفَمًا ولَهَواتٍ وأَضراسًا، وأضواءً لِوَجهِهِ[١]، ويَدَينِ وأَصابعَ وكَفًّا وخِنصِرًا وإبهامًا، وصَدرًا وفَخِذًا وسَاقَينِ[٢]، وقَالُوا: مَا سَمِعنا بِذِكرِ الرَّأسِ ...

وقَد أَخَذُوا بِالظَّاهِرِ في الأَسماءِ والصِّفاتِ[٣]، ولا دَليلَ لهُم في ذلكَ مِن النَّقلِ ولا مِن العَقلِ، ولم يَلتَفِتُوا إلىٰ النُّصوصِ الصَّارِفةِ عَنِ الظَّواهِرِ إلىٰ المَعاني الواجِبةِ للهِ تَعالىٰ، ولا[٤] إلغاءِ ما تُوجِبُهُ الظَّواهِرُ مِن سِماتِ الحَدَثِ[٥]، ولم يَقنَعُوا أن يَقُولُوا: صِفةُ فِعلٍ، حتَّىٰ قَالُوا: إنَّها صِفةُ ذاتٍ[٦]، ثمَّ لمَّا أَثبَتُوا أنَّها صِفاتٌ قالُوا: لا نَحمِلُها علىٰ تَوجيهِ اللُّغةِ، مِثلُ: يَدٍ علىٰ نِعمَةٍ وقُدرَةٍ، ومَجيءٍ وإتيانٍ علىٰ مَعنىٰ بِرٍّ ولُطفٍ، ولا ساقٍ علىٰ شِدَّةٍ، بَل قَالُوا: نَحمِلُها علىٰ ظَواهِرِها المُتعارَفَةِ، والظَّاهِرُ هو المعهودُ مِن نُعوتِ الآدميِّينَ، والشَّيءُ إنَّما يُحمَلُ علىٰ حَقيقَتِهِ إن أَمكَنَ، فإن صَرَفَ صارِفٌ حُمِلَ علىٰ المَجازِ، ثمَّ يَتَحَرَّجُونَ مِن التَّشبيهِ، ويَأنَفُونَ مِن إضافَتِهِ إليهِم، ويَقولُونَ: نحنُ أهلُ السُّنَّةِ؛ وكلامُهُم صَريحٌ في التَّشبيهِ.

---

(١) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ» بزيادَة: «هي السُّبُحاتُ»].

(٢) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ» بزيادَة: «ورِجلَينِ»].

(٣) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ» بزيادَة: «فسَمَّوْها بالصِّفاتِ تَسمِيَةً مُبتَدَعَةً»].

(٤) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ» بزيادَة: «إلىٰ»].

(٥) [لَعَلَّ الأولىٰ: «الحُدوث»].

(٦) صفة الفعل: ما يجوز أن يوصف اللهُ تعالىٰ بها وبضدها؛ كالإحياء والإماتة، وصفة الذات: هي ما يُوصف الله تعالىٰ به ولا يجوز أن يوصف بضده؛ كالقدرة. راجع: تبصرة الأدلة، للنسفي، ١/ ٤٩٥.

وقد تَبِعَهُم خَلقٌ مِن العَوامِّ، وقَد نَصَحتُ التَّابِعَ والمَتبوعَ، وقُلتُ لهُم: يا أصحابَنا! أنتُم أصحابُ نقلٍ واتِّباعٍ، وإمامُكُمُ الأكبَرُ، وهوَ أحمدُ بنُ حَنبلٍ -رحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ- يَقولُ -وهوَ تَحتَ السِّياطِ-: «كيفَ أَقولُ ما لم يُقَلْ؟!»(١)؛ فإيَّاكُم أن تَبتَدِعُوا في مَذهَبِهِ ما لَيسَ منهُ، ثمَّ قُلتُم في الأحاديثِ: تُحمَلُ علىٰ ظَاهِرِها؛ فَظاهِرُ القَدَمِ: الجارِحَةُ ...

ومَن قالَ: استَوَىٰ بِذاتِهِ المُقدَّسةِ فَقَد أجرَاهُ سُبحانَهُ مَجرَىٰ الحِسِّيَّاتِ، ويَنبَغي ألَّا يُهمَلَ ما يَثبُتُ بهِ الأصلُ، وهوَ العَقلُ، فإنَّا بهِ عَرَفنا اللهَ تَعالىٰ وحَكَمنا لهُ بِالقِدَمِ، فَلَو أنَّكُم قُلتُم: نَقرَأُ الأحاديثَ ونَسكُتُ ما أنكَرَ أحَدٌ عَلَيكُم، وإنَّما حَمْلُكُم إيَّاهُ(٢) علىٰ الظَّاهِرِ قَبيحٌ، فلا تُدخِلُوا في مَذهَبِ هذا الرَّجُلِ السَّلَفيِّ الصَّالِحِ ما لَيسَ فيهِ».

١٩- هذا كَلامُ ابنِ الجَوزيِّ، وهوَ حَنبَليٌّ، ونُلاحِظُ أنَّهُ لم يُوافِق علىٰ ما يَأتي:

أ- لم يُوافِق علىٰ أنَّ مَذهَبَ السَّلَفِ هوَ تَفسيرُ الألفاظِ الوارِدَةِ في القرآنِ والأحاديثِ الدَّالَّةِ بِظاهِرِها علىٰ الجَوارِحِ؛ كَاليَدِ والوَجهِ والقَدَمِ علىٰ مَعانيها الظَّاهِرَةِ، بل صَرفَها إلىٰ مَعانٍ مَجازيَّةٍ؛ فَاليَدُ تُطلَقُ علىٰ النِّعمةِ والقُدرةِ، والوَجهُ علىٰ الذَّاتِ العَلِيَّةِ، ويَعتَبِرُ ذلكَ مَجازًا مَشهورًا، وقَد صَرَفَ إلَيهِ صارِفٌ مِنَ العَقلِ، واستحالَةُ ذَلِكَ علىٰ الذَّاتِ العَلِيَّةِ.

---

(١) ذَكَرَهُ أبو يَعلَىٰ في «طَبَقات الحَنابِلَةِ» (١/ ٧)].

(٢) [في «دَفع شُبَهِ التَّشبيهِ»: «إيَّاها»].

ب- لم يُوافِق علىٰ أنَّ تَفسِيرَ هـذهِ الألفاظِ بِظَواهِرِها هوَ مَذهَبُ الإمامِ أَحمدَ الَّذي يَتَّبِعُونَهُ ويَدَّعُونَ عليهِ -في نَظَرِهِ- مَا لَم يَقُل.

جـ- أَنَّهُ بِالبَداهةِ يَرَىٰ أنَّ صَرفَ الألفاظِ إلىٰ ظَواهِرِها يُؤدِّي إلىٰ الحُكمِ بأَنَّهُ مَحسوسٌ وأَنَّهُ جِسمٌ كالأجسامِ.

د- ولا يَرَىٰ أنَّ ذلكَ التَّفسيرَ هوَ التَّفويضُ، إنَّما التَّفويضُ هوَ الوُقوفُ عندَ النَّصِّ لا يُحاوِلُ أن يَتعرَّفَ المُرادُ منهُ؛ لأنَّ الَّذي يُفسِّرُهُ تفسيرًا حِسِّيًّا لا يُفوِّضُ، بل إنَّهُ يُفسِّرُ، وإن كانَ لا يُؤوِّلُ.

هـ- ويَرَىٰ أَنَّهم بادِّعائِهم أنَّ للهِ يَدًا لَيسَت كأَيدِينا، وَوَجهًا ليسَ كَوَجهِنا، وَعَينًا ليسَت كَعُيُونِنا، إنَّما يُخرِجُ اللَّفظُ[1] عَن ظاهِرِهِ؛ لأنَّ ظَواهِرَ الألفاظِ في دَلالتِها علىٰ الأَيدِي المَحسوسةِ، والعَينِ المَحسوسةِ، فَصَرفُها مِن المَحسوسِ إلىٰ غَيرِهِ تَأويلٌ وتَفسيرٌ.

ونَنتَهي مِن هذا إلىٰ أنَّ ابنَ الجَوزيِّ يَرَىٰ أَنَّهُ إذا أُطلِقَت هَذهِ الألفاظُ علىٰ غَيرِ المَعاني المَحسوسةِ، سَواءٌ أَكانَت المَعاني مَعلومَةً أَم كانَت مَجهولةً، فإنَّها قَدِ استُعمِلَت في غَيرِ ظاهِرِها، ولا تَكونُ مُستَعمَلَةً في ظَواهِرِها.

٢٠- وإنَّ ابنَ الجَوزيِّ بِهَذا يَنفي أن يَكونَ مَذهَبُ السَّلَفِ هوَ الأَخذَ بِظَواهِرِ الألفاظِ، ولكنَّ ابنَ تَيميَّةَ ومَن نَهَجَ مِنهاجَهُ يَرَونَ أنَّ ذلكَ هوَ مَذهَبُ السَّلَفِ؛ وذلكَ لأَنَّهُ يَرَىٰ أنَّ العِباراتِ المَرويَّةَ عنِ الأئمَّةِ الأعلامِ

(١) [لَعَلَّ الأولىٰ: «يُخرِجونَ اللَّفظَ»].

هيَ إلىٰ التَّفويضِ أقربُ منها إلىٰ التَّفسيرِ؛ فالإمامُ مالِكٌ(١) يُروىٰ عنهُ أنَّهُ قالَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: «الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مَجهولٌ، والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بِدعَةٌ»(٢)، وهذهِ الكَلِمَةُ تَدُلُّ علىٰ التَّوَقُّفِ، وأنَّهُ يَرىٰ الأخذَ بِكَونِ الاستِواءِ مَعلومًا، ولَكِنَّ الكَيفَ هوَ المَجهولُ.

وقد رُوِيَ عنِ الإمامِ أحمدَ أنَّهُ لمَّا سُئِلَ عَن أَحاديثِ النُّزولِ والرُّؤيَةِ وَوَضعِ القَدَمِ، قالَ: «نُؤمِنُ بها ولا كَيفَ»(٣)، ولَقَد رَوىٰ الخَلَّالُ(٤) في «السُّنَّة»(٥) عنِ الإمامِ أحمدَ أنَّهم سَألُوهُ عنِ الاستِواءِ فَقالَ: «استَوىٰ عَلىٰ العَرشِ كَيفَ شاءَ، وكَما شاءَ، وبِلا حَدٍّ ولا صِفَةٍ يَبلُغُها وَاصِفٌ»(٦)، وهَذا بِلا شَكٍّ تَفويضٌ وتَنزيهٌ، ولكِن لَيسَ فيهِ تَخريجٌ لِلَّفظِ علىٰ الظَّاهِرِ ولا غَيرِ الظَّاهِرِ.

---

(١) هو: [مالكُ بنُ أنسِ بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ، الأَصْبَحيُّ الحِمْيَريُّ المَدَنيُّ، أبو عبدِ اللهِ، ت: ١٧٩هـ].

(٢) [أخرجَهُ أبو نُعَيمٍ في «حِلْيَة الأولياءِ»: ٦/ ٣٢٥، والبيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» (٨٦٧) وابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيد»: (٧/ ١٣٨، ١٥١)].

(٣) نَقَلَهُ ابنُ قُدامَةَ في «ذَمّ التَّأويلِ» (٣٣) عنِ الخَلَّالِ بسَنَدِهِ إلىٰ حَنبَلِ بنِ إسحاقَ، عنِ الإمامِ أحمدَ أنَّهُ قالَ: «نُؤمِنُ بها، ونُصَدِّقُ بها، ولا كَيفَ، ولا مَعنىٰ، ولا نَرُدُّ مِنها شَيئًا، ونَعلَمُ أنَّ ما جاءَ بهِ الرَّسولُ حَقٌّ، إذا كانَت بأسانيدَ صِحاحٍ»].

(٤) هو: [أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ هارونَ، أبو بكرٍ، ت: ٣١١هـ].

(٥) [في الأصلِ: «سَنَدِهِ»، ولَعَلَّ الصَّوابَ ما أثبَتناهُ، أو أنَّ الصَّوابَ: «بسَنَدِهِ»].

(٦) [أخرجَهُ الخَلَّالُ في «السُّنَّة» (٦/ ٢٥)].

رُوِيَ أَنَّ الإمـامَ أَحمَـدَ فَسَّـرَ بِالمَجـازِ، فقَـد رَوَىٰ حَنبَـلُ[١] ابـنُ أَخِـي[٢] الإمامِ أَحمَدَ أَنَّـهُ سَمِعَهُ يَقـولُ: «احتَجُّوا عَلَيَّ يَومَ المُناظَرَةِ، فَقَالُوا: تَجِيءُ سُـورَةُ البَقَـرَةِ، وتَجِـيءُ سُـورَةُ تَبـارَكَ؛ قَـالَ فَقُلـتُ لَهُـم: «إِنَّمـا هـوَ الثَّـوَابُ، قـالَ اللهُ جـلَّ ذِكـرُهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وإِنَّمـا تَأتـي قُدرَتُـهُ»[٣].

وهذا بِلا رَيبٍ تَفسيرُ «يَجيءُ» بِمَجازِ الحَذفِ، وهوَ ظاهِرٌ.

ولقَـد ذَكَـرَ ابـنُ حَـزمٍ الظَّـاهريُّ فِـي «الفِصَـلِ»[٤] أَنَّ أَحمَـدَ بـنَ حَنبَـلٍ قـالَ في قَولِـهِ تَعالـىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ...﴾ [الفجر: ٢٢]: إِنَّمـا مَعنـاهُ: وَجـاءَ أَمـرُ رَبِّـكَ.

٢١- وفي الحـقِّ أَنَّ بَعـضَ السَّـلَفِ تَوَقَّفُـوا ولـم يُفَسِّـرُوا لا بِالظَّاهِـرِ ولا بالمُؤَوَّلِ، وهَـذَا يَنطَبِقُ علىٰ قِـراءةِ الوَقـفِ في قَولِـهِ تَعالـىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمـران: ٧]، ويَكـونُ قَولُـهُ تَعالـىٰ مِـن بَعـدِ ذلـكَ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمـران: ٧]، يُطلِقُـونَ الإيمـانَ إِطلاقًـا، ويُفَوِّضُـونَ الأَمـرَ تَفوِيضًـا[٥].

---

(١) [حَنبَلُ بنُ إسحاقَ بنِ حَنبَلِ بنِ هِلالٍ، أَبو عَليٍّ، ت:٢٧٣هـ].

(٢) [كَذا في الأَصلِ، وهوَ سَهوٌ، فهوَ ابنُ عَمِّ الإمامِ أَحمَدَ].

(٣) [«الجَوهَـر المُحَصَّـل في مَناقِـبِ الإمـامِ أَحمَـد بـن حَنبَـل»: ٨٥، و«فَتـح البـاري» لابـنِ رَجَـبٍ الحَنبَلـيِّ: ٩/ ٢٧٩].

(٤) [«الفِصَل في المِلَلِ والأَهواءِ والنِّحَل»: ٢/ ٣٥٨].

(٥) والحاصـل: أن جمهـور السـلف فوَّضـوا ونزَّهـوا، وبعضهـم فسَّـر ونـزَّه أيضًا، فـكِلا المسـلكين صحيحٌ، ونُسبا إلىٰ الإمام أحمد ومحققي الحنابلة، كما وضَّح الشيخ ابن الجوزي الحنبلي في «دفع شبه التشبيه» وغيره.

وبعضُ السَّلَفِ كَانُوا يُفسِّرونَ بِالمَجازِ المَشهورِ الوَاضِحِ، وهوَ إطلاقُ اليَدِ بِمَعنَىٰ القُدرةِ أوِ النِّعمةِ ونَحوِ ذلكَ، ولا يُعَدُّ ذلكَ تَأويلًا، بَل هوَ تَفسيرٌ؛ لأنَّ التَّأويلَ لا يَكونُ باستعمالِ المَجازِ المشهورِ، إذِ الاستعمالُ في المَجازِ المَشهورِ أخذٌ لِلَّفظِ بِظاهرِهِ، لا بِما وَراءَ الظَّاهِرِ.

وَلَقَد قَرَّرَ سَعدُ الدِّينِ التَّفتازانيُّ(١) أنَّهُ إذا كانَ النَّصُّ لا يَحتَمِلُ إلَّا مَجازًا واحِدًا وَجَبَ الأخذُ بِهِ؛ لأنَّ ذلكَ يَكادُ يَكونُ هُوَ المُتبادِرَ؛ إذ(٢) تَعَيَّنَ المَعنىٰ المَجازيُّ.

ويَظهَرُ أنَّهُ يُرَجِّحُ مَسلَكَ التَّفسيرِ؛ فَقَد قَالَ في «شَرحُ المَقاصِدِ»(٣): «ومِنها مَا وَرَدَ بِهِ ظاهِرُ الشَّرعِ وامتَنَعَ حَملُهُ علىٰ مَعانِيهِ الحقيقيَّةِ؛ مِثلُ: الاستواءِ في قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، واليَدِ في قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، والعَينِ في قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقَولِهِ تَعالىٰ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤](٤)، عِندَ(٥) الجُمهورِ(٦) أنَّها مَجازاتٌ؛ فَالاستِواءُ مَجازٌ عَنِ الاستِيلاءِ، وتَصويرٌ لِعَظمَةِ اللهِ تَعالىٰ، واليَدُ مَجازٌ عَن القُدرةِ، والوَجهُ عَنِ الوُجودِ، والعَينُ

---

(١) هو [مَسعودُ بنُ عُمَرَ بنِ عَبدِ اللهِ، سَعدُ الدِّينِ، ت:٧٩٣هـ].

(٢) [لَعَلَّ الأولىٰ: «إذا»].

(٣) [٤/ ١٧٤-١٧٥ بتَصَرُّفٍ].

(٤) [في «شَرحِ المَقاصِدِ» بزيادَة: «فعَنِ الشَّيخِ: أنَّ كُلًّا مِنها صِفَةٌ زائِدَةٌ»، ومَقصودُهُ بالشَّيخِ: الإمامُ أبو الحَسَنِ الأشعَريُّ].

(٥) [في «شَرحِ المَقاصِدِ»: «وعِندَ»].

(٦) [في «شَرحِ المَقاصِدِ» بزيادَة: «وهوَ أحَدُ قَولَي الشَّيخِ»].

عَنِ البَصَرِ، ومَعنىٰ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ أنَّها تجري بالمَكانِ المَحُوطِ بالكِلاءَةِ والعِنايَةِ والحِفظِ والرِّعايةِ؛ يُقالُ: فُلانٌ بِمَرأىً مِن المَلِكِ ومَسمَعٍ، إذا كانَ بِحَيثُ تَحُوطُهُ عِنايَتُهُ، وتَكتَنِفُهُ رِعايَتُهُ، وفي كَلامِ المُحقِّقِينَ مِن عُلماءِ البَيانِ أنَّ قَولَنا: الاستِواءُ مَجازٌ عَنِ الاستِيلاءِ، واليَدُ واليَمِينُ عَنِ القدرةِ، والعَينُ عَنِ البَصَرِ، ونَحوُ ذلكَ، إنَّما هوَ لِنَفيِ وَهمِ التَّشبيهِ والتَّجسِيمِ[(١)]؛ فَهِيَ[(٢)] تَمثِيلاتٌ وتَصوِيراتٌ لِلمَعاني العَقليَّةِ[(٣)]».

٢٢- هَذا مَوقِفُ العُلَماءِ مِن رَأيِ السَّلَفِ، وبَيانُ رَأيِ الخَلَفِ، والغَزاليُّ[(٤)] يَتَّجِهُ إلىٰ أنَّ رَأيَ السَّلَفِ هوَ التَّفسيرُ بالمَجازِ، ولا يَعتَبِرُ ذلكَ إخراجًا لِلَّفظِ عَن مَعناهُ الظَّاهِرِ، بل إنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ يَمِيلُ إلىٰ أنَّ الظَّاهِرَ هوَ هَذا المَجازُ الواضِحُ، وقَد قالَ -رَضيَ اللهُ تَعالىٰ عَنهُ- في كِتابِهِ: «إلجام العوَام عَن عِلم الكَلام»[(٥)]: «حَقيقةُ مَذهَبِ السَّلَفِ -وهوَ الحقُّ عِندَنا- أنَّ كلَّ مَن بَلَغَهُ حَديثٌ مِن هذهِ الأَحاديثِ مِن عَوامِّ الخَلقِ يَجِبُ عليه[(٦)] سَبعةُ أُمورٍ: التَّقديسُ ثُمَّ التَّصدِيقُ، ثُمَّ الاعتِرافُ بالعَجزِ، ثُمَّ السُّكوتُ، ثُمَّ الإمساكُ، ثُمَّ الكَفُّ[(٧)]، ثُمَّ التَّسليمُ[(٨)].

---

(١) [في «شَرح المَقاصِدِ»: «التَّشَبُّهِ والتَّجَسُّمِ» وبزيادَة: «بسرعَةٍ»].

(٢) [في «شَرح المَقاصِدِ»: «وإلاَّ فهِيَ»].

(٣) [في «شَرح المَقاصِدِ» بزيادَة: «بإبرازِها في الصُّوَرِ الحِسِّيَّةِ»].

(٤) هو: [مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ، أبو حامِدٍ، ت:٥٠٥هـ].

(٥) [«الإلجام»: ٤-٥ بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٦) [في «الإلجام» بزيادَة: «فيه»].

(٧) [في «الإلجام»: «ثُمَّ الكَفُّ، ثُمَّ الإمساكُ»].

(٨) [في «الإلجام» بزيادَة: «لأهلِ المَعرفَةِ»].

أمَّا التَّقديسُ: فَأعني بِهِ: تَنزِيهَ الرَّبِّ تَعالَىٰ عَنِ الجِسميَّةِ وتوابِعِها.

وأمَّا التَّصديقُ: فهوَ الإيمانُ بما قالَهُ ﷺ[1]، وأنَّ ما ذَكَرَهُ حقٌّ، وهوَ فِيما قَالَهُ صادِقٌ، وأنَّهُ حقٌّ علىٰ الوَجهِ الَّذي قَالَهُ وأرادَهُ.

وأمَّا الاعتِرافُ بِالعَجزِ: فهوَ أن يُقِرَّ بأنَّ مَعرِفةَ مُرادِهِ لَيسَت علىٰ قَدرِ طاقَتِهِ، وأنَّ ذلكَ لَيسَ مِن شأنِهِ وحِرفَتِهِ.

وأمَّا السُّكوتُ: فألَّا يَسألَ عَن مَعناهُ ولا يَخوضَ فيهِ، ويَعلَمَ أنَّ سُؤالَهُ عَنهُ بِدعَةٌ، وأنَّهُ في خَوضِهِ فيهِ مُخاطِرٌ بِدِينِهِ.

وأمَّا الإمساكُ: فألَّا يَتَصرَّفَ في[2] الألفاظِ بالتَّصريفِ والتَّبديلِ بِلُغَةٍ أُخرىٰ، والزِّيادةِ فيهِ والنَّقصِ[3] منهُ، والجمعِ والتَّفريقِ، بَل لا يَنطِقُ إلَّا بذلكَ اللَّفظِ، وعَلَىٰ ذلكَ الوَجهِ مِن الإيرادِ والإعرابِ والتَّصريفِ والصِّيغَةِ.

وأمَّا الكَفُّ: فأَن يَكُفَّ بَاطِنَهُ عَنِ البَحثِ[4] والتَّفكيرِ[5] فيهِ.

وأمَّا التَّسليمُ لِأهلِهِ: فألَّا يَعتَقِدَ أنَّ ذَلِكَ إن خَفِيَ عليهِ - لِعَجزِهِ - فقَد خَفِيَ عَلَىٰ رَسولِ اللهِ ﷺ، أو علىٰ الأنبياءِ أو علىٰ الصِّدِّيقِينَ والأولياءِ.

فَهَذِهِ سَبعُ وَظائِفَ اعتَقَدَ السَّلَفُ[6] وُجوبَها عَلىٰ كلِّ العَوامِّ، لا يَنبَغي أَن يُظَنَّ بالسَّلَفِ الخِلافُ في شَيءٍ مِنها».

---

(١) [زيادَةٌ مِن: «الإلجام»].

(٢) [في «الإلجام» بزيادة: «تِلكَ»].

(٣) [في «الإلجام»: «والنُّقصانِ»].

(٤) [في «الإلجام» بزيادة: «عَنهُ»].

(٥) [في «الإلجام»: «والتَّفكُّرِ»].

(٦) [في «الإلجام»: «كافَّةُ السَّلَفِ»، والجادَّةُ: «السَّلَفُ كافَّةً»].

ثمَّ يُفصِّلُ القولَ في التَّقديسِ عِندَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فيقولُ[١]: «التَّقديسُ معناهُ أنَّهُ إذا سَمِعَ اليَدَ والإصبَعَ، وقولَهُ ﷺ: «إنَّ اللهَ خَمَّرَ[٢] طِينَةَ آدمَ بِيَدِهِ»[٣]، و«إنَّ قلبَ المُؤمِنِ بينَ إصبعَينِ[٤]»[٥]؛ فيَنبَغي أن يَعلَمَ أنَّ اليَدَ تُطلَقُ على مَعنيَينِ:

أحدُهما: هوَ الوَضعُ الأصليُّ، وهوَ عُضوٌ مُركَّبٌ مِن لَحمٍ وعَظمٍ وعَصَبٍ، واللَّحمُ والعَظمُ والعَصَبُ جِسمٌ مَخصوصٌ، وصِفاتٌ مَخصوصةٌ، وأَعنِي بالجِسمِ عِبارةً عَن مِقدارٍ لهُ طُولٌ وعَرضٌ وعُمقٌ يَمنَعُ غَيرَهُ مِن أن يُوجَدَ بِحَيثُ هوَ، إلَّا بأَن يَتَنَحَّى عَن ذلكَ المَكانِ.

وثانيهما[٦]: قَد يُستعارُ هذا اللَّفظُ -أَعني اليَدَ- لِمَعنًى آخَرَ لَيسَ ذلكَ المَعنى بِجِسمٍ أَصلًا، كَما يُقالُ: البَلدةُ في يَدِ الأميرِ، فإنَّ ذلكَ مَفهومٌ، وإن كانَ الأميرُ مَقطوعَ اليَدِ مَثَلًا؛ فعَلَى العامِّيِّ وغيرِ العامِّيِّ أن يَتَحقَّقَ قَطعًا ويَقِينًا أنَّ الرَّسولَ لَم يُرِدْ بِذلكَ جِسمًا هوَ عُضوٌ مُركَّبٌ مِن لَحمٍ ودَمٍ وعَظمٍ، وأنَّ ذلكَ في حقِّ اللهِ تَعالىٰ مُحالٌ، وهوَ عنهُ مُقدَّسٌ.

---

(١) [«إلجام العَوامّ»: ٥ وما بَعدَها بتَصَرُّفٍ يَسيرٍ].

(٢) [في الأصلِ: «إنَّ اللهَ غَمَزَ»، وهو تَصحيفٌ ظاهِرٌ، والمُثبَتُ مِنَ «الإلجام»].

(٣) [أخرَجَهُ الفِريابيُّ في «القَدَر» (١٠) عن ابنِ مَسعودٍ أو سَلمانَ على الشَّكِّ مَوقوفًا بنَحوِهِ، وقالَ الدَّارَقُطنيُّ في «العِلَل» (٩٣١): «يَرويهِ سُلَيمانُ التَّيميُّ، عَن أَبي عُثمانَ، عن سَلمانَ أَوِ ابنِ مَسعودٍ مَوقوفًا، وهوَ الصَّحيحُ، ومَن رَفَعَهُ فقَد وَهَمَ»، وقالَ البَيهَقيُّ في «الأسماء والصِّفات» ٢/ ١٥١: «رُوِيَ ذلكَ مِن وَجهٍ آخَرَ ضَعيفٍ عَنِ التَّيميِّ مَرفوعًا، ولَيسَ بشَيءٍ»].

(٤) [في «الإلجام» بزيادة: «مِن أصابعِ الرَّحمنِ»].

(٥) [أخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٥٤) مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلَفظِ: «إنَّ قُلوبَ بَني آدَمَ كُلَّها بَينَ إصبَعَينِ مِن أَصابِعِ الرَّحمَنِ، كَقَلبٍ واحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيثُ يَشاءُ»، ثُمَّ قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ مُصَرِّفَ القُلوبِ صَرِّفْ قُلوبَنا عَلىٰ طاعَتِكَ»].

(٦) [لم تَرِد «ثانيهما» في «الإلجام»].

فإن خطَرَ ببالِهِ أنَّ اللهَ تعالىٰ جسمٌ مُركَّبٌ مِن أعضاءٍ فهوَ عابدُ صَنَمٍ؛ فإنَّ كلَّ جسمٍ مخلوقٌ، وعبادةُ المَخلوقِ كُفرٌ، وعِبادةُ الصَّنمِ كانَت كُفرًا لأنَّهُ مَخلوقٌ[١]؛ فَمَن عَبَدَ جِسمًا فهوَ كافِرٌ بإجماعِ الأئمَّةِ؛ السَّلَفِ مِنهُم والخَلَفِ... ومَن نَفىٰ الجِسميَّةَ عنهُ وعَن يَدِهِ وإصبعِهِ فقَد نَفىٰ العُضويَّةَ واللَّحمَ والعَصَبَ، وقَدَّسَ الرَّبَّ ﷻ عمَّا يُوجِبُ الحُدوثَ، فَيَعتَقِدُ[٢] بَعدَهُ أنَّهُ مَعنًىٰ مِن المَعاني، لَيسَ بِجِسمٍ، ولا عَرَضٍ في جِسمٍ، يَليقُ ذلكَ المَعنىٰ باللهِ تعالىٰ، فَإن كانَ لا يَدري ذلكَ[٣]، ولا يَفهَمُ كُنْهَ حَقيقَتِهِ، فَلَيسَ عليهِ في ذلكَ تكليفٌ أَصلًا لِمَعرفَةِ تأويلِهِ[٤]، ومَعناهُ لَيسَ بِواجِبٍ عليهِ، بَل واجِبٌ عليهِ ألَّا يَخوضَ، كَما سَيأتي.

ومِثالٌ آخَرُ: إذا سَمِعَ الصُّورَةَ في قَولِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ علىٰ صُورَتِهِ»[٥]، وقَولِهِ: «إنِّي رَأَيتُ رَبِّي فِي أَحسَنِ صُورَةٍ»[٦]، فَيَنبَغِي أَن يَعلَمَ أنَّ الصُّورَةَ اسمٌ مُشتَرَكٌ قَد يُطلَقُ ويُرادُ بهِ الهَيئَةُ الحاصِلَةُ في أَجسامٍ مُؤَلَّفَةٍ[٧] مُرتَّبَةٍ تَرتيبًا مَخصُوصًا، مِثلُ: الأَنفِ والعَينِ والفَمِ والخَدِّ، وهيَ أَجسامٌ، وهيَ لُحومٌ وعِظامٌ، وقَد يُطلَقُ

---

(١) [في «الإلجام» بزيادة: «وكانَ مَخلوقًا؛ لأنَّهُ جِسمٌ»].

(٢) [في «الإلجام»: «لِيَعتَقِدَ»].

(٣) [في «الإلجام» بزيادة: «المَعنىٰ»].

(٤) [في «الإلجام»: «فَمَعرِفَتُهُ تأويلُهُ»].

(٥) [تَقَدَّمَ تَخريجُهُ].

(٦) [تَقَدَّمَ تَخريجُهُ].

(٧) [في «الإلجام» بزيادة: «مُوَلَّدَةٍ»].

ويُـرادُ بـهِ مـا لَيـسَ بِجِسـمٍ ولا هَيئـةٍ في جِسـمٍ، ولا هـوَ تَرتيـبٌ في أجسـامٍ؛ كَقَولِـكَ: عَرَفتُ[١] صُورَتَـهُ ومـا يَجـرِي مَجـراه[٢].

فَليَتَحقَّـقْ كلُّ مُؤمِـنٍ أنَّ الصُّـورةَ في حـقِّ اللهِ لَـم تُطلَـق لإرادةِ المَعنـىٰ الأوَّلِ الَّـذي هـوَ جِسـميٌّ[٣] لَحمـيٌّ وعَظمـيٌّ[٤] مِـن أنـفٍ وفَـمٍ وخَـدٍّ، فـإنَّ جميـعَ ذلـكَ أَجسـامٌ[٥]، وخالِـقُ الأجسـامِ والهَيئـاتِ كُلِّهـا مُنَـزَّهٌ عـن مُشـابَهتِها أوصِفاتِهـا[٦]، وإذا عَلِـمَ هـذا يَقِينًـا فهـوَ مُؤمِـنٌ، فَـإن خَطَـرَ لـهُ أنَّـهُ إن لَـم يُـرِد هـذا المَعنـىٰ فَمَـا الَّـذي أرادَ؟.

فَيَنبَغِي أَن يَعلَـمَ أنَّ ذلـكَ لَـم يُؤمَـر بـهِ، بَـل أُمِـرَ بِـألَّا يَخـوضَ فيهِ، فإنَّـهُ لَيـس علـىٰ قَـدرِ طَاقَتِـهِ، لكنَّـهُ يَنبَغِـي أَن يَعتَقِـدَ أنَّـهُ أُرِيـدَ بـهِ مَعنًـىٰ يَلِيـقُ بِجَلالَتِـهِ[٧] وعَظَمَتِهِ، ممَّـا لَيـسَ بِجِسـمٍ ولا عَـرَضٍ في جِسـمٍ.

ومِثالٌ آخَرُ: إذا قَرَعَ سَمعَهُ النُّزولُ في قَولِهِ ﷺ: «يَنزِلُ اللهُ تَعالىٰ في كلِّ لَيلةٍ إلىٰ السَّماءِ الدُّنيا»[٨]؛ فَالواجِبُ عليهِ أن يَعلَمَ أنَّ النُّزولَ اسمٌ مُشتَرَكٌ قَد يُطلَقُ إطلاقًا يَفتَقِرُ إلىٰ ثلاثةِ أجسامٍ: جِسمٌ عالٍ هوَ مَكانٌ لِساكِنِهِ، وجِسمٌ سافِلٌ،

(١) [في «الإلجام»: «عَرَفَ»].

(٢) فالصورة قد يُراد بها: الصفة - وذكر في فتح الباري ٥/ ١٨٣: أن الضمير يعود علىٰ المضروب، وأنه رأي الأكثرين.

(٣) [في «الإلجام»: «جِسمٌ»].

(٤) [في «الإلجام» بزيادة: «مُرَكَّبٌ»].

(٥) [في «الإلجام» بزيادة: «وهَيئَاتٌ في أَجسامٍ»].

(٦) [في «الإلجام»: «وصِفاتِها»].

(٧) [في «الإلجام»: «بجَلالِ اللهِ»].

(٨) [تَقَدَّمَ تَخريجُهُ].

وجِسمٌ لِمُتَنَقِّلٍ[١] مِنَ العالي إلىٰ السَّافِلِ، فَإِن كانَ مِن أسفَلَ إلىٰ عُلْوٍ سُمِّيَ: صُعودًا وعُروجًا ورُقيًا، وإن كانَ مِن عُلْوٍ إلىٰ أَسفَلَ سُمِّيَ نُزولًا وهُبوطًا.

وقَد يُطلَقُ علىٰ مَعنًىٰ آخَرَ ولا يَفتَقِرُ[٢] إلىٰ تَقديرِ انتِقالٍ وحَركةٍ في جِسمٍ، كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، وما رُئِيَ البَعيرُ والبَقَرُ نازِلَةً مِنَ السَّماءِ بالانتِقالِ، بل هيَ مَخلوقةٌ في الأرحامِ، ولإنزالِها معنًىٰ لا مَحالَةَ؛ كَما قالَ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «دَخلتُ مِصرَ فَلَم يَفهَموا كَلامِي؛ فَنَزَلتُ، ثمَّ نَزَلتُ، ثمَّ نَزلتُ»[٣]، فَلَم يُرِدِ انتِقالَ جَسَدِهِ إلىٰ أسفَلَ.

فَتحقَّقَ المُؤمِنُ قَطعًا أنَّ النُّزولَ في حقِّ اللهِ تَعالىٰ لَيسَ بالمَعنىٰ الأوَّلِ، وهوَ انتِقالُ شَخصيٌّ وجَسَديٌّ[٤] مِن عُلْوٍ إلىٰ أسفَلَ، فإنَّ الشَّخصَ والجَسَدَ أجسامٌ، والرَّبُّ جَلَّ جَلَالُهُ ليسَ بِجِسمٍ، فَإِن خَطَرَ لهُ أنَّهُ إن لَم يُرِد هَذا فَما الَّذي أرادَهُ؟ فيُقالُ لهُ: فَأَنتَ[٥] إذا عَجَزتَ عَن فَهمِ نُزولِ البَعيرِ مِنَ السَّماءِ فَأَنتَ عَن فَهمِ نُزولِ اللهِ تَعالىٰ أعجَزُ، «فَلَيسَ هذا بِعُشِّكِ فادرُجي»[٦]، اشتَغِلْ[٧] بِعِبادَتِكَ أو حِرفَتِكَ واسكُت، واعلَمْ أنَّهُ أُريدَ بهِ

---

(١) [في «الإلجام»: «مُنتقِلٌ»].

(٢) [في «الإلجام»: «ولا يُفتَقَرُ فيه»].

(٣) [«طَبَقاتُ الشَّافعيَّةِ الكُبرىٰ» لتاجِ الدِّينِ السُّبكيِّ: ٩/ ٨١].

(٤) [في «الإلجام»: «انتِقالُ شَخصٍ وجَسَدٍ»].

(٥) [في «الإلجام»: «أنتَ»].

(٦) [هَذا مَثَلٌ، والمُرادُ به: «لَيسَ هَذا مِنَ الأمرِ الَّذي لكَ فِيه حَقٌّ فَدَعهُ، وقَدْ يُضرَبُ هَذا للرَّجُلِ يَنزِلُ المَنزِلَ لا يَصلُحُ لَهُ»، «كتاب الأمثال» لابن سلام: ٢٨٦].

(٧) [في «الإلجام»: «واشتَغِلْ»].

مَعنًىٰ مِن المَعاني الَّتي يَجوزُ أن تُرادَ بالنُّزولِ في لُغةِ العَرَبِ، ويَليقُ ذلكَ المَعنىٰ بِجَلالِ اللهِ تَعالىٰ وعَظَمَتِهِ[١].

ومِثالٌ آخَرُ: إذا سَمِعَ لفظَ الفَوقِ في قولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦١]، وفي قولِهِ تَعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فَلْيَعلَمْ أنَّ الفَوقَ اسمٌ مُشتَرَكٌ بِمَعنَيينِ[٢]؛ أحدُهُما: نِسبةُ جِسمٍ إلىٰ جِسمٍ بأن يَكونَ أحدُهُما أَعلىٰ والآخَرُ أَسفَلُ؛ يَعني: أنَّ الأَعلىٰ مِن جانبِ رَأسِ الأَسفلِ، وقَد يُطلَقُ لِفَوقيَّةِ الرُّتبةِ[٣]، وبهذا المَعنىٰ يُقالُ: الخَليفةُ فَوقَ السُّلطانِ، والسُّلطانُ فوقَ الوزيرِ، وكما يُقالُ: العِلمُ فوقَ العَمَلِ، والأَوَّلُ يَستَدعِي جِسمًا يُنسَبُ إلىٰ جِسمٍ، والثَّاني لا يَستَدعِيهِ؛ فَلْيَعتَقِدِ المُؤمِنُ قَطعًا أنَّ الأَوَّلَ غيرُ مُرادٍ، وأنَّهُ عَلىٰ اللهِ تَعالىٰ مُحالٌ؛ فإنَّهُ مِن لَوازِمِ الأجسام، أو لَوازِمِ أعراضِ الأجسامِ، وإذا عَرَفَ نَفيَ[٤] المُحالِ فلا عليهِ إن لَم يَعرِفْ أنَّهُ لِماذا أُطلِقَ؟[٥] ومَاذا يُريدُ[٦]؟ فَقِسْ علىٰ ما ذَكَرْناهُ ما لم نَذكُرْهُ».

وَنَرىٰ أنَّ الغزاليَّ لا يَرىٰ أنَّ السَّلَفَ فَوَّضوا تَفويضًا مُطلَقًا ابتِداءً، ولا فَسَّروا الألفاظَ بِظَواهِرِها، بل إنَّهُ بَيَّنَ المَعانيَ المُستَحيلةَ عَلىٰ اللهِ تَعالىٰ الَّتي تَتنافىٰ مَعَ التَّقديسِ وتَنزيهِ الذَّاتِ العَليَّةِ عَن مُشابَهَةِ الحَوادِثِ، ويَمنَعُ

---

(١) [في «الإلجام» بزيادة: «وإن كُنتَ لا تَعلَمُ حَقيقَتَهُ وكَيفيَّتَهُ»].

(٢) [في «الإلجام»: «لِمَعنَيينِ»].

(٣) والقرآن الكريم يشهد لذلك، كما في قوله تعالىٰ ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الزخرف: ٣٢].

(٤) [في «الإلجام» بزيادة: «هذا»].

(٥) [في الأصلِ: «فَلْيَعرِفْ لماذا أُطلِقَ»، والمُثبَتُ مِنَ «الإلجام»].

(٦) [في «الإلجام»: «أُريدَ»].

العامِّيَّ الَّذي تَخفَىٰ عليهِ المَعاني المَجازيَّةُ مِن أن يَخُوضَ، ولَكِن يَفتَحُ البابَ لِذَوي الأفهامِ، ويُقرِّرُ أنَّ هذهِ المَعانِيَ إذا خَفِيَت علَىٰ العامِّيِّ، أو دَقَّت عَن مَدارِكِهِ، فإنَّها لا تَخفَىٰ عَلىٰ الرَّسولِ ولا سائِرِ الأنبياءِ ولا الصِّدِّيقِينَ؛ أي: أهلِ المَعرفةِ والإدراكِ الصَّحيحِ، ويُقرِّبُ المَعانِيَ الَّتي تَتَّفِقُ معَ التَّقديسِ تَقريبًا يُدرِكُهُ طُلَّابُ الحقيقةِ.

وإذا كانَ ابنُ الجَوزيِّ قد نَفَىٰ أن يَكونَ مَذهَبُ السَّلَفِ هوَ التَّفسير بِظَواهِرِ الألفاظِ تَفسيرًا لا يَتَّفِقُ معَ التَّشبيهِ؛ فَالغزاليُّ قد قَرَّرَ أنَّ السَّلَفَ فَهِمُوا المَعانِيَ المَجازيَّةَ، وقَرَّرَ أنَّ الَّذينَ لا يَفهَمُونَ هذهِ المَعانِيَ التَّنزيهيَّةَ عَلَيهِم أَن يُفَوِّضُوا ولا يَخُوضُوا، وقالَ لهُم: «لَيسَ هَذا بِعُشِّكِ فادرُجِي»[1].

وبهَذا يَكونُ قد قَسَّمَ النَّاسَ قِسمَينِ: قِسمٌ يُدرِكُ ويَفهَمُ، وقِسمٌ يَعسُرُ عليهِ أَن يُدرِكَ ويَفهَمَ الأُمُورَ علىٰ حَقيقتِها، وهذا يَكتَفي الغَزاليُّ منهُ بِنَفيِ المَعاني المُشَبِّهةِ غيرِ المُنزِّهَةِ، ثمَّ يَمنَعُهُ مِن بَعدِ ذلكَ مِنَ الخَوضِ، وكأنَّهُ يَعتبِرُ ذلكَ مِن عِلمِ الخاصَّةِ، ولَيسَ مِن عِلمِ العامَّةِ الَّذي لا يَسَعُ مُسلِمًا أن يَجهَلَهُ، كَما قَرَّرَ الشَّافِعيُّ[2].

٢٣- وإنَّ ذلكَ النَّظَرَ بِلا رَيبٍ نَظَرٌ سَليمٌ، لا مَجالَ لِرَفضِهِ، ولَكِن قَد يَقولُ قائِلٌ: إنَّ مُؤَدَّىٰ كَلامِكَ أنَّ الرَّاسِخِينَ في العِلمِ هُمُ الَّذينَ يُفسِّرونَ ويُؤَوِّلُونَ هذهِ المَعانِيَ تَأويلًا يَتَّفِقُ معَ التَّنزيهِ، وهَذا يَتَّفِقُ معَ قِراءةِ الوَصلِ فِي قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]، مِن غيرِ وُقوفٍ

(١) [سَبَقَ عَزوُهُ آنِفًا].

(٢) [انظُر فِقرَة رَقْم: «٦» مِن هَذا الكِتابِ].

عندَ لَفظِ الجَلالةِ، ولَكِن علَىٰ قِراءةِ الوُقوفِ عندَ لَفظِ الجَلالةِ لا يَستَقِيمُ المَعنىٰ؛ لأنَّ المَعنىٰ أن يَكونَ العَالِمُ بهذا التَّشابُهِ هوَ اللهَ وَحدَهُ، وهَذا التَّفسيرُ يَجعَلُ للرَّاسِخِينَ عِلمًا.

ونَقولُ في الجَوابِ عَن ذلكَ: إنَّ المُتشابِهَ لَيسَ مَقصُورًا علىٰ الألفاظِ الَّتي تُوهِمُ التَّشبيهَ أو لَيسَ المُرادُ مِنَ التَّأويلِ هوَ التَّفسيرَ، بَلِ المُرادُ بهِ علَىٰ قِراءةِ الوُقوفِ عِندَ لَفظِ الجَلالةِ مَعرِفةُ المآلِ، ولا يَعرِفُ المَآلَ يَومَ القِيامةِ إلَّا اللهُ تَعالىٰ، فَهوَ وَحدَهُ عَلَّامُ الغُيوبِ، وقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

٢٤- هذا نَظَرُ العُلماءِ في العِباراتِ الَّتي وَرَدَت في القرآنِ والسُّنَّةِ تُوهِمُ التَّشبيهَ، والَّذي يَنتَهي إليهِ النَّظَرُ هوَ ما يَأتِي:

أوَّلًا: اتِّفاقُ العُلماءِ علىٰ أنَّ اللهَ تَعالىٰ مُنَزَّهٌ عَن أن يَكونَ مُتَّصِفًا بِما تَتَّصِفُ الحَوادِثُ بهِ، فَلَيسَ لَدَيهِ يَدٌ كَأَيدِي النَّاسِ، ولا عَينٌ كَعُيُونِهِم، وَلا وَجهٌ كَوُجُوهِهِم.

ثانيا: اتِّفاقُ العُلماءِ عَلىٰ أنَّ العامَّةَ لا يَصِحُّ أَن يَخُوضُوا في تَأويلِ هذهِ الآياتِ ولا تَفسيرِها، ولَكِن عَليهِم أَن يُؤمِنُوا بِأنَّ اللهَ تَعالىٰ مُنَزَّهٌ عَن أَن يَكونَ لَهُ ما يُشبِهُ الآدَمِيِّينَ وسائِرَ الحَوادِثِ، ولَكنَّ المَعنىٰ المَجازِيَّ لَيسَ عَلَيهِم أن يَطلُبوه؛ لأنَّهُ لَيسَ إلَّا مِن عِلمِ الخاصَّةِ الَّذي لا يُطالَبُ بهِ العامَّةُ، ولا يُطالَبُ بهِ إلَّا مَن يُطيقُ إدراكَهُ، ويَكفِي مِن العامِّيِّ التَّنزيهُ الإجماليُّ.

ثالثا: أنَّنا نَرىٰ أنَّ السَّلَفَ لم يُفَسِّرُوا بِظَواهِرِ الألفاظِ؛ فَلَم يَقُولُوا: إنَّ للهِ يَدًا لا نَعلَمُها، ولا: إنَّ للهِ عَينًا لا نعلَمُها، ونَظَرُنا في ذلكَ مُستَمَدٌّ مِن كلامِ ابنِ الجَوزيِّ والغزاليِّ، وأنَّ بَعضَهُم كانَ يُفسِّرُ هذهِ الألفاظَ بِما يَتَّفِقُ معَ التَّنزيهِ، ونَستَبعِدُ أن يَكونَ مِثلُ عليِّ بنِ أَبي طالِبٍ وأَبي بَكرٍ وعُمَرَ وابنِ عبَّاسٍ، وغيرِهِم مِن عِليَةِ العُلماءِ يَفهَمُونَ مِن قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: أنَّ للهِ يَدًا[١].

وخُلاصةُ القَولِ: أنَّ وَحدانيَّةَ الذَّاتِ الإلهيَّةِ وعَدَمَ مُشابَهَتِها للحَوادِثِ رُكنٌ مِن أركانِ الوَحدانيَّةِ لا يَسَعُ مُسلِمًا أن يَجهلَهُ، ولا يُعتَبَرُ مُوَحِّدًا مَن لا يُؤمِنُ بهِ[٢].

---

(١) أي بمعنىٰ الجارحة.

(٢) كما أن وحدانية الذات الإلهية يُقصد بها: عدم مشابهته تعالىٰ للحوادث، يُقصد بها أيضًا: عدم وجود إله آخر معه تعالىٰ. كما حُقِّق في كتب المتأخرين، كالجوهرة، والخريدة، وشروحهما من الكتب المعتمدة عند أهل السُّنَّة.

٢- الوحدانيَّة في الخلق والتَّكوين(١)

٢٥- اللهُ سُبحانهُ وتعالىٰ خالِقُ كلِّ شيءٍ؛ فهوَ الَّذي خلَقَ السَّمواتِ والأرضَ وما بينَهُما، ولقَد جاءَتِ الآياتُ القرآنيَّةُ الكثيرةُ مُبيِّنَةً أنَّهُ سُبحانهُ وتعالىٰ هوَ الَّذي خلَقَ كلَّ شيءٍ وأحسَنَ خلقَهُ، وأنَّهُ بديعُ السَّمواتِ والأرضِ، أبدعَها علىٰ غيرِ مِثالٍ سبَقَ، وأنَّهُ سُبحانهُ وتعالىٰ المُتفرِّدُ بالخلقِ والتَّكوينِ والإنشاءِ، وأنَّهُ بِمُقتضىٰ ذلكَ يَستحِقُّ وحدَهُ العِبادةَ مِن غيرِ شَريكٍ لهُ، واقرأْ قولَهُ تعالىٰ: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٠-٦٥].

---

(١) وهي المصطلح عليها عند علماء العقيدة بـ (وحدانية الأفعال).

وَنَرَىٰ مِن هذا النَّصِّ الكريم أنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هوَ وحدَهُ المُنشِئُ لِلكَونِ وما فيهِ وأنَّهُ المُدبِّرُ لهُ، وأنَّهُ وَحدَهُ الَّذي يَعلَمُ غيبَهُ وظاهِرَهُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ جَعَلَ هذا الكَونَ مُسَخَّرًا لِنِعَمِ بَني الإنسانِ بِإرادَتِهِ سُبحانَهُ وتَعالىٰ، وأنَّهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هوَ الَّذي يُنَجِّي بَعضَ خَلقِهِ مِن بَعضِ ما خَلَقَ، وأنَّهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هوَ الَّذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرضَ أن تَزُولا، ولَئِن زَالَتا إن أمسَكَهُما مِن أَحَدٍ مِن بَعدِهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، هوَ علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، ولا قادِرَ في هذا الوُجودِ قُدرةً مُطلَقةً علىٰ الكَونِ وما فيهِ سِواهُ، تَعالىٰ اللهُ عُلُوًّا كَبيرًا.

٢٦- وَلَقَد ذَكَرَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في القُرآنِ الكَريمِ أنَّ الخالِقَ غيرُ المَخلوقِ، كَمَا ذَكَرنا مِن قَبلُ في وَحدةِ الذَّاتِ والصِّفاتِ، وذَكَرَ أنَّ نِظامَ الكَونِ وَسَيرَهُ علىٰ هذا التَّكوينِ البَديعِ البَعيدِ عَنِ الفَسادِ لا يُمكِنُ أن يَكُونَ إلَّا عَن واحِدٍ أَحَدٍ فَردٍ صَمَدٍ، ولَو تَعَدَّدَ المُنشِئُ لَكانَ الفَسادُ، أوِ احتِمالُ الفَسادِ؛ وَلِذَا قَالَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وإذا كَانَ العالَمُ يَسيرُ علىٰ ذلكَ النِّظامِ المُحكَمِ الَّذي كانَ فيهِ كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ، فإنَّهُ لا يَعتَريهِ الفَسادُ إلا بِإرادةِ مُنشِئِهِ، ولا يُمكِنُ إلَّا أن يَكونَ المُنشِئُ واحِدًا، ذاتُهُ غيرُ ذاتِ خَلقِهِ، ولا يُشابِهُهُ أَحَدٌ مِن خَلقِهِ؛ لأنَّ الفَسادَ غيرُ مُحتَمَلٍ إلَّا بِإرادةِ مَن كَوَّنَ وَأَنشأَ، واللهُ تَعالىٰ لا يُريدُ الفَسادَ، وأنَّهُ قَد تَرَتَّبَ عَلىٰ وَحدَةِ المُنشِئِ - وهوَ اللهُ تَعالىٰ - وأنَّهُ الخالِقُ لهُ، ألَّا يَكونَ أَحَدٌ مِن خَلقِهِ لهُ صِلةٌ بهِ غيرُ صِلةِ المَخلوقِ بِالخالِقِ في وُجودِهِ وَحياتِهِ؛

ولـذا قـالَ تعالـىٰ: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَاۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ [الأنعام: ١٠١- ١٠٤]

وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَلَـقَ الأشـياءَ، وقَـدَّرَ لهـا كلَّ مَـا يَقَـعُ، وكلَّ مـا يَكـونُ، ومـا لا يَكـونُ؛ فـكلُّ شـيءٍ بِتَقديـرِهِ سُـبحانَهُ، فإنَّـهُ هـوَ المُريـدُ إرادةً مُطلَقـةً، ولا إرادةَ مُطلَقـةً لِغَيـرِهِ في هَـذَا الكَـونِ، ولا يُمكِـنُ أَن يَقَـعَ في مُلكِـهِ مَـا لا يُريـدُ، فـكلُّ شـيءٍ بِقَضـاءٍ مِنـهُ سُـبحانَهُ وبِتَقديـرِهِ، فَالإنسانُ ومـا مَلَكَـت يَـداهُ، ومـا يَسـتَطِيعُ أَن يفعَـلَ، كلُّ ذلـكَ تَحـتَ سُـلطانِ اللهِ تَعالـىٰ، وفي تَقديـرِهِ: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملـك: ١٤]، ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ [طـه: ٩٨].

٢٧- وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هـوَ الَّـذي يُكلِّـفُ العِبـادَ، ويُرسِـلُ الرُّسُـلَ، وهـوَ الَّـذي يُعاقِـبُ ويُحاسِـبُ ويُثِيـبُ يَـومَ القِيامـةِ.

وهُنـا يَثُـورُ أمـرٌ قَـد أَثـارَهُ المُشـرِكونَ مِـن قَبـلُ، وَأَثـارَهُ أَهـلُ الدِّيانـاتِ القَديمـةِ، وَأَثـارَهُ الفَلاسِـفةُ، ودَخَلُـوا بِسَـبَبِهِ في جَـدَلٍ طَويـلٍ، وإِنتاجُـهُ ضَئِيـلٌ، وهـوَ: كيـفَ يَكـونُ اللهُ تَعالـىٰ خَالِـقَ كلِّ شـيءٍ - ومِنها مـا يَفعَلُـهُ الإنسـانُ - ثـمَّ يُحاسِـبُهُ علـىٰ مـا يَفعَـلُ إن خَيـرًا فَخَيـرٌ؟ ثـمَّ إذا كانَ كلُّ مـا في الوُجـودِ بقَضـاءٍ وقَـدَرٍ، فَلِمـاذا كانَـتِ المُؤاخَـذَةُ؟

لَقَـدِ اندَفَـعَ العُلَمـاءُ في هـذهِ الحَومَـةِ مِـن الجَـدَلِ، وتبَايَنَـت أَقوالُهُـم، واختَلَفُـوا، وكانَ اختلافُهُـم في أَمـرٍ فيـهِ مُتَّسَـعٌ لِلخِـلافِ، ولـم يَكُـن في أمـرٍ مَعروفٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرورةِ، إنَّما كانَ خِلافًا فلسَفِيًّا علىٰ هامِشِ الاعتِقادِ ولَيسَ في لُبِّهِ، وهوَ - علىٰ أيِّ حالٍ - اختِلافٌ يَضِلُّ السَّارِي فيهِ، ولا يَجِدُ عَلَمًا مِن أعلامِ الهِدايةِ يَنتَهي عِندَهُ.

ولَقَد أَمَرَ النَّبيُّ ﷺ بالإيمانِ بِالقَدرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ، وقالَ ﷺ فيما رَواهُ البُخاريُّ[(١)]: «كُلُّ شَيءٍ بِقَضاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّىٰ العَجزِ والكَيسِ»[(٢)].

وكانَ الصَّحابةُ يُؤمِنونَ بِقُدرةِ اللهِ تَعالىٰ، وبِأَنَّهُ خالِقُ كلِّ شيءٍ، ويُؤمِنونَ بِالقَدَرِ، ولا يَخُوضُونَ فيهِ، بَل إذا جاءَ القَدَرُ أَمسَكُوا، ولكِنَّ الَّذينَ يُريدونَ أن يُثيرُوا الحَيرَةَ الفِكريَّةَ بينَ المُسلِمينَ كانُوا يُثيرُونَهُ، ولا يَزالُونَ يُثيرُونَ الكَلامَ في القَضاءِ والقَدَرِ، وصِلَتِهِ بالتَّكليفاتِ، والثَّوابِ والعِقابِ، ولَقَد سَأَلَ بعضُ النَّاسِ الإمامَ عليَّ بنَ أَبي طالبٍ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ وكَرَّمَ اللهُ وَجهَهُ- عَنِ القَضاءِ والقَدَرِ، وصِلَتِهِ بالجَزاءِ، فأَجابَهُ عَليٌّ بما يُزيلُ الشُّبهَةَ مِن غيرِ خَوضٍ، ثُمَّ ختَمَ كَلامَهُ بقَولِهِ: «إنَّ اللهَ أَمَرَ تَخييرًا، ونَهَىٰ تَحذيرًا، وَكَلَّفَ تَيسيرًا، وَلَم يُعصَ مَغلوبًا، ولَم يُرسِلِ الرُّسُلَ إلىٰ خَلقِهِ عَبَثًا، ولم يَخلُقِ السَّمَواتِ والأَرضَ وما بَينَهُما باطِلًا، ذلكَ ظَنُّ الَّذينَ كَفَرُوا، فَوَيلٌ لِلَّذينَ كَفَروا مِنَ النَّارِ»[(٣)].

---

(١) هو: [مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرَةِ، أبو عَبدِ اللهِ، ت: ٢٥٦هـ].

(٢) [أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٥٥) مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما بدونِ لَفظِ: «القَضاء»].

(٣) ذكره السعد في شرح المقاصد - وعزاه في كنز العمال ١/ ٥٤٣ إلىٰ ابن عساكر، وقال: (والعلائي وشيخه كذّابان).

ولَقَد قالَ الإمامُ أبو حَنيفَةَ -رَضيَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالىٰ عنهُ- في القَدَرِ: «هذِهِ مَسألةٌ قَدِ استَعصَت علىٰ النَّاسِ، فَأَنَّىٰ يُطيقُونَها، هذِهِ مَسألةٌ مُقفَلَةٌ قَد ضَلَّ مِفتاحُها، فَإن وُجِدَ مِفتاحُها عُلِمَ ما فيها، وَلَم يُفتَح إلَّا بِمُخبِرٍ مِن اللهِ تَعالىٰ يَأتِي بِما عِندَهُ، ويَأتِي بِبيِّنَةٍ وبُرهانٍ؛ وقَد قالَ القَومُ مِن أَهلِ الجَدَلِ في هذهِ المسألَةِ: أَمَا عَلِمتُم أنَّ النَّاظِرَ في القَدَرِ كالنَّاظِرِ في شُعاعِ الشَّمسِ، كُلَّما ازدادَ نَظَرًا ازدادَ حَيْرَةً»[١].

وإنَّ الَّذي يُستَخلَصُ مِن كَلامِ إمامِ الهُدَىٰ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ الَّذي نَقَلناهُ آنِفًا: أنَّ عَلَينا أن نُطيعَ اللهَ تَعالىٰ فِيما أَمَرَنا بِهِ، وأن نَجتَنِبَ ما نَهانَا عنهُ، وحَسْبُنا في ذلكَ أَنَّنا نعلَمُ ونُحِسُّ ونَشعُرُ بِأَنَّنا مُختارُونَ فِيما نَفعَلُ، وأَنَّنا في استِطاعَتِنا أَن نَفعَلَ وأَلَّا نَفعَلَ، وأَنَّهُ يَكفِي ذلكَ لِنَشعُرَ بما يَجِبُ عَلَينا، وما لا يَصِحُّ لَنا. إنَّ الاشتِغالَ عَن ذلكَ بِتَعَرُّفِ أَمرٍ مُغلَقٍ قَد ضَاعَ مِفتاحُهُ لا يُجدِي فَتِيلًا.

ولَقَد قالَ في ذلكَ الإمامُ الصَّادقُ[٢] رَضِيَ اللهُ عَنهُ: «إنَّ اللهَ تَعالىٰ أَرادَ بِنا شَيئًا، وأَرادَ مِنَّا شَيئًا، فَما أَرادَهُ بِنا طَواهُ عنَّا، وما أَرادَهُ مِنَّا أَظهَرَهُ لَنا، فَما بالُنا نَشتَغِلُ بِما أَرادَهُ بِنا عمَّا أَرادَهُ مِنَّا؟!»[٣].

(١) [لَم نَقِف علىٰ شَطرِهِ الأَوَّلِ مُسنَدًا، وأَمَّا شَطرُهُ الثَّاني فقَد أَخرجَهُ الطَّبراني بنَحوِهِ في «المُعجَم الكبير»: ١٠/ ٢٦٢ (١٠٦٠٧) مَوقوفًا علىٰ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، وقالَ الهَيثَمي في «مَجمَع الزَّوائِد»، (ط. المنهاج، جدة): ١٥/ ٥٤ (١١٨٩٣): «وفيه يَزيدُ بنُ أبي سَلَمَةَ، ضَعَّفَهُ ابنُ معين»، وقَد وَرَدَ في المَوضِعِ المُشارِ إلَيهِ مِن كَلامِ وَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ الرَّاوي عَن ابنِ عَبَّاسٍ: «بَعدَ ما أُصيبَ»، وفيه سَقطٌ لا يَستَقيمُ مَعَهُ المَعنىٰ، وصَوابُهُ: «وبَعدَ ما أُصيبَ» بزيادَةِ واوِ العَطفِ كَما في الطَّبَراني، وأَخرجَهُ ابنُ عَبدِ البَرِّ في «الانتِقاء»: ٣١٥ مِن قَولِ أَبي حَنيفَةَ].

(٢) هو: [جَعفَرُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَليِّ بنِ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ، أبو عَبدِ اللهِ، ت: ١٤٨هـ].

(٣) [ذَكَرَهُ الشَّهرَستانيُّ في: «نِهايَة الإقدام»: ٢٤٧، و«المِلَل والنِّحَل»: ١/ ٣٣٦، وابنُ الوَزير في «العَواصِم والقَواصِم»: ٥/ ٣٨٤].

فَهوَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يُندِّدُ بالَّذينَ يَنصرِفُونَ عَنِ التَّكلِيفِ إلىٰ الكَلامِ فِيما كَتَبهُ اللهُ عَلَينا مِن خَيرٍ أو شَرٍّ، وإنَّ العُصاةَ هُمُ الَّذينَ يُبرِّرُونَ عِصيانَهُم بِما كَتَبهُ اللهُ تَعالىٰ، ومِنهُمُ الَّذينَ يُثِيرُونَ هذهِ القضيَّةَ؛ لِيُضعِفُوا العَزائِمَ عنِ العَمَلِ.

ولَقَد ذَكَرَ القرآنُ الكَريمُ أنَّ المُشرِكينَ قَدِ احتَجُّوا علىٰ عِبادَتِهِمُ الأوثانَ بِأنَّ اللهَ تَعالىٰ لَو شاءَ ألَّا يَعبُدُوها ما عَبَدُوها، وَرَدَّ اللهُ تَعالىٰ عليهِم قَولَهُم بِأنَّهُم مَا عَلِمُوا مَشيئَةَ اللهِ فيهِم، وأَشرَكُوا لِأَجلِها، وإليكَ كلامَ اللهِ تَعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩]

وَنَرىٰ مِن هَذا أنَّ المُشرِكينَ والمُكذِّبينَ جَميعًا يُسنِدُونَ مَا يَفعَلُونَهُ إلَىٰ اللهِ تَعالَىٰ، علىٰ أَساسِ أنَّ اللهَ تَعالىٰ لَو شاءَ ألَّا يَفعَلُوهُ مَا فَعَلُوهُ، وأنَّ الحُجَّةَ القائِمةَ عَلَيهِم: أنَّهُ لا حُجَّةَ عِندَهُم علىٰ أنَّ اللهَ تَعالىٰ أَرادَ لهُم ذلكَ، ويُؤَكِّدُ سُبحانَهُ أنَّ مَشيئَةَ اللهِ تَعالىٰ هيَ الغالِبةُ القاهِرةُ: ﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنَّ ذلكَ لا يُلقِي عَنكُمُ التَّبِعةَ.

٢٨- وبِذلكَ يَتبيَّنُ أنَّ العقيدةَ الإسلاميَّةَ في هذهِ القضيَّةِ تَقومُ علىٰ أَساسِ أنَّ اللهَ تَعالىٰ خالِقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّ اللهَ تَعالىٰ فَعَّالٌ لِمَا يُريدُ، وأنَّهُ لا يُمكِنُ أن يَقَعَ في مُلكِهِ إلَّا مَا يَشاؤُهُ، ولا مَشِيئةَ فِي تَسييرِ هذا الوُجودِ لِسِواهُ، ولكنَّ ذلكَ لا يَمنَعُ أنَّ العَبدَ مَسئولٌ عمَّا يَفعَلُ، ومَجزِيٌّ بِما

يفعَلُ؛ إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ، وأنَّهُ الحكَمُ العدلُ اللَّطيفُ الخبيرُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ كلَّفَ كلَّ التَّكليفاتِ، والعبدُ مُختارٌ بالقدْرِ الَّذي يتحمَّلُ بهِ تبِعَةَ مَا يفعَلُ، وهوَ يُحِسُّ بأنَّهُ يفعَلُ ما يفعَلُ مُريدًا مُختارًا.

هذا مَا تُقرِّرُهُ النُّصوصُ القرآنيَّةُ، وما وَضَّحَتهُ الأحاديثُ النَّبويَّةُ، وهوَ مَا لا يَصِحُّ لِمُسلِمٍ أن يَجهَلَهُ؛ وعلىٰ ذلكَ تكونُ الفلسفةُ الَّتي تُثارُ حولَ الجَبرِ والاختيارِ، واختِلافُ عُلماءِ الكَلامِ حولَهَا، مِن قِبَلِ التَّفسيراتِ الَّتي علىٰ هامِشِ العَقيدةِ، ولَيسَت مِن لُبِّها، وهَذا الاختِلافُ في التَّفسيرِ أو في التَّعليلِ لا يُؤثِّرُ في الاعتِقادِ، وما يُخالِفُ الأُصولَ القرآنيَّةَ منهُ يكونُ باطِلًا لا شكَّ فيهِ، ويَكونُ كاحتِجاجِ العُصاةِ في مَعاصِيهِم بالقَضاءِ والقَدَرِ.

فإذا كانَ الجَهمِيَّةُ يَقولُونَ بالجَبرِ، والمُعتزِلةُ يَقولُونَ بِقُدرةِ العَبدِ الَّتي يَتحمَّلُ بِها المَسؤُوليَّةَ، والأشاعِرةُ يَقُولُونَ إنَّ الخَلقَ للهِ تَعالىٰ، والكَسبَ لِلعَبدِ؛ والمَاتُريديَّةُ يُريدُونَ مَرتبَةً وَسَطًا بينَ القُدرةِ والجَبرِ، وهيَ الاستِطاعةُ- فكلُّ هذهِ تَفسيراتٌ وتَعلِيلاتٌ، والاختِلافُ فيها لا يَمَسُّ أَصلَ الاعتِقادِ.

٢٩- ونُلَخِّصُ في هَذا المَقامِ ما جاءَ بِهِ القُرآنُ، وهوَ يَتبَيَّنُ فيما يأتِي:

١- أنَّهُ يَجِبُ الاعتِقادُ بأنَّ اللهَ تَعالىٰ خالِقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّهُ لا يُشارِكُهُ في خَلقِ الأشياءِ وتَدبيرِ الكَونِ أَحَدٌ مِن خَلقِهِ، وأنَّهُ لا يُنازِعُ إرادَتَهُ المُنشِئةَ المُكوِّنةَ أَحَدٌ، وأنَّهُ لا يَقَعُ في الكَونِ مَا لا يُرِيدُ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ فعَّالٌ لِما يُريدُ؛ وأنَّ العَبدَ وقُدرتَهُ واستِطاعَتَهُ واختِيارَهُ كلَّهُ مَخلوقٌ للهِ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ، كَمَا قالَ سُبحانَهُ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصَّافَّات: ٩٦].

٢- أنَّ اللهَ تعالىٰ عدلٌ حكيمٌ، لا يُؤاخِذُ العِبادَ إلَّا ولهُمُ اختِيارٌ في الخَيرِ والشَّرِّ، فلَيسُوا فِيما يَفعلُونَ كَالآلَةِ في يَدِ مُحَرِّكِها، أو كَالرِّيشَةِ في مَهَبِّ الرِّيحِ، بَل إنَّهُ مُختارٌ فِيما يَفعَلُ، وبذلكَ كانَ الجَزاءُ والحِسابُ، وكانَ العِقابُ والثَّوابُ؛ وأنَّ تفسِيرَ ذلكَ لَيسَ لَنا، وقَد أَخبرَنا سُبحانَهُ وأَحسَسنَا في أَنفُسِنا بأَنَّنا عِندَما نُقدِمُ علىٰ أَمرٍ نُقدِمُ عليهِ بإرادَتِنا، فَلَنا أَن نَفعَلَهُ، ولَنا أن نترُكَهُ، وبِهذا القَدرِ كانَت تَبعاتُ ما نعمَلُ واقِعةً عَلَينا؛ وأنَّ العُصاةَ هُمُ الَّذينَ يُحمِّلُونَ القَدَرَ أَوزارَهُم، وإِن أصابُوا خيرًا نَسَبُوهُ لأنفُسِهِم.

٣- أنَّهُ مِنَ الحَقائقِ المُقرَّرَةِ في القرآنِ أنَّ اللهَ تَعالىٰ يُيَسِّرُ الخَيرَ لِمَن أَرادَهُ لهُ، وقَد جاءَ النَّصُّ بِذَلكَ في آياتٍ كَثيرةٍ، ومِن ذلكَ قولُهُ تَعالىٰ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، وقولُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]

٤- أنَّ اللهَ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ يُحِبُّ الخَيرَ ويَكرَهُ الشَّرَّ، ويَرضَىٰ عَن أهلِ الخَيرِ، ويَغضَبُ علىٰ أَهلِ الشَّرِّ، ويُطالِبُ عِبادَهُ أن يَعمَلُوا علىٰ ما يُرضِيهِ، ويَبتَعِدُوا عمَّا يُغضِبُهُ، وقَد وَصَفَ المُؤمِنينَ بِأَنَّهُم أهلُ الرِّضوانِ، ووَصَفَ الكافِرينَ بِأَنَّهُم أهلُ السُّخطِ والغَضَبِ، ونَهىٰ عَن تَوَلِّي الكافِرينَ والاعتِمادِ علىٰ نُصرَتِهِم؛ لأَنَّهُم قَومٌ قَد غَضِبَ اللهُ عَلَيهِم، كَما قَالَ تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ وَيَحۡلِفُونَ عَلَى ٱلۡكَذِبِ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤].

ويَجِبُ أَن نَفهَمَ أنَّ الرِّضَا غيرُ الإرادَةِ، وكذلكَ المَحَبَّةُ غيرُ الإرادَةِ[١]، بل إنَّ الرِّضا أَعلَىٰ دَرَجاتٍ مِن الإرادَةِ المُجَرَّدَةِ، والمَحَبَّةَ أَعلَىٰ مِنَ الاثنَينِ، وكلُّ هذهِ الأحوالِ أَثبَتَتها النُّصوصُ القُرآنيَّةُ، وقَرَّرَتها الأحادِيثُ النَّبويَّةُ؛ فَيَجِبُ التَّسليمُ؛ فاللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَرضَىٰ لِعِبادِهِ الكُفرَ، والمُؤمِنونَ أَهلُ الرِّضوَانِ، وأَهلُ مَحَبَّتِهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

(١) فالإرادة: تخصيصٌ، والرضا والمحبة: قبول الفعل والإثابة عليه، ونحو ذلك، فليسا بمعنى الإرادة.

تَعليلُ أَفعالِ اللهِ تَعَالى

٣٠- انتَهَينا مِن الكَلامِ السَّابِقِ إلىٰ أَنَّـهُ يَجِبُ عَلىٰ المُؤمِنِ أَن يَعتَقِدَ أَنَّ اللهَ تَعالىٰ خَالِقُ كلِّ شيءٍ، وأَنَّ كلَّ شيءٍ بِقَضاءٍ وقَدَرٍ، وأَنَّ الإنسانَ لهُ اختِيارٌ في أَفعالِهِ يُحَمِّلُهُ تَبعاتِها ومَآلاتِها، ويُكافَأُ بِالخَيرِ علىٰ مَا يَفعَلُ مِن خَيرٍ، وبِالعِقابِ عَلىٰ مَا يَفعَلُ مِن شَرٍّ، وأَنَّ لهُ نِيَّةً وقَصدًا بِمُقتَضاهُما يَكونُ جَزاؤُهُ.

وَقُلنَا: إنَّ خَوضَ العُلَماءِ في مَسألَةِ الجَبرِ والاختِيارِ هوَ مِن قَبيلِ التَّفسِيراتِ الَّتي تَدُورُ حَولَ العَقِيدَةِ ولَيسَت مِن لُبِّها.

ولِلعُلَماءِ كَلامٌ في مَجالٍ آخَرَ هوَ تَعلِيلُ أَفعالِ اللهِ؛ أَخَلَقَ مَا خَلَقَ، وأَمَرَ بِما أَمَرَ، ونَهَىٰ عمَّا عنهُ نَهَىٰ، لِعِلَلٍ وغَاياتٍ وبَواعِثَ؟ وقَد جَرَّ الكَلامُ في ذلكَ إلىٰ الكَلامِ في حُسنِ الأَشياءِ وقُبحِها، إلىٰ آخِرِ ما خَاضَ فيهِ العُلَماءُ خَوضًا غَرِقَ فيهِ بَعضُهُم ونَجَا بَعضُهُم.

ونَحنُ نَقولُ: إنَّ خَلْقَ الأَشياءِ فَوقَ تَقدِيرِ العَبيدِ لهَا بِالحُسنِ والقُبحِ، وإنَّ الغَايَاتِ الَّتي يُدرِكُها العَبيدُ ويَفهَمُونَها هيَ بَعدَ إنشاءِ الكَونِ، ومَا بُثَّ فيهِ، ومَا يُحكَمُ بهِ مِن أَسرارٍ ونَوامِيسَ، فَتَقدِيراتُ الفَلاسِفَةِ وعُلَماءِ الكَلامِ وغَيرِهِم ممَّن خَاضُوا في ذلكَ، كَلامٌ فِيما وَقَعَ بَعدَ الوُقوعِ، ومَا وَقَعَ لا يَصِحُّ أَن يَكونَ حَاكِمًا علىٰ مَن أَنشَأَهُ وأَبدَعَهُ، وهوَ فَعَّالٌ لِمَا يُريدُ، لَيسَ فَوقَهُ شيءٌ، وهوَ فَوقَ كلِّ شيءٍ، وهوَ القادِرُ علىٰ كلِّ شيءٍ، وهوَ العَليمُ الحَكِيمُ.

نَعَمْ؛ إنَّ كلَّ شيءٍ أبدَعَهُ هوَ حَسَنٌ في ذاتِهِ قدِ استَمَدَّ حُسنَهُ مِن إبداعِ المُبدِعِ؛ إذ إنَّهُ سُبحانَهُ خَلَقَ كلَّ شيءٍ فَأَحسَنَ خلقَهُ، ولكِن هلَ كانَت صُورةٌ مِن الصُّوَرِ عِلَّةً باعِثةً بَعَثَتهُ علىٰ الفِعلِ ودَفَعَتهُ إليهِ؟ إنَّهُ سُبحانَهُ فَوقَ الأَسبابِ والمُسبَّباتِ، وفَوقَ المُقدِّماتِ والغَاياتِ.

والحقُّ في القَضيَّةِ أنَّ اللهَ تعالىٰ خلَقَ الخَلقَ بإرادتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَحدَهُ، مِن غيرِ قَيدٍ يُقَيِّدُها، وقَد قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فَلَا نَبحَثُ لِمَاذا خَلَقَ اللهُ تعالىٰ الأشياءَ، أو لِماذا خَلَقَ الحَياةَ والمَوتَ، ولا لِماذا خَلَقَ الإنسانَ، وخَلَقَ مَعَهُ الشَّيطانَ، أو لِمَاذا خَلَقَ الحَيوانَ الضَّارَّ الَّذي لا نَرَىٰ منهُ إلَّا الضَّرَرَ، وخَلَقَ الحَيوانَ الَّذي نَراهُ نافِعًا، إنَّ ذلكَ كلَّهُ مِن أَسرارِ الوُجودِ، وهوَ بإرادةِ خَالِقِ هذا الوُجودِ، وإنَّ العَقلَ إذا خَاضَ في ذلكَ يَخُوضُ في بَحرٍ لُجِّيٍّ لا ساحِلَ لهُ، وإذا سَارَ فيه سَارَ في مَتاهَاتٍ يَضِلُّ فيها السَّارِي فَلا يهتَدِي، وَأَولَىٰ أَن يُقالَ لهُ: «لَيسَ هَذا بِعُشِّكِ فَادرُجِي»[(١)]، وإنَّ الَّذي يَجِبُ عَلَينا أن نَعتَقِدَهُ هوَ مَا يَأتِي:

١ - أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خَلَقَ الخَلقَ لِحِكمَةٍ يَعلَمُها[(٢)]، ولَيسَت هذهِ الحِكمةُ عِلَّةً مُقَيِّدَةً لِلإرادةِ الإلهيَّةِ، بَل إنَّ اللهَ تَعالىٰ لا يُقَيِّدُ إرادَتَهُ شيءٌ مِنَ الأَشياءِ، وهوَ سُبحانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ العَبَثِ، فَكَانَت أَفعالُهُ لِحِكَمٍ يَعلَمُها هوَ يَقِينًا، وقَد نَعلَمُ بَعضَها بِإِعلامِهِ، وأَكثَرُها لا نَعلَمُهُ، سُبحانَهُ العَليمُ الحَكيمُ اللَّطيفُ الخَبيرُ.

(١) [انظُر فِقرَة رَقم: «٢٢» مِن هَذا الكِتابِ].

(٢) فمع نفي العلة والغاية والباعث علىٰ أفعاله تعالىٰ، نقول: إن أفعاله تعالىٰ لا تخلو من الحكمة أبدًا، وإن خفيَت هذه الحكمة علىٰ بعض العقول، لكنها ثابتة.

٢- أَنَّهُ لَيسَ للأشياءِ قَبلَ وُجودِها صُورةٌ لِلحُسنِ، إنَّما صُورةُ الحُسنِ أوِ القُبحِ جاءَت بَعدَ وُجودِها، ومِنَ النَّظَرِ فيما أَبدَعَ وَكَوَّنَ؛ لأنَّ الحُسنَ وغيرَهُ مِنَ الصُّوَرِ الَّتي جاءَت مِن إبداعِهِ وإنشائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٣- أنَّ كُلَّ الوُجودِ نافِعٌ للمَخلوقاتِ في مَجموعِها، وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سَخَّرَ جُزءًا كَبيرًا مِنَ الكَونِ لِعَمَلِ الإنسانِ ولِنَشاطِهِ، وأنَّ بعضَ الأَحياءِ إن كانَ فِيها ضَرَرٌ فَلا بُدَّ أن يَكونَ فِيها في ناحِيَةٍ مِن نَواحِيها نَفعٌ، والجَهلُ بِالنَّفعِ لَيسَ دَليلًا علىٰ أنَّهُ لا يُوجَدُ، فإنَّ ما يَجهَلُهُ الإنسانُ مِن أسرارِ الكَونِ أَكثَرُ مِمَّا يَعلَمُهُ.

٤- أنَّ التَّفويضَ في أَصلِ الخَلقِ وسَبَبِهِ وعِلَّةِ أشكالِهِ أَمرٌ ضَرُورِيٌّ؛ لأنَّ أفعالَ اللهِ تَعالىٰ فَوقَ تَقدِيرِنا، ولأنَّنا لا نُدرِكُ الأَسبابَ والمُسبَّباتِ إلَّا فِيما وَقَعَ مِن أُمورٍ، فَمِن تَناسُقِ ما بَينَهُما نَعرِفُ الارتباطَ السَّبَبِيَّ، وأمَّا قَبلَ الوُقوعِ فَالأُمُورُ كلُّها عنَّا في خَفاءٍ؛ وأنَّ عَقلَ الإنسانِ مَجالُهُ في تَجارِبِهِ، وفي الصُّوَرِ المُستَمَدَّةِ مِنَ التَّجارِبِ، ولَيسَ فِيما وراءَ ذَلِكَ مَجالٌ، إلَّا أن يَعرِفَ أنَّ هذا الكَونَ لا بُدَّ له مِن مُنشِئٍ ليسَ منهُ، وأنَّ الأَشياءَ لا تُوجَدُ اعتِباطًا مِن غَيرِ مُوجِدٍ، ولا تَسيرُ في نِظامٍ مُحكَمٍ مِن غَيرِ ضابِطٍ، واللهُ مِن وَرائِهِم مُحيطٌ.

الوَحدانيَّةُ في العِبادَةِ

٣١- الوَحدانيَّةُ في العِبادَةِ أَلَّا يُعبَدَ سِواهُ، وهذهِ نَتيجَةٌ لازِمةٌ لِكَونِهِ - وَحدَهُ - خالِقَ الكَونِ، وخَالِقَ كلِّ شيءٍ، وخَالِقَ الإنسانِ، وكلُّ شيءٍ في هذا الوُجودِ يُسَبِّحُ بِحَمدِهِ، ولَقَد كانَ [بعض] المُشرِكينَ يُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ السَّمواتِ والأَرضِ، ولكنَّهُم يَعبُدُونَ الأَوثانَ زَاعِمِينَ أَنَّها تُقَرِّبُهُم إلىٰ اللهِ، أو أَنَّها الواسِطَةُ إليهِ، ثمَّ نُسِيَتِ الواسِطَةُ وبَقِيَتِ العِبادَةُ، وقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر: ٣٨].

ويَقولُ سُبحانَهُ: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٣]

فَهؤلاءِ المُشرِكُونَ فَصلُوا اللَّازِمَ عَنِ المَلزُومِ؛ فإِنَّ انفِرادَ اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ بِالخَلقِ والتَّكوينِ يَقتَضِي [ويستلزم] أَلَّا يُعبَدَ سِواهُ، ووَحدانيَّةَ ذاتِهِ وصِفاتِهِ؛ وأَنَّهُ لَيسَ كَمِثلِهِ شيءٌ يَقتَضِي أَلَّا يُعبَدَ سِواهُ؛ لأَنَّهُ لا يُعبَدُ إِلَّا مَنِ انفَرَدَ

بالوُجودِ الكامِلِ، وعَلا عَنِ الشَّبيهِ والنَّظيرِ[١]، والعِبادةُ تكونُ بالطَّريقِ الَّتي بيَّنَها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والوَحدانيَّةُ في العِبادةِ تَقتَضِي علىٰ ذلكَ أمرَينِ:

أحدُهما: ألّا نعترِفَ بالأُلوهيَّةِ إلّا للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَحدَهُ، وألّا نُشرِكَ بِهِ أَحَدًا، والقُرآنُ قَرَّرَ هذهِ الحقيقةَ، ولا إسلامَ مَعَ الإشراكِ في الأُلوهيَّةِ؛ لأنَّ الإسلامَ يَقتَضِي الاستِسلامَ للهِ تَعالىٰ وَحدَهُ، والاستِسلامُ للهِ وَحدَهُ يَقتَضي ألّا نُشرِكَ بِهِ أَحَدًا، ومَن أشرَكَ معَ اللهِ في العِبادةِ شَيئًا أو شَخصًا، فَقَد أَشرَكَ باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولَقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٩]

ومَن يُسَوِّي بَينَ الخالِقِ -جَلَّت قُدرَتُهُ- وبَينَ أَحَدٍ مِن خَلقِهِ في شيءٍ مِن العِبادةِ، فَقَد جَعَلَ معَ اللهِ إلهًا آخَرَ، وإن كانَ يَعتَقِدُ بِوَحدانيَّةِ الخالِقِ في الذَّاتِ وفي الصِّفاتِ والخَلقِ.

ثانيهما: الَّذي تَقتَضِيهِ وَحدانيَّةُ العِبادةِ للهِ تَعالىٰ هوَ ألّا نَعبُدَهُ سُبحانَهُ إلّا بما بَيَّنَهُ لَنا مِن تكليفاتٍ؛ فَلا نَعبُدُهُ بأَهوائِنا، بَل نَعبُدُهُ بما أَوحَىٰ بِهِ إلىٰ رَسولِهِ الأَمينِ، ولا نَتَّخِذُ أَحَدًا مِنَ البَشَرِ طَريقًا لِمَعرِفَةِ ما يَأمُرُنا بِهِ مِن تَكليفٍ إلّا أن يَكونَ رَسولًا مُرسَلًا، ومحمَّدٌ ﷺ خاتَمُ الرُّسُلِ؛ وأنَّهُ بَعدَ أنِ انتَقَلَ الرَّسُولُ إلىٰ

(١) الشبيه: المشارك في بعض الصفات ولو صفةً. والنظير: المشارك في أكثر الصفات. والمثيل: المشارك في كل الصفات، وما كان فضيلة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن يرمي المسلمين الذين يُظهرون بعض مظاهر الاحترام - لا العبادة - للأولياء والصالحين بالشرك، ولو سألنا أقلهم فقهًا عما إذا كان يعبد الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أو السيدة زينب عقيلة بني هاشم، لأجاب: حاش لله، لا أعبد إلا إياه.. فلزم التنويه.

الرَّفيقِ الأعلَىٰ صارَ كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رَسولِهِ ﷺ هُما وَحدَهُما الطَّريقَ لِمَعرفةِ العِبادَةِ للهِ تَعالىٰ، كَما قالَ رَسولُهُ ﷺ: «تَرَكتُ فِيكُم مَا إِن أَخَذتُم بِهِ لَن تَضِلُّوا مِن بَعدِي أَبَدًا: كِتابَ اللهِ وسُنَّتِي»(١).

وقَد نَعَىٰ اللهُ تَعالىٰ علىٰ اليَهودِ والنَّصارَىٰ أَنَّهُمُ اتَّخَذُوا أَحبارَهُم ورُهبانَهُم أَربابًا مِن دُونِ اللهِ، وقالَ تَعالىٰ فِيهِم: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقَد كانُوا يَأخُذُونَ دِينَهُم مِنَ الأَحبارِ والرُّهبانِ مِن غَيرِ رُجوعٍ إلىٰ أَصلِ الكِتابِ، ويَعتَبِرونَ كَلامَهُم حُجَّةً مِن غَيرِ أَن يُبَيِّنُوا سَنَدَهُ وأَصلَهُ [من كلام أنبيائهم]، وبِذلكَ كانُوا أَربابًا مِن دُونِ اللهِ، وبِذلكَ أَشرَكُوا غيرَ اللهِ في طَريقِ عِبادَتِهِ، وقَدِ انفتَحَ بِذلكَ مَا كانَ ممَّا يَعرِفُهُ التَّارِيخُ وَطَواهُ فيهِ طَيَّ السِّجِلِّ لِلكُتُبِ، وصَحَّ ما قالَهُ اللهُ تَعالىٰ فِيهِم: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤].

---

(١) [أخرجَهُ البَزَّارُ في مُسنَدِهِ (٨٩٩٣)، والدَّارَقُطنيُّ في سُنَنِه (٤٦٠٦)، والحَاكِمُ في «المُستَدرَك» (٣١٩)، والبَيهَقيُّ في سُنَنِهِ الكُبرَىٰ: ١٠/ ١١٤، مِن حَديثِ أَبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ مَرفُوعًا بِلَفظِ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

وقَد أَخرَجَ التِّرمِذيُّ في جَامِعِهِ (٣٧٨٦)، مِن حَديثِ جَابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا مَرفُوعًا بِلَفظِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللهِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي» وقَالَ التِّرمِذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ].

ولَيسَ شَأنُ الفُقهاءِ المُجتَهِدِينَ في الإسلامِ كَشَأنِ هَؤُلاءِ؛ لأَنَّ أقوالَ هَؤُلاءِ الفُقَهاءِ لَيسَت حُجَّةً بِذَاتِها، كالشَّأْنِ في الأَحبارِ والرُّهبَانِ، إنَّما الحُجَّةُ فِيما يَعتَمِدُونَ عَلَيهِ مِن دَليلٍ في القُرآنِ والسُّنَّةِ؛ فَهُم مُفَسِّرونَ مُستَنبِطونَ يُخطِئونَ في الفَهمِ ويُصِيبونَ، فَإن أَصَابُوا في الفَهمِ فَبِتَوفِيقِ اللهِ تَعالىٰ، وَإِن أَخطَئُوا فَمِن أَنفُسِهِم، وَلَيسُوا مُحتكِرِينَ لِلفَهمِ، بَل كلُّ مَنِ استَوفَىٰ شُروطَ الاجتِهَادِ لهُ أَن يَتَعَرَّفَ الأَحكامَ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ[1].

(١) يؤكد الشيخ رحمه الله الشرط الضروري (من استوفىٰ شروط الاجتهاد)؛ فلا مجال لتطلع العاجزين لغةً وفقهًا إلىٰ هذا المقام، وهم الذين عناهم الله بقوله تعالىٰ ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، فاتباع المجتهدين - متىٰ بينوا مأخذ اجتهاداتهم من الكتاب والسنة، هو واجب العلماء والعوام من غير المجتهدين، والله أعلم.

لا وساطة بين العبد وربّه

٣٢- لا وَساطَةَ بَينَ اللهِ تَعالىٰ وعِبادِهِ، فَلَيسَ بَينَهُم وبَينَ اللهِ تَعالىٰ حِجابٌ؛ فَلا يُدعَىٰ سِواهُ، ولا يُستَعانُ في أَمرِ الآخِرَةِ سِواهُ، فَلَيس ثَمَّةَ قِدِّيسٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إلىٰ اللهِ تَعالىٰ، إنَّما يَتَقَرَّبُ العَبدُ إلىٰ اللهِ تَعالىٰ بِالضَّراعَةِ إليهِ، وبالطَّاعَةِ لَهُ سُبحانَهُ، وبِالعَمَلِ الصَّالِحِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]؛ فَلا وَساطَةَ بِقِدِّيسٍ ولا رَجُلٍ صالِحٍ، وإنَّما العَمَلُ هوَ الَّذي يُقَرِّبُ إلىٰ اللهِ تَعالىٰ زُلفَىٰ.

وإنَّ الدُّعاءَ بَابٌ مِن أَبْوابِ العِبادَةِ، بَل إنَّهُ مُخُّ العِبادَةِ[1]، إذا كانَ الدُّعاءُ مَصحوبًا بِإخلاصِ القَلبِ، وحُسْنِ الضَّراعَةِ، ولَقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ...﴾ [غافر: ٦٠]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فهوَ قَريبٌ مِن كُلِّ مَن يَدعُوهُ، مُستَجِيبٌ لِلمُخلِصِينَ الَّذينَ يَدعُونَهُ تَضَرُّعًا وخُفْيَةً[2]، كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

(١) [كما جاءَ من حديثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ مَرفُوعًا، أَخرَجَهُ التِّرمِذيُّ في جامِعِهِ (٣٣٧١) وقالَ: «هَذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذا الوَجْهِ، لا نَعرِفُهُ إلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعَةَ»، ولَه شاهِدٌ مِن حَديثِ النُّعْمانِ بنِ بَشير رَضِيَ اللهُ عَنهُما أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ»، أَخرَجَهُ التِّرمِذيُّ في جامِعِهِ (٣٣٧٢)، وأَحمَدُ في مُسنَدِهِ (١٨٣٥٢)، وقالَ التِّرمِذيُّ: «هَذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»].

(٢) ولعل من المناسب أن نذكر أنه ليس من الشرك بأي حال التوسُّل بالأنبياء والصالحين عند دعاء الله عَزَّ وَجَلَّ، وأن تحري الأماكن الطاهرة يُعين علىٰ قبول الدعاء، وقد ذكر الإمام الذهبيُّ أن الدعاء عند قبور الصالحين أحرىٰ لإجابة الدعاء، وقد ثبت جواز التوسُّل بعدة أحاديث صحيحة، منها حديث الأعمىٰ الشهير: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ...». وذلك كله تحرٍّ لاستجابة الله تعالىٰ المتفرد بالخلق والتأثير، واللطف والتدبير. والله ولي الصالحين. وانظر ما يؤكد ذلك من كلام المؤلف فيما يأتي.

ولَقَـد قـالَ تَعالـىٰ في إِجابَـةِ مَـن يَسـأَلُ عنـهُ: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقـرة: ١٨٦]، ولَـم يَقُلْ: قُل لهُـم إنِّي قَريـبٌ؛ كَمـا في كثيرٍ مِـنَ الآيـاتِ؛ مِثلُ قَولِـهِ تَعالـىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقـرة: ٢١٩]، وَقَولُـهُ تَعالـىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسـراء: ٨٥]، فَـكَانَ هُنـا وَسِيطٌ هـوَ النَّبـيُّ ﷺ في الإِجابَـةِ، أَمَّـا في الدُّعـاءِ والسُّـؤَالِ عَـنِ الـذَّاتِ العَلِيَّـةِ فإِنَّـهُ لا يَتَوَسَّـطُ أَحَـدٌ، حتَّـىٰ المَسئولُ وهـوَ الرَّسـولُ، بَـل يَقـولُ اللهُ تَعالـىٰ لهُـم: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهَـذا يُومِـئُ بِإِشـارَتِهِ بِأَنَّـهُ لا وَسـاطَةَ بَيـنَ العَبـدِ وَرَبِّـهِ، ولَكِـن هَـل لِلأَشـخاصِ أَثَـرٌ في الدُّعـاءِ؟

لا شـكَّ أَنَّ دُعـاءَ الرَّجُـلِ لِغَيـرِهِ يَجُـوزُ، وأَنَّ دَعَـواتِ الصَّالِحِيـنَ مُستَجابَةٌ لِأَنفُسِـهِم ولِغَيرِهِـم، وأَنَّـه تُلتَمَـسُ دَعَـواتُ الصَّالِحِيـنَ، ولَقَـد وَرَدَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قـالَ لِعُمَـرَ، وقَـد ذَهَـبَ إلىٰ الحِـجِّ: «لا تَحرِمْنَـا مِن دُعائِكَ يَا أُخَيَّ»[(١)]، وَوَرَدَ أَنَّ النَّبـيَّ ﷺ قـالَ: «إِذَا مَـاتَ ابـنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُـهُ إِلَّا مِـن ثَـلاثٍ: عِلْـمٌ نَافِـعٌ، وصَدَقَـةٌ جارِيَـةٌ، وَوَلَـدٌ صَالِـحٌ يَدْعُـو لَـهُ»[(٢)].

---

(١) [أَخرَجَهُ أبو داودَ في سُنَنِه (١٤٩٨)، والتِّرمِذيُّ في جَامِعِهِ (٣٥٦٢)، وابنُ ماجه في سُنَنِه (٢٨٩٤)، وأَحمَـدُ في مُسنَدِه (١٩٤)، والضِّيـاءُ المَقدِسـيُّ في «المُختـارَة» (١٨٥)، أَنَّ عُمَـرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قـالَ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِـيَّ ﷺ فِـي العُمْـرَةِ، فَـأَذِنَ لـي، وقـالَ: «لا تَنْسَـنَا يَـا أُخَـيَّ مِـن دُعَائِـكَ»، وفي رِوايَـةٍ: «أَشْرِكْنَا يَا أُخَيَّ فِي دُعَائِكَ»، وقـالَ التِّرمِـذيُّ: «هَـذَا حَديـثٌ حَسَـنٌ صَحِيحٌ»].

(٢) [أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٦٣١)، مِن حَديثِ أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ].

وعَلىٰ ذلكَ: لا يُنافِي الوَحدانيَّةَ أن يَدعُوَ شَخصٌ صالِحٌ لِغَيرِهِ؛ فقَد دَعَا إبراهيمُ عليه السلام لِذُرِّيَّتِهِ؛ إذ أَسكَنَهُم بِوَادٍ غَيرِ ذِي زَرعٍ عِندَ بَيتِهِ المُحَرَّمِ، وإنَّ الدُّعاءَ بالمَغفِرَةِ لِلغَيرِ جائِزٌ بِنَصِّ القرآنِ الكَريمِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

هذهِ أُمورٌ جاءَ بِها القُرآنُ، وفَسَّرَها الحَدِيثُ الشَّرِيفُ، والمَسأَلَةُ الَّتي اختَلَفَت فيها الأَنظارُ هيَ تَوسِيطُ بَعضِ الصَّالِحِينَ في الدُّعاءِ؛ بِأَن يَقولَ الدَّاعي: بِحَقِّ فُلانٍ، أو بِمَقامِ فُلانٍ أَتَّجِهُ إليكَ، وإنَّ ظاهِرَ النُّصوصِ أَنَّ هَذا التَّوَسُّطَ لا يَجُوزُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالىٰ يَقولُ: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، ولأنَّ اللهَ تَعالىٰ يَقولُ: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وأنَّ اللهَ تَعالىٰ أَولَىٰ بِعَبدِهِ -ولَو عاصِيًا- مِن غَيرِهِ، ولأنَّ الدُّعاءَ مُخُّ العِبادَةِ، والعِبادَةُ لا يَتَوَسَّطُ فِيها أَحَدٌ.

ولَكِن أَيُعَدُّ الدَّاعي بِجاهِ أَحَدٍ مِنَ العِبادِ مُشرِكًا قَد أَتَىٰ بِما يُخالِفُ الوَحدانيَّةَ؟ ونَقولُ في الجَوابِ عَن ذلكَ -مَعَ أَنَّنا لا نَرضَىٰ بِأَمثالِ هذهِ الصِّيَغِ مِنَ الدُّعاءِ-: إنَّ القائِلَ إنْ قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّكريمِ للصَّالِحينَ، مِن غَيرِ أَن يُشرِكَهُم في عِبادَتِهِ سُبحانَهُ، لا يُمكِنُ أَن يَكونَ قَد أَشرَكَ، ومَن يَرمِيهِ بِالشِّركِ فهوَ الَّذي لا يَحتاطُ لِدِينِهِ، ونَقولُ: إنَّ الأَولَىٰ الاتِّجاهُ إلىٰ اللهِ تَعالىٰ؛ فهوَ أَقرَبُ إليهِ مِن حَبلِ الوَرِيدِ، وذِكرُ اللهِ وَحدَهُ في الدُّعاءِ زُلفَىٰ إليهِ لا يَترُكُها، ولأنَّ الدُّعاءَ ذاتَهُ عِبادَةٌ، لا يُوَسَّطُ فِيها أَحَدًا بَينَهُ وبَينَ رَبِّهِ.

الخوارقُ للعاداتِ على أيدِي غيرِ الأنبياءِ

٣٣- لا شَكَّ أنَّ خَوارِقَ العاداتِ تَجِيءُ علىٰ أَيدِي الأنبياءِ لإثباتِ نُبُوَّتِهِم، وأنَّ ذلكَ هوَ المُعجِزةُ الَّتي يَتَحَدَّىٰ بها الأنبياءُ أقوامَهُم: كَما تَحَدَّىٰ مُوسَىٰ بِالعَصَا، وسائِرِ المُعجِزاتِ الَّتي أُجرِيَت عَلَىٰ يَدَيهِ، وكَما تَحَدَّىٰ عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ بإبراءِ الأكمَهِ والأبرَصِ، وإحياءِ المَوتَىٰ بِإذنِ اللهِ، وغيرِ ذلكَ مِنَ المُعجِزاتِ الَّتي أجرَاهَا اللهُ تَعالىٰ علىٰ يَدَيهِ، وكَمَا تَحَدَّىٰ النَّبيُّ ﷺ بالقُرآنِ، وقَد جَرَىٰ علىٰ يَدَيْ محمَّدٍ ﷺ خَوارِقُ لِلعَاداتِ أُخرَىٰ: كَالإِسراءِ والمِعراجِ، ولكنَّهُ تَحَدَّىٰ بِالقُرآنِ وَحدَهُ؛ لأنَّـهُ المُعجِزَةُ الكُبرَىٰ الخالِدَةُ إلىٰ يَومِ الدِّينِ، والَّتي تُثبِتُ الرِّسالَةَ المُحَمَّدِيَّةَ إلىٰ يَومِ القِيامةِ.

وهَل تَجرِي خَوارِقُ العَاداتِ علىٰ أَيدِي غَيرِ الأنبِياءِ؟

لَا نَجِدُ مِنَ الأَدِلَّةِ القَطعِيَّةِ مَا يُوجِبُ اعتِقادَ ذلكَ[1]، وإن كانَ بعضُ العُلَماءِ يَرَىٰ وُجوبَ اعتِقادِها، ولَكِنَّا لا نَتَّبِعُ في الاعتِقادِ إلَّا مَا يَثبُتُ بِدَليلٍ قَطعِيٍّ لا شُبهَةَ فيهِ.

---

(١) وهذا رأي بعض العلماء، بينما نص آخرون علىٰ وجوب اعتقاد حقيقة كرامات الأولياء، بمعنىٰ جوازها ووقوعها، وهذا رأي أهل السنة، والقول بوجوب الاعتقاد يختلف عن الحكم بجوازها عقلًا ووقوعها شرعًا، كما أن الذهاب إلىٰ القول بوجوب اعتقادها سيدخلنا في الحكم علىٰ منكرها بأنه أنكر ما يجب اعتقاده، إضافةً إلىٰ ما قاله الشيخ أبو زهرة رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ من أن وجوب الاعتقاد لابد أن يستدل عليه بأدلة قطعية الثبوت والدلالة. راجع مثلًا: شروح جوهرة التوحيد، والخريدة.

ولكِن أتوجَدُ تِلكَ الخَوارِقُ؟

لا يُوجَدُ دَليلٌ عَقليٌّ أو نَقليٌّ يَمنَعُ وُجودَها علىٰ أيدِي بَعضِ النَّاسِ، ومَن يَرَ شَيئًا مِن هذا في بَعضِ الأشخاصِ فَليُصَدِّقهُ مِن غَيرِ أن يُعطِيَ ذلكَ تَقدِيسًا خاصًّا لِصاحِبِ هذا الأمرِ الخارِقِ، وإنَّ ذلكَ الاعتِقادَ يَكثُرُ عِندَ أهلِ التَّصوُّفِ، والمُخلِصُونَ مِنهُم يَرونَ أنَّ الاستِقامةَ يَجِبُ أن تُطلَبَ، ويَقولُ في ذلكَ أبو عَلِيٍّ الجُوزجَانيُّ[1]: «كُن طالِبًا لِلاستِقامَةِ، لا طالِبًا لِلكَرامَةِ، فَإنَّ نَفسَكَ مُنجَبِلَةٌ علىٰ طَلَبِ الكَرامَةِ، ورَبُّكَ يَطلُبُ مِنكَ الاستِقامَةَ»[2]، وذَلِكَ حَقٌّ؛ لأنَّ الكَرامَةَ نِعمَةٌ تَستَوجِبُ الشُّكرَ، والاستِقامَة عَمَلٌ صالِحٌ، يَجزِي اللهُ تَعالىٰ عَليهِ بِالثَّوابِ، والنَّعيمِ المُقيمِ، ورِضوانِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولأنَّ النَّفسَ طالِبَةٌ بِطَبعِها لِمَا يَكونُ فيهِ الكَرامَةُ، والاستِقامَة فَطمٌ لِلنَّفسِ عَن أهوائِها، وفَرقُ ما بَينَ المَقامَينِ عَظيمٌ؛ ولِذلكَ كانَ المُتَصوِّفُ الصَّادِقُ يَطلُبُ الاستِقامَةَ الَّتي فِيها طاعةُ اللهِ تَعالىٰ.

---

(١) [في الأصل: «الجُرجاني» وهوَ تَصحيفٌ، والصَّوابُ هو ما أثبَتناهُ، وأبو عَليٍّ هَذا هُوَ: الحَسَنُ بنُ عَليٍّ، مِن كِبارِ مَشايِخِ خُراسانَ، قالَ عَنهُ السُّلَميُّ في «طَبَقات الصُّوفيَّة»: ٢٤٦: «لَهُ التَّصانيفُ المَشهورَةُ في عُلومِ الآفاتِ والرِّياضاتِ والمُجاهَداتِ، ورُبَّما تَكَلَّمَ أيضًا في شَيءٍ مِن عُلومِ المَعارِفِ والحِكَمِ.»، وانظُر: «طَبَقات الأولياء» لابنِ المُلَقِّنِ: ٣٣٣].

(٢) [ذَكَرَهُ القُشَيريُّ في رِسالَتِهِ: ٢/ ٣٥٧ بلَفظِ: «كُن صاحِبَ الاستِقامَةِ، لا طالِبَ الكَرامَةِ؛ فَإنَّ نَفسَكَ مُتَحَرِّكَةٌ في طَلَبِ الكَرامَةِ، ورَبُّكَ عَجَّلَّ يُطالِبُكَ بالاستِقامَةِ»، وأورَدَهُ الفيروز آبادي في «بَصائِر ذَوي التَّمييز»: ٤/ ٣١٣ مَنسوبًا إلىٰ بَعضِ العارِفينَ.

ومَهما يَكُن مِن أَمرِ صاحِبِ الكَرامَةِ فإنَّهُ لم يَثبُت في النُّصوصِ القرآنيَّةِ أوِ الأحاديثِ النَّبويَّةِ أنَّ جَرَيانَ خَوارِقِ العَاداتِ علىٰ أَيدِي بَعضِ النَّاسِ يَرفَعُهُم إلىٰ مَراتِبِ التَّقدِيسِ، لا في حَياتِهِم، ولا بَعدَ مَماتِهِم[١].

ويَفرِضُ عُلماءُ الكَلامِ أنَّ خَوارِقَ العَاداتِ كَما تَجري علىٰ أَيدِي الصَّالِحينَ، تَجرِي علىٰ أَيدِي غيرِهِم، ويُسَمُّونَها «كَرامَةً» إن جَرَت علىٰ أَيدِي الصَّالِحِينَ، و«استِدرَاجًا» إن جَرَت علىٰ أَيدِي غيرِهِم.

❁ زِيارةُ قُبورِ الصَّالِحِينَ:

والآنَ تُزارُ قُبورُ بَعضِ الصَّالِحِينَ الَّذينَ يُقالُ إنَّ خَوارِقَ جَرَت علىٰ أَيدِيهِم فِي حَياتِهِم، فَهَل هَذا مَطلُوبٌ في الشَّرعِ؟

لا نَرىٰ أنَّهُ مَطلُوبٌ في الشَّرعِ[٢]، ولَكِن أَهُوَ عِبادةٌ لهؤلاءِ؛ تُدخِلُ الفَاعِلِينَ في زُمرَةِ المُشرِكينَ، وتُخرِجُهُم مِن جَماعةِ المُوحِّدِينَ؟

لَا شَكَّ أَنَّهُ إذا لَم يَكُن هُناكَ نِيَّةُ العِبادَةِ، ولا التَّقدِيسُ، ولا اتِّخاذُهُم شُفَعاءَ عِندَ اللهِ تَعالىٰ: لا يُعَدُّ ذلكَ إشراكًا؛ إنَّما الإشراكُ: بالعِبادَةِ،

(١) أما التقديس بمعنىٰ مجاوزة الحد في التعامل معهم فلا، وأما الإجلال والتقدير ومعرفة المنزلة والمكانة فنعم!!

(٢) وعبارة الإمام الغزالي في ذلك: وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ الاستدلال بهذا الحديث -أي حديث لا تشد الرحال- في المنع من الرحلة لزيارة المَشاهد وقبور العلماء والصُّلَحاء، وما تبين لي أن الأمر ليس كذلك، بل الزيارة مأمور بها، قال ﷺ: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)... ثم قال: وأما المَشاهد فلا تتساوىٰ، بل بركة زيارتها علىٰ قدر درجاتهم عند الله ﷻ...» الإحياء [١/ ٢٤٤].

والتَّقدِيسِ، وإنَّما نَرَىٰ أنَّ زِيارَةَ القُبُورِ - بِإطلاقٍ - لِلاتِّعاظِ والاعتِبارِ أمرٌ مَطلوبٌ، ولا يَصِحُّ أَن تَكونَ الزِّيارَةُ لِغَيرِ ذَلِكَ[1]، واللهُ علىٰ كُلِّ شَيءٍ وَكيلٌ.

(١) أي من اعتقاد أن المقبور مستقلٌّ بالتأثير من دون الله تعالىٰ، ولا مؤمن يعتقد ذلك، بل ربما يكون اختلاف عبارات. وقد أشار المؤلف رحمه الله إلىٰ ذلك بعبارات رائقة في الفقرة (٣٢) بقوله: (ولكن أبْعد الداعي...).

٣- شَهادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ

٣٤- هَـذا هـوَ الجُـزءُ الثَّـاني مِـن كَلِمَـةِ الإِسـلامِ، الَّتـي تُعتبَـرُ مِفتاحَـهُ ودِعامَتَـهُ، والكَلِمَـةَ الجامِعَـةَ لحَقائِقِـهِ، ومَـن أذعَـنَ لهَـا فَقَـد آمَـنَ ودَخَـلَ في زُمرةِ المؤمنينَ، ومَـن قالَهَـا مُعتَقِدًا مُصَدِّقًا غيرَ عامِلٍ بما تَضَمَّنَتهُ مِن مَعانٍ كانَ مُسلِمًا؛ كَمـا قـالَ تَعالـىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجـرات: ١٤].

وهذا الجُزءُ مِنَ الشَّهادتَينِ يَتَضَمَّنُ مَعنيَينِ جليلَينِ:

أوَّلُهما: أنَّ الإسلامَ الَّذي تُعَدُّ هـذهِ الشَّهادَةُ مِفتاحَ بابِهِ، لَيسَ مِن عَمَلِ مُحمَّدٍ ﷺ، بل إنَّ مُحمَّدًا فيهِ رَسولٌ مُبيِّنٌ، وليسَ مُنشِئًا، وإذا نُسِبَ إليهِ فإنَّما ذلكَ لأنَّـهُ رَسولٌ مُبلِّغٌ، كما قـالَ تَعالـىٰ: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [الشـورىٰ: ٤٨]، وقَولِـهِ تعالـىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وهوَ مأمورٌ بِتَبليغِ الرِّسالَةِ، كَما قـالَ تَعالـىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾

[المائدة: ٦٧]

ولَقَـد حَـرَّفَ بعـضُ أَهـلِ الكِتـابِ الكَلِـمَ عَـن مَواضِعِـهِ؛ فَأَشـاعُوا أنَّ المُسلِمينَ يَعبُدونَ محمَّـدًا كمـا يَعبُدُ النَّصارىٰ المَسيحَ: ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾ [الكهف: ٥]؛ إنَّ عِباراتِ القُرآنِ كُلَّها

تُقَرِّرُ أنَّ محمَّدًا مِنَ البَشَرِ، ويَقولُ مُخاطِبًا قومَهُ مِنَ العَرَبِ: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، وهوَ بَشَرٌ يَأكُلُ الطَّعامَ، ويَمشِي في الأَسواقِ، ويُجاهِدُ في سَبيلِ اللهِ، ويَموتُ كَما يَموتُ البَشَرُ(١)، كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ثانيهما: أنَّ الإيمانَ بأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ يُوجِبُ الأخذَ بِكُلِّ ما جاءَ بهِ مِن أَوامِرَ ونَواهٍ؛ لأنَّهُ يَتكَلَّمُ عَنِ اللهِ تَعالىٰ فيما يَتعلَّقُ بالتَّكليفاتِ والأَحكامِ، فَإِطاعَتُهُ إطاعةٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ كما قالَ تَعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقولِهِ تَعالىٰ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وكَقولِهِ تَعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]

٣٥- وإذا كانَ محمَّدٌ رَسولًا قد قامَ الدَّليلُ علىٰ رِسالَتِهِ، وأنَّ ما جاءَ بهِ هُوَ مِن عِندِ اللهِ العَلِيِّ القَديرِ، فإنَّ جُزءًا مِنَ العَقيدةِ أن نُؤمِنَ بأنَّ كُلَّ ما جاءَ بهِ - مُبَلِّغًا عَن رَبِّهِ- حَقٌّ، ومَن يُنكِرُهُ فقد كَذَّبَ رِسالَةَ الرَّسولِ، ومَن يُكَذِّبُ رِسالةَ الرَّسولِ لا يَكونُ مُسلِمًا، بل إنَّهُ كافِرٌ جاحِدٌ، وعلىٰ ذلكَ يَجِبُ الاعتِقادُ الجازِمُ:

أوَّلًا: بأنَّ الشَّرائِعَ والأَحكامَ الَّتي قَرَّرَها النَّبيُّ ﷺ، وثَبَتَت نِسبَتُها إليهِ بِطَريقٍ قَطعيٍّ لا شُبهَةَ فيهِ، هيَ مِن عِندِ اللهِ تَعالىٰ، ولَيسَت مِن عَمَلِ

(١) غير أنه خُصَّ عن بقية البشر: بالنبوة والرسالة ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾.

محمَّدٍ ﷺ، إنَّما هيَ مِن اللهِ -تعالَت شَريعَتُهُ، وجَلَّت حِكمَتُهُ- فَلَيسَ بِمُسلِمٍ مَن يَقولُ: إنَّ الأحكامَ التَّكليفيَّةَ مِن عَبقريَّةِ محمَّدٍ ﷺ، أو مِن عَقلِهِ، إنَّما المُسلِمُ مَن يُقَرِّرُ أنَّ الأحكامَ التَّكليفيَّةَ كُلَّها مِنَ اللهِ تَعالىٰ.

ثانيًا: يَجِبُ الاعتِقادُ الجازِمُ بأنَّ القُرآنَ الكَريمَ قَد أنزَلَهُ اللهُ تَعالىٰ، وأنَّهُ بِعبارَتِهِ ومَعانِيهِ وأحكامِهِ مِن عِندِ اللهِ تَعالىٰ، وأنَّهُ حَقٌّ لا يَأتِيهِ الباطِلُ مِن بَينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِهِ، وأنَّ هذا القرآنَ يَهدِي لِلَّتي هيَ أَقوَمُ، وأنَّهُ مَحفوظٌ إلىٰ يَومِ القِيامَةِ لا يَعتَرِيهِ تَغييرٌ ولا تَبديلٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالىٰ يَقولُ في مُحكَمِ التَّنزيلِ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]؛ فَمَن يَزعُمْ أنَّهُ قَدِ اعتَراهُ تَغييرٌ أو تَبدِيلٌ أو زِيادَةٌ أو نَقصٌ فَقَد ضَلَّ وغَوَىٰ، وخَرَجَ عَن جادَّةِ الإسلامِ إلىٰ مَنازِعِ الشَّيطانِ.

ثالثًا: يَجِبُ الاعتِقادُ بأنَّ كُلَّ ما في القرآنِ مِن أَحكامٍ تكليفيَّةٍ هيَ مِن عِندِ اللهِ تَعالىٰ، وأنَّ مَن يَعتَقِدُ تَحريمَ مَا أحَلَّ اللهُ تَعالىٰ بِالنَّصِّ لا يُؤمِنُ بالقُرآنِ، ومَن يَستَحِلُّ ما حَرَّمَ اللهُ تَعالىٰ بالنَّصِّ في القُرآنِ لا يُؤمِنُ بالقرآنِ؛ فَمَن يَستَحِلُّ الخَمرَ، أَو يَستَحِلُّ الرِّبا، أو يَستَحِلُّ الزِّنَىٰ، أو يَستَحِلُّ السَّرِقَةَ، أو يَستَحِلُّ أَكلَ مالِ النَّاسِ بِالباطِلِ، لا يَكونُ مِن أَهلِ الإسلامِ في شَيءٍ - ومَعنَىٰ الاستِحلالِ: أن يَعتَقِدَ أنَّ هذهِ المُحرَّماتِ بالنَّصِّ حَلالٌ - ومَن يَرتَكِبُ المُحَرَّمَ لِضَعفِ إرادَتِهِ، أو نَحوِ ذلكَ، وهوَ يَعتَقِدُ أنَّهُ حرامٌ، لا يُعَدُّ مُستَحِلًّا لهُ؛ فَالارتِكابُ دُونَ الاستِحلالِ[1]؛ إذِ الأوَّلُ يَجعَلُ المُرتَكِبَ فاسِقًا، والإنكارُ يُخرِجُهُ عَن حَظيرَةِ الإسلامِ.

---

(١) [أي في الأثَرِ المُترَتِّبِ علىٰ كُلِّ واحِدٍ مِنهُما، وهَذا أَصلٌ عَظيمٌ مِن أُصولِ أَهلِ السُّنَّةِ، يُنابِذونَ بِهِ خَوارِجَ العَصرِ مِنَ التَّكفيريِّينَ، الذينَ يُكَفِّرونَ بِفِعلِ المَعصِيَةِ دونَ استِحلالٍ، ويَسِمونَ المُسلِمينَ بالرِّدَّةِ، ويَعيثونَ في الأرضِ فَسادًا].

ومَن يُنكِرُ أَحكامَ المَوارِيثِ كما جاءَت في القُرآنِ الكَريمِ لا يَكونُ مُسلِمًا؛ فمَن يَتنَمَّرُ على حُكمِ اللهِ بأنَّ للذَّكَرِ مِثلَ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ، أو يُنكِرُ أنَّ مِيراثَ الإخوَةِ والأَخَواتِ غَيرُ لازِمٍ، فإنَّما يُنكِرُ أحكامَ القرآنِ.

ويُشبِهُ الَّذينَ يُنكِرونَ أحكامَ القُرآنِ مَن يَغلِبُ عَلَيهِمُ الهَوَىٰ؛ فَيَزعُمونَ أنَّ الأحكامَ التَّكليفيَّةَ لَيسَت في مَصلَحةِ النَّاسِ؛ فمَن يَحسَبُ أنَّ تَحريمَ الخَمرِ لَيسَ في مَصلَحَةِ النَّاسِ، أو تَحريمَ الرِّبا لَيسَ في مَصلَحَةِ الاقتِصادِ، يَكونُ مُتَّبِعًا هَواهُ، ويَكادُ يَخرُجُ عَنِ الإسلامِ، إنِ اعتَقَدَ ما يَقولُ اعتِقادًا جازِمًا، ومِن هَؤُلاءِ مَن يَذهَبُ بِهِم فَرطُ مُغالاتِهِم للاتِّباعِ والتَّقليدِ أن يَزعُموا أنَّ القَوانِينَ الَّتي تَكونُ مِن أَوضاعِ النَّاسِ أَعدَلُ مِنَ القَوانِينِ الَّتي يَأتِي بِها أَحكَمُ الحاكِمينَ في مُحكَمِ التَّنزيلِ؛ فإنَّ اللهَ تَعالىٰ هوَ العَدلُ اللَّطيفُ الخَبيرُ، وإنَّ كُلَّ شَرائِعِهِ رَحمَةٌ بالنَّاسِ، وهيَ الرَّحمَةُ الحقيقيَّةُ بالمَجموعِ؛ ولذلكَ قالَ تَعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقَد وَصَفَ اللهُ تَعالىٰ ما جاءَ في القُرآنِ بأَنَّهُ الرَّحمَةُ والشِّفاءُ؛ كما قالَ تَعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧].

ومَن يُنكِرُ شَرعيَّةَ الزَّكاةِ، أو يَعتَبِرُها نِظامًا قَدِ انتَهَىٰ، لا يُعَدُّ مِن أَهلِ الإسلامِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالىٰ أَمَرَ بِها في مُحكَمِ التَّنزيلِ، والآياتُ القُرآنيَّةُ الوارِدَةُ فِيها كَثِيرَةٌ، وكَثِيرًا ما يَقتَرِنُ الأَمرُ بالصَّلاةِ بالأَمرِ بالزَّكاةِ؛ ممَّا يَدُلُّ علىٰ أَنَّهُما مُتلازِمانِ لا يَنفَصِلانِ: مِن حَيثُ الحُكمُ بالمُطالَبَةِ والإلزامِ،

ومَن يَعتَقِدُ وُجوبَ الصَّلاةِ، ولا يَعتَقِدُ وُجوبَ الزَّكاةِ، فإنَّهُ يَفصِلُ المُتلازِمَينِ بَعضَهُما عَنِ الآخَرِ؛ ولذلكَ قاتَلَ الصِّدِّيقُ مَنِ امتَنَعَ عَن أداءِ الزَّكاةِ، كَما قاتَلَ مَنِ امتَنَعَ عَن إقامَةِ الصَّلاةِ، وهَكَذا كلُّ ما جاءَ فيهِ الأَمرُ بالقرآنِ صَريحًا، يُعَدُّ مُنكِرُهُ غيرَ مُؤمِنٍ بالرِّسالَةِ المُحَمَّديَّةِ، ومَن لا يُؤمِنُ بالرِّسالَةِ المُحَمَّديَّةِ لا يَكونُ مُسلِمًا.

ومَن حاوَلَ أن يُخرِجَ القُرآنَ عَن ظاهِرِهِ بِغَيرِ سَنَدٍ مِنَ القُرآنِ أوِ السُّنَّةِ يَكونُ مُحَرِّفًا للقُرآنِ عَن مَواضِعِهِ.

إنَّ كُلَّ تَأويلٍ لنَصٍّ مِن نُصوصِ القُرآنِ أَوِ الحَديثِ يَجِبُ أن يَكونَ مُشتَقًّا مِنَ القُرآنِ والحَديثِ، أو مِن قَضايا العَقلِ المَبتُوتَةِ الَّتي لا يَختَلِفُ في شَأنِها العُقَلاءُ، ولا يَصِحُّ أن تُقَيَّدَ النُّصوصُ الدِّينيَّةُ بِحُكمِ الزَّمانِ؛ فإنَّها حاكِمَةٌ علىٰ الزَّمانِ ولَيسَت مَحكومةً بهِ، وأولئكَ الَّذينَ يَدَّعُونَ أنَّ حُكمًا مِن أَحكامِ القُرآنِ أوِ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ السَّنَدِ، كانَ مُناسِبًا لِزمانِ الرِّسالَةِ، وغَيرَ مُناسِبٍ لِزمانٍ ما - إنَّما يَقلِبونَ الأَوضاعَ الدِّينيَّةَ، ويَحكُمونَ بِأَهوائِهِم وشَهَواتِهِم، وهُم قَومٌ قَدِ اتَّخَذُوا القُرآنَ عِضِينَ[1]، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العَلِيِّ العَظيمِ.

ويَجِبُ علىٰ مَن يُؤمِنُ بالرِّسالَةِ المُحَمَّديَّةِ أن يُذعِنَ ويُؤمِنَ لِكُلِّ ما عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ: كَمَناسِكِ الحَجِّ، والصَّلَوَاتِ الخَمسِ وعَدَدِ رَكَعَاتِها، وصَومِ نَهارِ رَمَضانَ، وكَونِ القِبلَةِ إلىٰ البَيتِ الحَرامِ الَّذي هوَ بمَكَّةَ مُبارَكًا، وكَونِ الوُقوفِ بِعَرفَةَ؛ فإنَّ كُلَّ هذا قَد وَرَدَت بهِ الأَخبارُ

---

(١) أي أجزاء، حيث آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعض، (تفسير الجلالين صـ ٣٤٤).

مُتواتِرَةً عنِ النَّبيِّ ﷺ، وانعقَدَ عَلَيها الإجماعُ مِن بَعدِهِ، وتَواتَرَ الإجماعُ عَلَيها، ممَّا لا يَدَعُ مَجالًا لأيِّ احتِمالٍ أو ظَنٍّ، وصارَت مِنَ العِلمِ الضَّروريِّ الَّذي لا يَسَعُ مُسلِمًا أن يَجهَلَهُ، أو كَما عَبَّرَ الإمامُ الشَّافِعيُّ عنهُ بأنَّهُ «عِلمُ العامَّةِ»، لا يَختَصُّ بهِ العُلَماءُ دُونَ الجُهَلاءِ، ولا يَنفَرِدُ بالعِلمِ بهِ قَومٌ دُونَ قَومٍ، بل إنَّ العِلمَ بهِ سواءٌ؛ لأنَّهُ إطارُ الإسلامِ الَّذي يُعَدُّ الخارِجُ عنهُ خارِجًا عَنِ الإسلامِ.

ولذلكَ لا يُعَدُّ مِن أهلِ الإسلامِ الَّذينَ يَدَّعُونَ أنَّ الصَّلاةَ رَكعَتانِ في اليَومِ واللَّيلَةِ، وأنَّها لَيسَتِ المَفروضَاتِ الَّتي انعَقَدَ عَلَيها إجماعُ أَهلِ القِبلَةِ، وتَواتَرَ سَنَدُها عَنِ النَّبيِّ ﷺ.

الإيمانُ بالغَيبِ واليَومِ الآخِرِ والرُّسُلِ السَّابِقينَ

٣٦- يَقومُ الإيمانُ بالرِّسالَةِ المُحَمَّديَّةِ علىٰ الإيمانِ بكُلِّ ما جاءَ بهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، واللُّبُّ في كُلِّ دِينٍ سَماويٍّ أنزَلَهُ ربُّ العالَمِينَ يَقومُ علىٰ الإيمانِ بالغَيبِ، والإيمانِ باليَومِ الآخِرِ، وقَد قالَ تَعالَىٰ في ذلكَ، في أوَّلِ سورَةِ البَقَرَةِ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١-٤].

وهَذا النَّصُّ الكَريمُ أثبَتَ وُجوبَ الإيمانِ بأُمورٍ ثَلاثةٍ هيَ: الغَيبُ، والآخِرَةُ، والتَّصديقُ بكُلِّ ما جاءَ بهِ الرُّسُلُ السَّابِقونَ علىٰ الرِّسالَةِ المُحمَّديَّةِ؛ باعتِبارِ أنَّ رِسالَةَ مُحمَّدٍ ﷺ مُتَمِّمَةُ الرَّسائلِ السَّابِقَةِ كُلِّها.

الإيمانُ بالغيب هو فرقُ ما بينَ الدِّينِ والزَّندقة

٣٧- فالزَّندَقةُ المارِقةُ لا تخضَعُ إلَّا للمادَّةِ وَحدَها؛ إذ يَحسَبونَ كُلَّ ما في الوُجودِ هوَ المَحسوسَ، ولا يَعُدُّونَ مَوجودًا سِواهُ، والدِّينُ يُوجِبُ الإيمانَ بأنَّ حَياةَ المادَّةِ مَعَها حَياةٌ رُوحِيَّةٌ، وأنَّ هُناكَ عَوالِمَ مِنَ الأرواحِ؛ فَيَجِبُ الإيمانُ بأنَّ هُناكَ مَلائِكَةً، وهيَ أَرواحٌ طاهِرَةٌ مُطَهَّرَةٌ لا يَعصُونَ اللهَ ما أَمَرَهُم ويَفعَلُونَ ما يُؤمَرُونَ، وأنَّ هُناكَ عالَمًا مِنَ الجِنِّ، فيهِمُ الأخيارُ وفيهِمُ الأشرارُ، وقد جاءَ ذِكرُ ذلكَ في القُرآنِ كَثيرًا، وفي القرآنِ سُورَةٌ مِنَ السُّوَرِ تُسَمَّىٰ: سُورَةَ الجِنِّ، وقَد جاءَ في هذهِ السُّورَةِ علىٰ ألسِنَةِ الجِنِّ ما يَدُلُّ علىٰ ما نَقولُ؛ فَقَد جاءَ فِيها: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿٥﴾ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾ وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ٤-١١]

فَهَذا النَّصُّ الكَريمُ صَريحٌ في أنَّ في الوُجودِ عالَمًا هوَ عالَمُ الجِنِّ، وأنَّ هَذا الظَّاهِرَ لا يَصِحُّ أن يُؤَوَّلَ إلَّا بِسَنَدٍ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ إذ إنَّ كُلَّ تأويلٍ

إِخراجٌ للظَّاهِرِ عَن مَعناهُ المَفهوم إلىٰ مَعنًى آخَرَ يُخالِفُهُ، ولا يَكونُ ذٰلكَ إلَّا للتَّوفِيقِ بَينَ نَصَّينِ يَتعارَضُ ظَاهِراهُما، أمَّا العَقلُ وَحدَهُ فإنَّهُ لا يَكفِي وَحدَهُ للتَّأويلِ والتَّخريجِ؛ ذٰلكَ لأنَّ التَّفكيرَ لهُ مِنطَقَتانِ مُختَلِفَتانِ:

إحداهُما: للمادَّةِ، تُفكِّرُ فِيها، وتَستَخرِجُ قَوانينَها ونَواميسَها وأَسرارَها، وكُلَّما ازدادَت إيغالًا فِيها استَغرَقَتها، إلَّا أن يَكونَ مِمَّن هَداهُ اللهُ تَعالىٰ، وأَشرَقَ في قَلبِهِ نُورُ الحِكمَةِ.

والمِنطَقَةُ الثَّانيةُ: للغَيبِ، وهِيَ مِنطَقَةُ الإيمانِ والإذعانِ والتَّدَيُّنِ، وكُلَّما اتَّسَعَ أُفُقُ العَقلِ اتَّسَعَت تِلكَ المِنطَقَةُ، وازدادَت قُوَّةُ التَّدَيُّنِ، وقُوَّةُ الإذعانِ، ومَعَها قُوَّةُ الإيمانِ، ولَيسَ لِلعَقلِ مَجالٌ في التَّأويلِ، إلَّا إذا كانَ الأمرُ مُستَحِيلًا عَقلًا.

وإنَّ الإيمانَ باللهِ تَعالىٰ مِنَ الإيمانِ بِالغَيبِ، وإن قامَتِ الأدِلَّةُ والبَراهِينُ المَنطِقيَّةُ، والأقيِسَةُ العَقليَّةُ تُثبِتُ وُجودَهُ، وهوَ وَحدَهُ كامِلُ الوُجودِ، هوَ الأَوَّلُ والآخِرُ، والظَّاهِرُ والباطِنُ، وهوَ علىٰ كُلِّ شيءٍ قَديرٌ، وهوَ الَّذي أنشأَ الوُجودَ، ويَمُدُّ كُلَّ مَن في الوُجودِ بِوُجودِهِ النِّسبيِّ المَحدودِ، بالابتِداءِ والانتِهاءِ في هذهِ الدُّنيا، ومِن بَعدِها يَستأنِفُ حَياةً أُخرىٰ أعلىٰ وأكمَلَ.

وإنَّ مَنطِقَ المادَّةِ في الفِكرِ يَنبَعِثُ مِنَ الغَرائِزِ ويَبتَدِئُ في الحَيَوانِ، وكُلَّما عَلَت مَرتَبَةُ الحَيَوانِ كانَ ثَمَّةَ عُلُوٌّ في فَهمِ المادَّةِ، حتَّىٰ إذا كانَ الإنسانُ: كانَ مَعَ الفِكرِ المادِّيِّ الفِكرُ الغَيبيُّ، وكُلَّما عَلا العَقلُ اتَّسَعَت فيهِ مِنطَقَةُ الفِكرِ الغَيبيِّ.

ومِنَ النَّاسِ مَن يعلُو تفكيرُهُمُ المادِّيُّ، ويَضمُرُ تفكيرُهُم في الغيبِ كَهذا الَّذي رَكِبَ في الفَضاءِ وقَطَعَ أَجوازَهُ(١)، ثُمَّ قالَ: إنِّي لَم أرَ إلهًا وراءَ الآفاقِ(٢). إنَّ هذا مِنَ الاستِغراقِ في المادَّةِ، حَتَّىٰ ظَنَّ أنَّ اللهَ مادَّةٌ تُرَىٰ.

ومِنَ النَّاسِ مَن يَعلُو تفكيرُهُم في المادَّةِ، ويَتَعَرَّفُ نَوامِيسَها وأَسرارَها، ويَتَعَرَّفُ الأَسبابَ والمُسبَّباتِ، فَتَلتَقي فيهِم مِنطَقَةُ المادَّةِ بِمِنطَقَةِ الغَيبِ، فَيُقَرِّرونَ صادِقِينَ: أنَّ وراءَ هذهِ الأَسبابِ مُنشِئًا مُريدًا مُختارًا، لَيسَ مِنَ المادَّةِ، ولَكِنَّهُ مُسَيِّرُها ومُنشِئُها، وهوَ عالِمُ الغيبِ والشَّهادَةِ، وقَد نَطَقَ بِذلكَ كَثيرونَ مِنَ العُلَماءِ.

ومِنَ النَّاسِ مَن يُصَدِّقُونَ بِالغَيبِ، ولَكِنَّهُم مَأسُورونَ بالمادَّةِ، ويُحاوِلُونَ التَّضييقَ في أَخبارِ الغَيبِ، الَّتي جاءَ بِها القُرآنُ، بِتَأويلٍ لا نَجِدُ لهُ سَنَدًا مِنَ القُرآنِ، ولا مِن أَقوالِ النَّبيِّ ﷺ، الَّتي هيَ بَيانٌ للقُرآنِ الكَريمِ، ولا مُبَرِّرَ لَها إلَّا مِن عُقولِهِمُ الَّتي أُسِرَت بالمادَّةِ، ولَكِن لم يُحرَمُوا حِرمانًا كُلِّيًّا مِن نِعمَةِ الإيمانِ بالغَيبِ، ومِن هَؤُلاءِ مُخلِصونَ لِدينِهِم يَحسَبونَ أنَّ ذلكَ التَّأويلَ يُقَرِّبُ الإسلامَ مِنَ الَّذينَ لا يَخضَعونَ إلَّا لِلمادَّةِ، ولا نَرَىٰ ذَلِكَ الطَّريقَ سَبيلًا، إنَّما السَّبيلُ أَن نُقَرِّبَهُم هُم، بِإقناعِهِم بأَنَّ وَراءَ المادَّةِ قُوَىٰ الغَيبِ، ووَراءَ المادَّةِ مُسَيِّرَها ومُنَظِّمَها ومُدَبِّرَها، وَراءَ المادَّةِ العَليمُ الخَبيرُ، فَإن لَم يَقرُبوا ويُؤمِنُوا بِالغَيبِ فإنَّهُ لا يُمكِنُ أَن يَدخُلَ الإيمانُ في قُلوبِهِم، وخَيرٌ لَنا أَن تَبقَىٰ الحَقائِقُ الإسلامِيَّةُ كَما هيَ، مِن غَيرِ تَغييرٍ، ولا تَبديلٍ، ولا تَأويلٍ.

(١) [«جَوزُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ، والجَمْعُ: أَجْوازٌ»، لِسانُ العَرَبِ: ٥/ ٣٢٩، والمُرادُ هُنا: قَطعَ مَسافَةً طَويلَةً - بِمَقاييسِ البَشَرِ - فيه].

(٢) [تُعزَىٰ هَذهِ المَقولَةُ إلىٰ رائِدِ الفَضاءِ السُّوفيتيِّ «يوري جاجارين»، ت: ١٩٦٨م، وقَد تَشكَّكَ بَعضُ الكُتَّابِ في صِحَّةِ نِسبَتِها إلَيهِ].

الإيمانُ بالرُّسلِ السَّابقين

٣٨- والرِّسالةُ المُحمَّديَّةُ وهيَ آخِرُ الرِّسالاتِ الإلهيَّةِ جاءَت مُكتمِلةً، وهيَ آخِرُ لَبِنَةٍ في صَرحِ الرِّسالاتِ الإلهيَّةِ؛ كما قالَ النَّبيُّ ﷺ(١)، ولَم تَجِئْ مُناقِضةً للرِّسالاتِ السَّابقةِ، بل جاءَت مُكمِّلةً وناسِخةً لِما كانَ مِنَ الأحكامِ مُؤقَّتًا بزَمانِهِ، فإنَّهُ لا يَنسَخُ رِسالةً مِنَ اللهِ إلَّا رِسالةٌ مِنهُ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ؛ ولِذَلِكَ تَضمَّنَ الإيمانُ برِسالةِ مُحمَّدٍ: الإيمانَ بِما جاءَ بِهِ الأنبياءُ السَّابِقونَ، علىٰ أنَّهُ أُنزِلَ مِن عِندِ اللهِ تَعالىٰ، كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧].

وكَما قالَ تَعالىٰ: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤]، وكَما قالَ تَعالىٰ: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

---

(١) [أخرجَهُ البُخاريُّ (٣٥٣٥)، ومُسلِمٌ (٢٢٨٦)، مِن حَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، ولَفظُ البُخاريِّ: «إنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأنبياءِ مِن قَبلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيتًا فَأَحسَنَهُ وَأَجمَلَهُ، إلَّا مَوضِعَ لَبِنَةٍ مِن زاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَت هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنا اللَّبِنَةُ وَأَنا خاتِمُ النَّبِيِّينَ»].

ومِنَ البَدَهِيَّاتِ: أنَّ الإيمانَ بالرُّسُلِ السَّابِقينَ، وما أُنزِلَ عليهِم مِن كُتُبٍ، وما أُوتُوهُ مِن شَرائِعَ، لَيسَ مَعناهُ تَصدِيقَ الكُتُبِ القائِمةِ في هَذهِ الأيَّامِ، الَّتي يُغَيِّرونَ فِيها ويُبَدِّلُونَ كُلَّ عامٍ، أوِ اعتِبارَ ما هُم عليهِ مِن أَوهامٍ، مِثلُ: عِبادَةِ المَسيحِ، واعتِبارِهِ ابنَ اللهِ؛ لأنَّ ذَلِكَ لم يُؤْتَهُ عِيسَىٰ، ولم يَكُن ممَّا جاءَ بهِ، بل هوَ الوَثَنِيَّةُ دَخلَت في تَعالِيمِ المَسيحِ عليه السلام، وهوَ مِنها بَراءٌ، فَسَيقولُ يَومَ القِيامَةِ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧].

فَلَيسَت رِسالَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنقَطِعَةً عَنِ النُّبُوَّاتِ السَّابِقَةِ، بَل هيَ آخِرُ حَلْقَةٍ في سِلسِلَةِ الرِّسالاتِ الإلهِيَّةِ، وهيَ المُكَمِّلَةُ لَها، ولا يُعَدُّ مُؤمِنًا بِمُحَمَّدٍ مَن لا يُؤمِنُ بِمُوسَىٰ وعِيسَىٰ، وإسماعيلَ وإبراهِيمَ، وإسحاقَ ويَعقوبَ، ودَاوُدَ وسُلَيمانَ، وسائِرِ النَّبِيِّينَ، مَن نَعلَمُ مِن قَصَصِ القُرآنِ ومَن لا نَعلَمُ، كَما قالَ تَعالَىٰ: ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر: ٧٨]؛ فالإسلامُ هوَ الدِّينُ الجامِعُ للحَقِّ الخالِصِ مِن كُلِّ الدِّياناتِ السَّابِقَةِ، وفيهِ أَصلُها؛ كَما قالَ تَعالَىٰ: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣].

فالمُؤمِنونَ الصَّادِقونَ في إيمانِهِم شُهَداءُ علىٰ النَّاسِ بالحَقِّ: إنْ كانوا قَدِ اتَّبَعوا أَنبياءَهُم أو لم يَتَّبِعُوا، وإنَّ أَمارَةَ اتِّباعِهِم للأنبياءِ هيَ عِبادَةُ اللهِ

تَعالىٰ وَحدَهُ لا يُشرِكونَ بهِ شَيئًا، ويَتبَعُ ذلكَ بِلا رَيبٍ التَّصديقُ بِما جاءَ بهِ النَّبيُّ ﷺ؛ لأنَّهُ لو كانَ أنبياؤُهُم أحياءً عِندَ بَعثِهِ ما وَسِعَهُم إلَّا أن يَتَّبِعُوهُ ﷺ، وقَد وَرَدَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «لَو كانَ مُوسَىٰ حيًّا مَا وَسِعَهُ إلَّا أن يَتَّبِعَنِي»(١)، أو كَما قالَ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ وإنَّ أُمَّةَ مُحمَّدٍ الَّذينَ يَتَّبِعُونَهُ حَقًّا وصِدْقًا هُمُ الَّذينَ أَحيَوْا شَريعَةَ أَبي الأنبياءِ إبراهيمَ، ومَن جاءَ بَعدَهُ مِنَ النَّبيِّينَ: مِن ناحيَةِ الأُصولِ المُقَرَّرَةِ الثَّابِتَةِ، الَّتي لا تَختَلِفُ فِيها الأَقوامُ؛ ولِذا قالَ تَعالَىٰ: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

وإنَّ اللهَ سُبحانَهُ وَتَعالَىٰ بِمُقتَضىٰ حِكمَتِهِ في رِسالاتِهِ كانَ يَجعَلُ كُلَّ نَبيٍّ يُبَشِّرُ بِمَن يَجِيءُ بَعدَهُ: فالتَّوراةُ بَشَّرَت بالمَسيحِ ومُحمَّدٍ -عَليهِما أفضَلُ الصَّلاةِ، وأَتَمُّ التَّسليمِ-، والمَسيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَشَّرَ بِمُحمَّدٍ ﷺ(٢)، وقَد جاءَ ذلكَ في القُرآنِ الكَريمِ؛ فَقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿وَإِذۡ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُم مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [الصف: ٦]، وأَحمَدُ مِن أَسماءِ النَّبيِّ مُحمَّدٍ ﷺ.

---

(١) [أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في مُصَنَّفِهِ (٢٦٩٤٩)، والإمامُ أحمَدُ في مُسنَدِهِ (١٤٦٣١)، وأَبو يَعلَىٰ في مُسنَدِهِ (٢١٣٥) عن جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقالَ الهَيثَميُّ في «مَجمَع الزَّوائِد» (٨١٧): «وفيهِ مُجالِدُ بنُ سَعيدٍ، ضَعَّفَهُ أحمَدُ وَيَحيىٰ بنُ سَعيدٍ وَغيرُهُما»].

(٢) [جاءَ في إنجيلِ يوحَنّا: ١٦/ ٧-١٠: «ولكِنِّي أَقولُ لَكُمُ الحَقَّ: مِنَ الأفضَلِ لَكُم أن أَنطَلِقَ؛ لأنِّي إن كُنتُ لا أذهَبُ، لا يَأتيكُمُ المُعَزِّي، ولكِنِّي إذا ذَهَبتُ أُرسِلُهُ إليكُم»].

فالمُؤمِنُ بمُحَمَّدٍ مُؤمِنٌ بِعِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، والمَسِيحِيُّ الَّذي يَدخُلُ في الإسلامِ لا يَخرُجُ مِنَ المَسيحيَّةِ الَّتي جاءَ بها عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولَكِنَّهُ يَدخُلُ فيها كامِلَةً غيرَ مَنقوصَةٍ؛ لأَنَّ كَمالَهَا الأَخذُ بما جاءَ بهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، ولَقَد سُئِلَ قَسٌّ دَخَلَ في الإسلامِ: لِمَ خَرَجتَ مِنَ المَسيحيَّةِ؟ فَقَالَ: مَا خَرَجتُ مِنها، ولَكِنِّي أَدرَكتُها صَحيحَةً، وسِرتُ فيها إلىٰ كَمالِهَا، وكَمالُهَا بالإِيمانِ بمُحَمَّدٍ ﷺ، كَما أَنَّ كَمالَ الإسلامِ في الإِيمانِ بكُلِّ السَّابِقينَ، بَل إِنَّ ذَلِكَ مِن أُصولِ الإسلامِ.

الإيمانُ بالبَعثِ والقِيامَة

٣٩- الإيمانُ بالبَعثِ والحَياةِ الآخِرَةِ قَرينُ الإيمانِ بالغَيبِ؛ لأنَّ البَعثَ لَيسَ أمرًا مَشهودًا بَينَ أيدِينا، بَل هوَ والحَياةُ الآخِرَةُ أمرانِ مُغَيَّبانِ، والَّذينَ يُؤمِنونَ بالمادَّةِ ولا يُدرِكونَ سِواها يُنكِرونَ بَعثَ الأمواتِ أحياءً، ويُنكِرونَ أن تَكونَ هُناكَ حَياةٌ أُخرىٰ غَيرُ الحَياةِ الَّتي يَعيشونَها، وقالُوا كَما حَكَىٰ اللهُ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ عَنهُم: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، ولَكِنَّ اللهَ تَعالىٰ يُقَرِّرُ الحقَّ الَّذي لا يَصِحُّ أن يَرتابَ فيهِ مُؤمِنٌ، وهوَ أنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ هيَ الباقيةُ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ويَذكُرُ القُرآنُ الكَريمُ أنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ هيَ الحَياةُ الحقيقيَّةُ؛ فيَقولُ سُبحانَهُ: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، أي إنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ هيَ الحَياةُ الحقيقيَّةُ؛ لأنَّها الباقيةُ الخالِدَةُ، وفيها الجَزاءُ والثَّوابُ والعِقابُ.

ولَقَد كانَ المادِّيُّونَ يَقيسُونَ قِياسًا مادِّيًّا، والقُرآنُ الكَريمُ يَرُدُّ قَولَهُم بقياسٍ هوَ المُحكَمُ وَحدَهُ؛ فَهُم يَمنَعونَ البَعثَ بأنَّ ما يَفنَىٰ لا يُمكِنُ أن يَعودَ، وقَد ذُكِرَ هذا القِياسُ ورَدُّهُ في قَولِهِ تَعالَىٰ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ

بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ
تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ
وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

[يس: ٧٨-٨٢]

ونَرَىٰ مِن هذا أَنَّ القياسَ الماديَّ مَبناهُ النَّظَرُ المَحسوسُ، والقياسَ القُرآنيَّ ما [لم] يَقَعُ علىٰ ما وَقَعَ؛ فهوَ قياسُ المَنطِقِ المُستَقيم، والآخَرُ لا استِقامَةَ فيهِ؛ لأَنَّهُ لا يَرجِعُ إلىٰ أَصلِ التَّكوينِ؛ وبَدِيهيٌّ أَنَّ البَعثَ يَكونُ لِلأَجسامِ، ولا يَكونُ لِلأرواحِ وَحدَها، وإلَّا ما كانَ ذلكَ التَّعجُّبُ مِنهُم، وَلَكانَ الرَّدُّ عَلَيهِم هوَ التَّسليمَ بامتِناعِ أَن تَعودَ الحَياةُ إلىٰ الرَّميمِ مِنَ الأَجسامِ، بَل يَكونُ الجَوابُ السَّهلُ اليَسيرُ أَنَّ البَعثَ يَكونُ لِلأرواحِ، لا لكُلِّ الأَجسامِ الَّتي صارَت رَمِيمًا.

وقَد قالَ تَعالىٰ حِكايَةً عَن مُنكِري البَعثِ: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣]، ويَرُدُّ اللهُ تَعالىٰ قَولَهُم بخَلقِهِ السَّمواتِ والأرضَ وما فيهِما، وإنزالِهِ الماءَ، ثُمَّ يَقولُ سُبحانَهُ: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، ويَقولُ سُبحانَهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥].

فالبَعثُ - عَلَىٰ حَسَبِ نُصوصِ القُرآنِ- مادِّيٌّ[1]، ولَيسَ بِرُوحيٍّ فَقَطْ -كَما تَوَهَّمَ بَعضُ الفَلاسِفَةِ- وإنَّ الإيمانَ بالقُرآنِ ورِسالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ يُوجِبُ ذَلِكَ.

(١) أي للروح وللجسد معًا.

الحَياةُ الآخِرَةُ

٤٠ - الحياةُ الآخِرَةُ هيَ دارُ النَّعيمِ المُقيمِ أوِ العَذابِ الأليمِ، والأُولَىٰ: للمُحسِنينَ الَّذينَ أخلصُوا، والثَّانيةُ: لِلكافِرينَ الجاحِدينَ الَّذينَ كَفَروا باللهِ تَعالىٰ ورُسُلِهِ، وبَينَهُما: عُصاةُ المُؤمِنينَ يُحاسَبُونَ، ويُجزَونَ بِالسَّيِّئَةِ مِثلَها، وبِالحَسَنَةِ مِثلَها، وَهُم تَحتَ رَحمتِهِ وغُفرانِهِ، وهوَ يَغفِرُ لِمَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ، وإن عُوقِبُوا فَبِمِثلِ ما ارتَكَبوا أو أَقَلَّ، ولا يَزِيدُ العِقابُ عَمَّا ارتَكَبوا.

وهُنا يُثارُ بَحثٌ في أُمورٍ ثَلاثَةٍ هيَ: نَعيمُ الآخِرَةِ وعِقابُها: أَهُوَ مادِّيٌّ أم مَعنَويٌّ؟ أَهُوَ خالِدٌ دائِمٌ إلىٰ ما شاءَ اللهُ تَعالىٰ؟ وهَل هُناكَ شَفاعَةٌ لِأَحَدٍ في أَحَدٍ مِنَ العِبادِ؟ وَلنَتَكَلَّمْ في كلِّ واحِدَةٍ مِن هذهِ الأُمورِ بِكَلِمَةٍ مُوجَزَةٍ:

فالأولى: المادِّيَّةُ والمَعنَويَّةُ في الثَّوابِ والعِقابِ

٤١ - تَقَرَّرَ أنَّ النَّعيمَ مادِّيٌّ في الآخِرَةِ؛ لأنَّ ظاهِرَ القُرآنِ كَذَلِكَ، وقَد فَسَّرَ النَّبيُّ ﷺ ظاهِرَهُ بما يَدُلُّ علىٰ أَنَّ ذَلِكَ مادِّيٌّ، ولَيسَ بمَعنَويٍّ، ولا يَصِحُّ أن يُخرَجَ لَفظُ القُرآنِ عَن ظاهِرِهِ، إلَّا بسَنَدٍ مِنَ القُرآنِ أَوِ السُّنَّةِ، أَوِ استِحالَةٍ عَقليَّةٍ، ولا مُستَحيلَ بالنِّسبَةِ لِقُدرَةِ اللهِ تَعالىٰ، بَل هوَ القادِرُ علىٰ كُلِّ شَيءٍ، ولا قادِرَ سِواهُ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ.

ومَعَ أَنَّهُ مِنَ المَقطوعِ بهِ أَنَّهُ ماديٌّ؛ فإنَّهُ يَجِبُ أن نفهمَ أنَّ ما ذُكِرَ مِن فواكِهَ ومَوادَّ، هوَ أعلىٰ مِنَ المَوادِّ الَّتي يُذكَرُ مُسمَّاها في الدُّنيا، وقد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّهُ قالَ: «ليسَ في الدُّنيا ممَّا في الجنَّةِ إلَّا الأسماءُ»[1].

وقد علَّقَ ابنُ تيميَّةَ علىٰ ذلِكَ بِقولِهِ[2]:

«إنَّ اللهَ أخبرَ أنَّ في الجنَّةِ خمرًا ولَبَنًا وماءً وحريرًا وذهبًا وفِضَّةً، ونحنُ نعلَمُ قطعًا أنَّ تلكَ الحقيقةَ ليسَت مُماثِلةً، بل بينَهُما تبايُنٌ عظيمٌ معَ التَّشابُهِ كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[3] [البقرة: ٢٥]، أي: يُشبِهُ ما في الدُّنيا وليسَ مِثلَهُ، فأشبهَ اسمُ تِلكَ الحقائقِ أسماءَ هذهِ الحقائقِ، كما أشبهَتِ الحقائقُ[4] الحقائقَ مِن بعضِ الوُجوهِ، فنحنُ نعلمُها إذا خُوطِبنا بتلكَ الأسماءِ مِن جهةِ القَدْرِ المُشترَكِ بينَهُما، ولكِن لِتلكَ الحقائقِ خاصِّيَّةٌ[5] لا نُدرِكُها في الدُّنيا، ولا سبيلَ إلىٰ إدراكِنا لَها؛ لِعَدَمِ وُجودِ عَينِها[6] أو نظيرِها مِن كُلِّ وَجهٍ»[7].

---

(١) [أخرجَهُ أبو نُعَيمٍ في «صِفةِ الجنَّةِ» (٢١٤)، والبَيهَقيُّ في «البَعثِ والنُّشورِ» (٣٣٢)، والضِّياءُ المَقدِسيُّ في «المُختارَة» (١٠/ح٦)، مَوقوفًا علىٰ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وجَوَّدَ المُنذِريُّ إسنادَهُ في «التَّرغيب والتَّرهيب» (٤/ ٥٦٠)، وقالَ البوصيريُّ في «إتحاف الخِيَرَة» (٧٩٦١): «ورُواتُهُ ثِقاتٌ»].

(٢) [في رِسالَةِ: «الإكليل في المُتَشابِهِ والتَّأويل»: ٢/ ٨ ضِمنَ «مَجموعَة الرَّسائِل الكُبرىٰ»، وهي ضِمنَ «مَجموع الفَتاوىٰ» أيضًا: ١٣/ ٢٧٨-٢٧٩].

(٣) [قَولُهُ تَعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ زِيادَةٌ علىٰ «الإكليل»].

(٤) [«الحَقائِقُ» ساقِطَةٌ مِنَ الأصلِ، واستَدرَكناها مِنَ «الإكليل»].

(٥) [في الأصلِ: «خاصَّةٌ»، والمُثبَتُ مِنَ «الإكليل»].

(٦) [في «الإكليل»: «لِعَدَمِ إدراكِ عَينِها»].

(٧) [«الإكليل في المُتَشابِهِ والتَّأويل»: ٨].

وَلَقَد وَرَدَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ في نَعيمِ الجَنَّةِ: «فِيها مَا لا عَينٌ رَأت، وَلا أُذُنٌ سَمِعَت، وَلا خَطَرَ على قَلبِ بَشَرٍ»(١)، وَلَقَد وَصَفَ القُرآنُ خمرَ الجَنَّةِ مَثَلًا بأَوصافٍ لَيسَت في خمرِ الدُّنيا؛ فَحقِيقَتُها تُخالِفُها.

وقَد يَقولُ قائِلٌ: إنَّكَ قَرَّرتَ أَنَّ نَعِيمَ الجَنَّةِ مادِّيٌّ؛ استِمساكًا بظاهِرِ الألفاظِ، وتَرَكتَ هذا الظَّاهِرَ عِندَما قُلتَ: إنَّهُ لَيسَ مُماثِلًا لِمَا في الدُّنيا، وما يُسَمَّىٰ باسمِهِ!

ونَقولُ في الجَوابِ عن ذَلِكَ: إنَّنا نَفَينا المُماثَلَةَ بَينَهُ وبَينَ ما سُمِّيَ مِن نَعيمِ الدُّنيا مُعتَمِدِينَ علىٰ النَّصِّ، وبِذَلِكَ ما أَخرَجنا اللَّفظَ عَن ظاهِرِهِ، بَل فَسَّرناهُ بتَفسيرِ القُرآنِ الكَريمِ؛ فَقَد قالَ تَعالىٰ في وَصفِ خَمرِ الجَنَّةِ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٧-١٩]، أَي إنَّها لا تَستُرُ عُقولَهُم، ولا تَنزِفُها، فَمَعَها يَكونُ الإدراكُ الكامِلُ، وإذَن فَلَيسَ لَها مِن خَمرِ الدُّنيا إلَّا الاسمُ، وصَرَّحَ القُرآنُ الكريمُ بأَنَّ نَعيمَ الجَنَّةِ مُشابِهٌ لنَعيمِ الدُّنيا ولَيسَ هوَ؛ إذِ المُشابَهَةُ تَقتَضِي التَّغايُرَ؛ فهوَ غيرُهُ، وَفَوقَ ذلكَ قَد رَوَينا ما قالَهُ النَّبيُّ ﷺ، وهوَ: «فِيها مَا لا عَينٌ رَأت، وَلا أُذُنٌ سَمِعَت، وَلا خَطَرَ علىٰ قَلبِ بَشَرٍ»(٢) وذَلِكَ يُفيدُ أَنَّهُ لَيسَ مِمَّا رَأوا في الدُّنيا: فَلَيسَ مِنهُ، وإن حَمَلَ اسمَهُ، فَالخُروجُ عَنِ الظَّاهِرِ إنَّما هوَ بدَليلٍ مِنَ النُّصوصِ.

---

(١) [أخرَجَهُ البُخاريُّ (٣٢٤٤) ومُسلِمٌ (٢٨٢٤) مِن حَديثِ أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ].

(٢) [تَقَدَّمَ تَخريجُهُ].

والثَّانِيَةُ: خُلودُ نَعيمِ الجَنَّةِ وعِقابِ النَّارِ:

٤٢- وَصَفَ القُرآنُ الكَريمُ نَعيمَ الجَنَّةِ بالخُلودِ والبَقاءِ، ووَصَفَ عَذابَ جَهَنَّمَ بِالبَقاءِ والخُلودِ، وقَد وَرَدَت في ذَلِكَ نُصوصٌ كَثيرَةٌ في القُرآنِ الكَريمِ؛ مِنها قَولُهُ تَعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٌ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [آل عمران: ١٥]، وقَولُهُ في عَذابِ جَهَنَّمَ بالنِّسبَةِ للكافِرينَ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، ومِثلُ قَولِهِ تَعالىٰ -وقَد جَمَعَ بَينَ العَذابِ والثَّوابِ-: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٦-١٠٨].

وقَد ذَكَرَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وَصفَ الخُلودِ مَقرونًا بالثَّوابِ والعِقابِ في القُرآنِ أَكثَرَ مِن ثَمانينَ مَرَّةً.

والخُلودُ مَعناهُ: البَقاءُ الدَّائِمُ، وقَد وُصِفَ النَّعيمُ بالدَّوامِ صَراحَةً في مِثلِ قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥]، والدَّوامُ والخُلودُ: البَقاءُ إلىٰ غَيرِ زَمَنٍ مَحدودٍ، وهوَ الَّذي لا تُعرَفُ لهُ نِهايَةٌ، وما دُمنا نَسيرُ علىٰ مَبدَأِ الأَخذِ بظاهِرِ القُرآنِ، مِن غَيرِ مُحاوَلَةٍ لتَأويلِهِ، بأَيِّ نَوعٍ مِنَ التَّأويلِ، فإنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الأَخذِ بظاهِرِ القُرآنِ في الخُلودِ، وعَلىٰ ذَلِكَ تَضافَرَت أَقوالُ كُلِّ المُفَسِّرينَ، وبذَلِكَ فَهِمَ الصَّحابَةُ في حَضرَةِ الرَّسولِ ﷺ، ولَم يَرِد ما يُعارِضُ هذا الظَّاهِرَ مُطلَقًا.

وقَد يَقولُ قائِلٌ: إنَّ اللهَ تَعالىٰ قالَ في النَّصِّ الَّذي تَلوناهُ أخيرًا: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٨]، وهَذا قَد يُومِئُ إلىٰ احتِمالِ انتِهاءِ زَمَنِ الشَّقاءِ.

ونَقولُ: إنَّ كُلَّ شَيءٍ يَتَعَلَّقُ بمَشيئَةِ اللهِ تَعالىٰ، وهَذا لا يَمنَعُ الخُلودَ، ومَشيئَةُ اللهِ تَعالىٰ قَد تَتَعَلَّقُ بالبَعضِ دُونَ الكُلِّ، وإنَّ اللهَ تَعالىٰ بَعدَ ذِكرِ المَشيئَةِ الإلهيَّةِ أكَّدَ البَقاءَ الدَّائِمَ، فَقالَ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أي غَيرَ مَقطوعٍ.

وذِكرُ المَشيئَةِ في هَذا المَقامِ للإشارَةِ إلىٰ أنَّ ذَلِكَ بإرادَتِهِ هوَ ومَشيئَتِهِ؛ ولهَذا قالَ بَعدَ المَشيئَةِ في عَذابِ الكُفَّارِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وإذا كانَ في هَذا النَّصِّ احتِمالٌ بَعيدٌ فالنُّصوصُ الأُخرىٰ قاطِعَةٌ بالدَّوامِ.

وقَد ثَبَتَت فِكرَةٌ عِندَ بَعضِ العُلماءِ في الماضي، ورَدَّدَها الَّذينَ يُرَدِّدونَ شَواذَّ الأفكارِ؛ ليَشتَهِروا بالعِلمِ والتَّعمُّقِ والتَّجديدِ: وهِيَ أنَّ الخُلودَ في أوصافِ الجَنَّةِ والنَّارِ لَيسَ مَعناهُ البَقاءَ الدَّائِمَ، بَل مَعناهُ البَقاءُ الطَّويلُ، وقَد ذُكِرَ ذلكَ الرَّأيُ في كِتابِ: «حَادي الأرواحِ» المَنسوبِ لابنِ القيِّمِ[1].

ومَهما يَكُن سَنَدُ هَذا الرَّأيِ مِنَ العَقلِ فإنَّا لا نَقبَلُهُ؛ لأنَّهُ يُخالِفُ ظاهِرَ القُرآنِ، وحتَّىٰ الآيَةُ الَّتي ذُكِرَت فيها المَشيئَةُ كانَ فيها ما يُؤَكِّدُ الخُلودَ بمَعنىٰ الدَّوامِ الَّذي لا حَدَّ لَهُ؛ إذ قالَ سُبحانَهُ وتَعالَىٰ: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [هود: ١٠٧].

(١) [لم نَقِف علىٰ مَن شَكَّكَ مِنَ الباحثينَ في نِسبَةِ هذا الكتابِ لابنِ القَيِّمِ].

وذِكـرُ المَشـيئَةِ في أُمـورِ اليَـومِ الآخِـرِ في مَوضِعِـهِ؛ لأنَّ اليَـومَ الآخِـرَ لا نعلَـمُ مـا فيـهِ، إلَّا بإعـلامِ اللهِ تَعَالـىٰ، ونَحـنُ في ظِـلِّ إرادَتِـهِ ومَشـيئَتِهِ، وسَـتَبدو لَنـا المَشـيئَةُ عِيانًـا لا خَفـاءَ مَعَـهُ، فهـوَ يَـومُ التَّجلِّي الَّـذي لا يَخفـىٰ فيـهِ شَـيءٌ، وأُمورُنـا إلَيـهِ.

ولكِـن نَحـنُ في هَـذِهِ الدُّنيـا يَجِـبُ أن نَعتَقِـدَ بِمـا يُخبِرُنا بـهِ في كِتابِـهِ الكَريمِ، الَّـذي هـوَ نُـورُهُ الَّـذي نَهتَـدي بهِ.

وقَبـلَ أَن نَختِـمَ ذَلِـكَ الـكَلامَ الموجَـزَ مِـن بَحثِنـا نَـرَىٰ مِـنَ الإنصـافِ أَن نَقـولَ: إنَّ ابـنَ القَيِّـمِ لَيـسَ أوَّلَ مَـن قـالَ بِفَنـاءِ نَعيـمِ الجَنَّـةِ وعَـذابِ النَّـارِ[١]، بَـل سَـبَقَهُ إلـىٰ ذَلِـكَ الـكَلامِ «الجَهـمُ بـنُ صَفـوانَ»، في العَصـرِ الأُمَـويِّ؛ فَقَـد نَقَـلَ عنـهُ الأشـعريُّ في كِتابِـهِ: «مَقـالات الإسـلاميِّين»[٢] أنَّـهُ أوَّلُ مَـن قـالَ هـذهِ المَقالَـةَ.

---

(١) علىٰ ما فهمه البعض من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

(٢) [قـالَ الإمـامُ أبـو الحَسَـنِ الأشـعَريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «مَقـالات الإسـلاميِّين»: ٥٤٢: «واختَلَـفَ النَّـاسُ في معنَـىٰ قَـولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾؛ فزَعَـمَ أكثَـرُ النَّـاسِ أنَّ الآخِـرَ مَعنـاهُ: أن يَكـونَ بَعـدَ فَنـاءِ الدُّنيـا، وأنَّ اللهَ بَعدَ الخَلقِ؛ فيدخـل أَهـل الجَنَّـةِ الجَنَّـةَ، ويدخـل الكُفَّـار النَّـارَ، وأنَّ أَهـلَ الجَنَّـةِ لا يَزالُـونَ مُثابِيـنَ، ولا يَـزالُ الكفَّـارُ مُعاقَبِيـنَ. وَزَعَـمَ الجَهـمُ بـنُ صَفـوانَ أنَّ مَعنَـىٰ الآخِـرِ: أنَّـهُ لا يَـزالُ كائِنًـا مَوجـودًا، ولا شَـيءَ سِـواهُ، ولا مَوجـودَ غَيـرُهُ، وأنَّ الجَنَّـةَ والنَّـارَ تَفنَيـانِ ويَبِيـدُ مَـن فِيهِمـا ويَفنَـىٰ»].

الشَّفاعةُ يومَ القيامَة

٤٣- قَد ثَبَتَت الشَّفاعةُ بالقُرآنِ الكَريمِ؛ فَقَد قالَ تَعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿لَّا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾ [مريم: ٨٧]، وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].

وهَكَذا جاءَتِ النُّصوصُ القُرآنيَّةُ تُثبِتُ الشَّفاعةَ، ولَكِن هيَ مُقيَّدةٌ دائِمًا بأَنَّها لا تَكونُ إلَّا لِمَن أذِنَ لهُ الرَّحمنُ، وعَلَىٰ ذَلِكَ لا يُمكِنُنا أَن نُنكِرَ أنَّ الشَّفاعَةَ ثابِتَةٌ يومَ القِيامَةِ، ويومَ يَقومُ الحِسابُ والمِيزانُ، ومَن أَنكَرَها فإِنَّهُ يُنكِرُ أمرًا ثابِتًا بالقُرآنِ الكَريمِ، وقَد تكَرَّرَ ذِكرُهُ فيهِ.

ولَكِن هذهِ الشَّفاعةُ لا تُفيدُ أَنَّها تَستَنزِلُ اللهَ تَعالىٰ عَن حُكمِهِ، وعَمَّا قَرَّرَهُ في شَأنِ عِبادِهِ؛ لأَنَّها لا تَكونُ إلَّا بإذنِهِ، ولا تَكونُ إلَّا لِمَن يَعهَدُ اللهُ تَعالىٰ إليهِ بالشَّفاعَةِ: فهيَ مِن جِهَةٍ فَتحٌ لِبابِ العَفوِ والغُفرانِ، لِمَن كانَ يَستأهِلُ العَفوَ والغُفرانَ، ومِن جِهَةٍ أُخرَىٰ هيَ تَكريمٌ لِمَن يَشفَعُ، ورَفعٌ

لِمَنزِلَتِهِ، وقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ مُبَيِّنَةً أنَّ النَّبيَّ ﷺ يَشفَعُ في بَعضِ مَن أذنَبُوا -بَعدَ أن يُحاسَبُوا- بِأَمرٍ مِنَ اللهِ تَعَالىٰ[1]؛ فهيَ رَفعٌ لِمَنزِلَتِهِ ﷺ، وإِنزالٌ لهُ ﷺ في المَقامِ المَحمودِ، الَّذي يُنزِلُهُ اللهُ تَعالىٰ فيهِ يَومَ القِيامَةِ[2].

(١) [أخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٩١) مِن حَديثِ جابرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنهُما].

(٢) [وَرَدَ ذلِكَ في عِدَّةِ رواياتٍ منها: ما أخرَجَهُ البُخاريُّ (٤٧١٨) مَوقوفًا علىٰ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما ولهُ حُكمُ الرَّفعِ، وما أخرَجَهُ أحمَدُ في مُسنَدِهِ (١٥٧٨٣) مِن حَديثِ كَعبِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ].

رُؤيةُ اللهِ تعالى يومَ القيامة

٤٤ - وَرَدَت نُصوصٌ قُرآنيَّةٌ تُثبِتُ رُؤيَةَ المُؤمنينَ لِرَبِّهِم بِظاهِرِها، مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة: ٢٢-٢٣]، وهيَ صَريحَةٌ في إثباتِ الرُّؤيةِ للمُؤمِنينَ، ونَفْيَ الرُّؤيَةِ عَنِ المُشرِكينَ والكافِرينَ؛ بِقَولِهِ تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وهَذانِ نَصَّانِ صَريحانِ في أنَّ اللهَ تَعالىٰ كَرَّمَ المُؤمِنينَ بِرُؤيَتِهِ، وأَبعَدَ الكافِرينَ فَجَعَلَهُم عَنهُ مَحجُوبِينَ، ولَكِن قَرَّرَ بَعضُ العُلَماءِ أَنَّ رُؤيَةَ اللهِ تَعالىٰ غَيرُ مُمكِنَةٍ[1]؛ لأَنَّ الرُّؤيَةَ تَقتَضِي مَكانًا، تَقتَضِي[2] جِسمًا يَتَّجِهُ إِلَيهِ البَصَرُ، وزَكَّوا ذَلِكَ بِقَولِهِ تَعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[الأنعام: ١٠٣].

ولَكِنَّ العُلَماءَ الَّذينَ أَخَذُوا بِصَريحِ القُرآنِ رَدُّوا ذَلِكَ بِأَنَّ الرُّؤيَةَ الَّتي أَثبَتَها النَّصُّ: في الآخِرَةِ، والَّتي نَفاهَا: في الدُّنيا، وفَوقَ ذَلِكَ فإِنَّ قَولَهُ تَعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، نَفيٌ لإِدراكِ الأَبصارِ، ولَيسَ نَفيًا للرُّؤيَةِ، والإِدراكُ إِحاطَةٌ، وهي[3] لا تُحيطُ بِذاتِ اللهِ العَلِيَّةِ، والحَقُّ أَنَّ الجَوابَ الأَوَّلَ أَسلَمُ.

---

(١) [هَذا هو مَذهَبُ المُعتزِلَةِ، وقَد أَجابَ أَهلُ السُّنَّةِ عن جَميعِ إِيراداتِهِم].

(٢) [كَذا في الأصلِ، ولَعَلَّ الأولىٰ: «وتَقتَضي»].

(٣) [أي: الرُّؤيَةُ].

وأمَّا اقتِضاءُ الرُّؤيَةِ لِلقولِ بِأنَّ اللهَ تَعالىٰ جِسمٌ فذَلِكَ إنَّما هوَ في الدُّنيا(١)، ورُؤيَةُ يومِ القِيامَةِ تَكونُ بِحالٍ لا تكونُ كَحالِ النَّاسِ؛ فهيَ نَوعٌ مِنَ الكَشفِ والتَّجلِّي(٢)؛ والرُّؤيَةُ مِن غيرِ كَيفٍ ولا حَدٍّ ولا جِسميَّةٍ، ولَقَد قالَ تَعالىٰ في حَالِ الإنسانِ يومَ القِيامَةِ: ﴿فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ [ق: ٢٢].

وإنَّنا نَرىٰ إثباتَ الرُّؤيَةِ مِن غيرِ كَيفٍ، وإن كُنَّا لا نُكَفِّرُ مَن يُؤَوِّلُ النَّصَّ.

٤٥- وبَعدُ: فَهَذِهِ هيَ أُصولُ العَقيدَةِ، ذَكَرناها مُعتَمِدينَ علىٰ النُّصوصِ الصَّريحَةِ القَطعيَّةِ مِن كِتابِ اللهِ، مُفَسَّرَةً مِنَ السُّنَّةِ فِيما يَحتاجُ مِنها إلىٰ تَفسيرٍ، وتَرَكنا مَا لَم يَثبُت إلَّا بِأخبارِ الآحادِ؛ كَنُزولِ عِيسَىٰ عليه السلام في آخِرِ الزَّمانِ، وكَأخبارِ المَسيخِ(٣) الدَّجَّالِ(٤)؛ فإنَّنا - وإن كُنَّا نَقبَلُها ولا نَرُدُّها؛ كَمَا قَرَّرنا في صَدرِ كَلامِنا - لا نُضيفُها إلىٰ أَصلِ العَقيدَةِ الَّذي يُعتَبَرُ مُنكِرُهُ كافِرًا.

والحَمدُ للهِ الَّذي هَدَانا لِهَذا، ومَا كُنَّا لِنَهتَدِيَ لَو لا أَن هَدَانا اللهُ.

---

(١) أي رؤية المخلوقين للمخلوقات في الدنيا، فالمخلوقات أجسام.

(٢) ولم يمنع أهل السنة وقوعها بالعين، مع أنه تعالىٰ ليس جسمًا، فأحكام الآخرة لا تقاس علىٰ أحكام الدنيا.

(٣) [كذا في الأصلِ، وقد قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ في «فَتحِ الباري» ٢/ ٣١٨: «وحكىٰ بعضهم أنَّه قالَ بالخاءِ المُعجَمَةِ في الدَّجَّالِ، ونسب قائله إلىٰ التَّصحيفِ» (كذا في مَطبوعَةِ الفَتحِ، ولَعَلَّ الأقرَبَ: «وحُكِيَ عَن بَعضِهم»، أو: «وحَكىٰ بَعضُهم أنَّه قيلَ»، والأقرَبُ علىٰ الأوَّلِ: «ونُسِبَ قائِلُهُ»، وعلىٰ الثَّاني: «ونَسَبَ قائِلَهُ»)؛ وقالَ فيه أيضًا ١٣/ ٩٤: «تَقَدَّمَ ضَبطُ المَسيحِ... وتَقَدَّمَ أَنَّ مَن قالَهُ بالخاءِ المُعجَمَةِ صَحَّفَ»].

(٤) [بَل هُما مِنَ المُتَواتِرِ؛ انظُر: «نَظم المُتَناثِرِ مِنَ الحَديثِ المُتَواتِرِ» للكَتَّانيِّ].

ثَبَتُ المَصادِرِ والمَراجِعِ الَّتي رَجَعَ إليها المُعتني بالكِتابِ

١- آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي، المعروف بابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق(ت:١٤٠٣هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢- ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي، لعوض الله حجازي (ت: ١٤٢٧هـ)، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت: ٨٤٠هـ) دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.

٤- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) باعتناء: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش (ت: ١٤٣٤هـ) دار خضر، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٥- الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) باعتناء: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

٦- الإقناع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن علي بن محمد الفاسي، المعروف بابن القطان (ت:٦٢٨هـ) باعتناء: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، الأولىٰ، ١٤٢٤هـ.

٧- إلجام العوام عن علم الكلام، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، طبعة حجرية هندية، ١٢٨٧هـ.

٨- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النَّمَري القُرطبي (ت: ٤٦٣) بعناية: عبد الفتاح أبو غدة (ت:١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٩- البحر الزخار (مسند البزار) لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت: ٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولىٰ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م/ ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي (ت:٨١٧ هـ) تحقيق: محمد علي النجار (ت: ١٣٨٥هـ) من مطبوعات المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

١١- البعث والنشور، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ) تحقيق: أبو عاصم الشوامي، مكتبة دار الحجاز، الرياض، ١٤٣٦هـ.

١٢- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري (ت: ٦٥٦هـ) اعتنىٰ به: مصطفىٰ محمد عمارة، ط. مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب،١٣٨٧هـ.

١٤- توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، ضبط النص وعلق عليه: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٥- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ) مؤسسة الرسالة، الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.

١٦- الجامع الكبير، لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (ت:٢٧٩هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٩٩٨م.

١٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، بعناية: محمد زهير الناصر، مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة، بيروت (مصورة عن الطبعة السلطانية)، الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

١٨- جماع العلم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مصورة مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٩٨٦م.

١٩- الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لبدر الدين أبي المعالي محمد بن محمد السعدي المصري الحنبلي (ت: ٩٠٠)، باعتناء: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة غريب، القاهرة، د.ت.

٢٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، طبعة السعادة، بمصر، ١٣٩٤هـ.

٢١- دفع شُبَهِ التَّشبيهِ بأَكُفِّ التنزيه، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) تحقيق: محمد زاهد الكوثري (ت:-)، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

٢٢- الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مكتبة الحلبي، مصر، الأولىٰ، ١٣٥٨هـ.

٢٣- الرسالة القشيرية، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٥٦هـ) باعتناء: عبد الحليم محمود (ت: ١٩٧٨م)، ومحمود بن الشريف، سلسلة ذخائر العرب، رقم: ٧٥، دار المعارف، مصر ١٩٩٤م.

٢٤- السنة، لأبي بكر أحمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١ هـ) تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الثانية، ١٩٩٤م.

٢٥- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت: ١٣٨٨هـ) دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٢٦- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢٤هـ.

٢٧- السنن الكبرىٰ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت: ٤٥٨هـ) وفي ذيله: الجوهر النقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت: ٧٤٤ هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية، الأولىٰ، الهند، ١٣٤٤هـ.

٢٨- السنن الكبرىٰ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

٢٩- سنن النسائي الصغرىٰ (المجتبىٰ من السنن) للنسائي، باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة (ت:١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٠- شرح المقاصد، لسعد الدين مسعود بن عمر الشهير بالتفتازاني (ت: ٧٩٣هـ) باعتناء: عبد الرحمن عميرة، وتصدير: الشيخ صالح موسىٰ شرف (ت: ١٤٠٥هـ)، عالم الكتب، بيروت، الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣١- صفة الجنة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) تحقيق: علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٢- طبقات الأولياء، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن المصري (ت.٨٠٤هـ) تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤١٥هـ.

٣٣- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد، المعروف بابن أبي يعلىٰ (ت: ٥٢٦هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي (ت: ١٣٧٨هـ) دار المعرفة، بيروت.

٣٤- طبقات الشافعية الكبرىٰ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ) تحقيق: محمود الطناحي (ت: ١٤١٩هـ) وعبد الفتاح الحلو (ت: ١٤١٤هـ) دار هجر، مصر، الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٥- طبقات الصوفية، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمي (ت:٤١٢هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة (ت: ١٣٩٣هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٦هـ.

٣٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

٣٧- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لمحمد بن إبراهيم ابن الوزير (ت:٨٤٠هـ) حققه وضبط نصه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٥هـ.

٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) بعناية: محب الدين الخطيب (ت: ١٣٨٩هـ)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ت: ١٣٨٨هـ)، المكتبة السلفية، القاهرة، الأولىٰ، ١٣٨٠هـ.

٣٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) تحقيق: محمود شعبان عبد المقصود، وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الأولىٰ، ١٤١٧هـ.

٤٠- الفِصَل في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) باعتناء: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤١- كتاب الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سَلَام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق وتعليق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولىٰ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٢- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المنهاج، جدة، الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٤٤- المستدرك علىٰ الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية القديمة.

٤٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري(ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت:١٣٨٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦- المسند ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

٤٧- المسند ، لأبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المثُنىٰ الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولىٰ، ١٤٠٤هـ.

٤٨- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

٤٩- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (ت:١٤٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الثانية.

٥٠- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) تصحيح: هيلموت ريتر (ت: ١٣٩١هـ)، دار فرانز شتايز، ألمانيا، الثالثة، ١٤٠٠ هـ. وكذلك رجعنا إلىٰ طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد (ت:١٣٧٢هـ)، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية تمتاز بزيادة التعليقات ودقة التصحيحات، القاهرة: ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٥١- المِلَل والنِّحَل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشَّهْرَسْتَانيِّ (ت: ٥٤٨هـ)، حقق نصوصه وعارض أصوله وانفرد بتقسيمه: محمد بن فتح الله بدران (ت: ١٣٩٠هـ) مطبعة الأزهر، ١٩٥١ - ١٩٥٦م.

٥٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الحَسَني الشهير بالكتَّاني (ت: ١٣٤٥هـ)، فاس، بعناية: السلطان عبد الحفيظ (ت: ١٣٥٦هـ)، الأولىٰ، ١٣١٨هـ.

٥٣- نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشَّهْرَسْتَانيِّ (ت: ٥٤٨هـ)، حرَّرَه وصحَّحه: ألفرد جيوم (ت:١٩٦٦هـ)، أكسفورد، ١٩٣٤م، مع ترجمة إنجليزية، وأعادت نشره بالأوفست مكتبة المثنىٰ ببغداد، سنة: ١٩٦٤م.

فهرس المحتويات

مقدِّمة ٥
تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور حسن الشافعي عضو هيئة كبار العلماء ١٥
مُقَدِّمَة بقلم: أ.د/ عَبدِ الحَليمِ مَحمود شَيخِ الأزهَرِ الأسبَقِ ١٧
تَرجَمةُ المؤلِّفِ ٢٠
العِلمُ بالأحكامِ الإسلاميَّةِ ٢٦
١ - التَّوحِيدُ ٣٢
أَركانُ الوَحدانيَّةِ ٣٤
الوَحدانيَّةُ في الذَّاتِ ٣٦
التَّأويلُ والظَّاهِرُ والمُشتَبِهاتُ ٤٤
٢ - الوَحدانيَّةُ في الخَلقِ والتَّكوِينِ ٦٧
تَعليلُ أَفعالِ اللهِ تَعالىٰ ٧٦
الوَحدانيَّةُ في العِبادَةِ ٧٩
لا وَساطَةَ بَينَ العَبدِ وَرَبِّهِ ٨٣
الخَوارِقُ لِلعاداتِ علىٰ أَيدِي غَيرِ الأنبياءِ ٨٦
٣ - شَهادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ ٩٠

الإيمانُ بالغَيبِ واليومِ الآخِرِ والرُّسُلِ السَّابِقينَ ٩٦
الإيمانُ بالغَيبِ هوَ فَرقُ ما بَينَ الدِّينِ والزَّندَقَةِ ٩٧
الإيمانُ بالرُّسُلِ السَّابِقينَ ١٠٠
الإيمانُ بالبَعثِ والقِيامَةِ........................ ١٠٤
الحَياةُ الآخِرَةُ........................ ١٠٧
الشَّفاعَةُ يَومَ القِيامَةِ ١١٣
رُؤيَةُ اللهِ تَعالىٰ يَومَ القِيامَةِ........................ ١١٥
ثَبتُ المَصادِرِ والمَراجِعِ الَّتي رَجَعَ إلَيها المُعتَني بِالكِتابِ ١١٧
الفِهْرِسْت........................ ١٢٧

تم بحمد الله

٢٥